

توازن القوى

العولمة والسلام الرأسمالي

Balance of Power, Globalization and the Capitalist Peace

د. إيريش فيده

توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي



إيريش ڤيده



2005



توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة

327.2

مؤسسة فريدريش ناومان

توازن القوى والعولمة والسلام الرأسمالي/ مؤسسة فريدريش ناومان.- عمان: الشروق، 2005

( ) ص

ر. إ.: 2005/10/2552

الواصفات: العلاقات الدولية//التدويل//السياسة العالمية//السلام/العولمة

(ردمك) ISBN 9957 - 00 - 247-3

(رقم الإجازة المتسلسل) 2005/9/2308

- توازن القوى ، العولمة والسلام الرأسمالي .
- إيريش ڤيده .
- الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول 2005 .

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر مؤسسة فريدريش ناومان.

- توازن القوى ، العولمة والسلام الرأسمالي .
- إيريش ڤيده .



نشر وتوزيع : **دار الشروق للنشر والتوزيع**

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 **فاكس :** 4610065

ص.ب : 926463 **الرمز البريدي :** 11110 **عمان - الاردن**

مؤسسة
فريدريش ناومان

لحساب **مؤسسة فريدريش ناومان**
مكتب عمان - الأردن:
ص.ب 921811 **عمان** 11192 **الاردن**
تلفون 8/9377 552 6 (962) **فاكس** 0690 551 6 (962)
بريد الإلكتروني naumann.jorleb@amman.fnst.org

نقله من الانجليزية إلى العربية

علي خليل

العنوان بالإنجليزية :

Balance of Power, Globalization and the Capitalist Peace

اسم المؤلف : Erich Weede

صدر النص الأصلي باللغة الألمانية

عن المعهد الليبرالي التابع لمؤسسة فريدريش ناومان

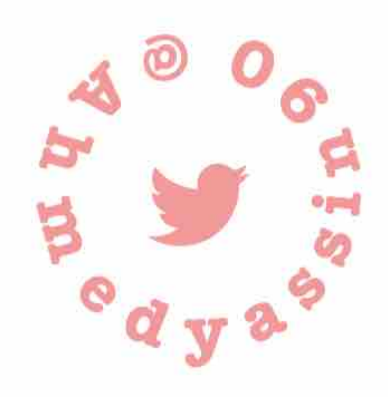
ترومان هاوس

شارل كارل ماركس 2

D 14482 بوتسدام

ألمانيا

المحتويات


@Ahmedyassin90

تمهيد:

لقد كانت أسباب الحرب، ومنع الحرب، من أولى اهتماماتي البحثية. فأطروحتي لنيل الدكتوراه و"Habilitations shrift" (ويد 1975) ركزتا على الحرب وكيفية تفاديها. ومنذ أواخر الستينات لم أفقد اهتمامي بالحرب أبداً، علماً أن اهتماماتي امتدت مع مرور الوقت لتطال تطور الرأسمالية وصعود الأمم أو الحضارات وأفول نجمها (ويد1996-2000) بالإضافة إلى محددات النمو الاقتصادي ومعوقاته، واللامساواة في الدخل، والتمرد أو الحرب الأهلية. و في أواخر التسعينات، حددت اهتماماتي الأخيرة هذه بدفع اهتماماتي الأقدم بالحرب إلى الحلف.

لكن التزاماتي تجاه أحد المؤتمرات في أواخر 2003 وأوائل عام 2004 أعادتني إلى تركيزي القديم على الحرب، وإلى ربطها مع اهتماماتي اللاحقة بالرأسمالية والتطور الاقتصادي. فقد كتبت لأحد مؤتمرات المجموعة الدائمة (standing group) حول العلاقات الدولية للنادي الأوروبي للأبحاث السياسية في ماربورغ Marburg في خريف عام 2003، كتبت مقالة تنقيح لبحث سابق حول العنف السياسي (ويد 2004a)، ولأحد مؤتمرات جمعية مونت بيليرين في سيريلانكا في كانون الثاني عام 2004 كتبت مقالة عن العولمة والسلم الرأسمالي (ويد 2004b).

وبالرغم من أن هذه المقالات، و معها بالفعل بعض المقالات الأقدم منها والفصول التي تدور حول العولمة في الكتب الأخيرة (ويد1996، 2000، 2003)، قد طورت فكرة السلم الرأسمالي ودافعت عنها ورحبت بفرصة نشره بواسطة العولمة، فإنها تعاني من عدم إدراجها ضمن منظور نظري

أشمل حول أسباب الحرب. وقد جاءت الدعوة إلى تقديم مقالة أخرى تحت عنوان هذا الكتاب الصغير إلى الاجتماع الإقليمي الأوربي لجمعية مونت برلين في هامبورغ في نيسان عام 2004 لتتيح الفرصة لمعالجة هذا القصور. وبالمقارنة مع المقالات الأخيرة ذات الصلة فإنني لم أحاول نشر المقالة المعدة للمؤتمر بوصفها مقالة. ففي حينها كنت قد راكمت ما يكفي من الأفكار، والمقترحات النظرية، والشواهد التجريبية التي جعلت المعالجة الأشمل أكثر دلالة من تحليل آخر قصير لهذا الجانب أو ذاك من جوانب العلاقة بين توازن القوى والحرب، والعولمة أو التجارة الحرة وتوقع جعل احتمال وقوع الحرب أقل ترجيحاً. وهذا ما دفعني لأن أقبل ممتناً دعوة دتمار دويرنغ والمعهد الليبرالي لمؤسسة فريدريش ناومان لنشر معالجة أشمل للموضوع الذي لا بد أن يكون مع ذلك ميسراً لعامة القراء الذين لا يكسبون رزقهم من خلال ممارسة الدراسات الاقتصادية الإحصائية، أو مناهج البحث الكمي، أو (المقاربة العلمية للسياسات العالمية).

إذا أجرى المرء بحثاً أو لخص بحوث الآخرين، بالطبع فإن معظم الأفكار والنظريات والشواهد التي تجري مناقشتها فيما يلي هي من إنتاج الآخرين، لا يمكن للمرء أن يتفادى بعض الالتزامات الابيستمولوجية. والخيار الأساسي في العلوم الاجتماعية هو ما إذا كان على المرء أن يمارس مقاربة أيديوغرافية Ideographic (التمثيل البياني للأفكار بحروف رمزية) أو مقاربة قوننية Nomothetic appreach (وضع أو استنباط القوانين).

إن معظم المؤرخين تقريباً يختارون المقاربة الأيديوغرافية ويركزون على وصف البنيات والأحداث، بينما يختار معظم الاقتصاديين وعلماء النفس المقاربة القوننية ويركزون على السعي وراء المقولات العامة الشبيهة بالقوانين. أما علماء الاجتماع وعلماء السياسة فما يزالون منقسمين - حتى على ضفتي الأطلسي أحياناً. ففي علم السياسة الأمريكية تطغى المقاربة

القـونـنيـة علـى الدورية الأولى في هذا المجـال، The American Political Science Review، بالإضـافـة إلى الدوريات الأخـرى الأكثـر تخـصـصـاً، مـثل ربعيـة الدراسـات الدولـية، ودورية القـرار الخـلافـي Conflict resolution، أو دورية السـيـاسـة العـالميـة. بينمـا فـي العلم السيـاسـي فـي ألمانيـا خطت المقـاربة القوانينيـه خطوات قليلة أبعد من الدراسـات الانتخابية الطابع. أما مقـاربتي أنـا فـهي بالتـحديد مقـاربة قـونـنيـة. وهـذا مـا يـرتبط بتدريبـاتـي فـي علم النفس في إحدى أولـى الجامعـات الألمانية التـي تركز على مناهج البـحث الكمي في أوائل السـتـينات، وهـي جـامـعـة هامـبـورغ. وقـد تعـزز هـذا التـوجـه الأبستيـمولوجي عن طريق تدريبـات الدراسـات العليا، في السـيـاسـة الدوليـة في إحدى أهم الجامعات الأمريكية التي تؤكد على البحث الكمي في أواخر الستينات ألا وهـي جامعة نورث ويسترن، الواقعة في أحد ضواحي شيكاغو.

يركـز البـحث الـقـونـنـي على وضـع الـفـرضـيـات، واخـتـبـارهـا ومـن ثم إثبـات مـقـولات عـامـة أشـبـه بالنواميس أو الـفـرضـيـات المتعلقـة بنواميس الطبيعـة ومنطقـها. ومـن أمثلة هـذه الـفـرضـيات: كلـما ازداد مـتـوسط الدخـول فـي أمـة ما، ازدادت أرجحية وجـود حكومـة ديمقراطية. أو كلما ازدادت سيادة الحرية الاقتصادية فـي أمـة ما، كلما قل احتمال تورطها في الحـرب. إن أحد سـمات هـكذا فـرضـيات هـي أنهـا تقول شيئاً مـا عـن واقـع عيانـي، وكلمـا قلت شيئاً عـن الواقـع، فـإنك تخـاطـر بـأن يكتشـف الآخـرون أنك على خطـأ. فلو لاحظنـا أن معظم البلدان الفقيـرة ديمـقـراطيـة، بينما مـعظم البلدان الغنيـة اوتوقـراطيـة، فإننـا في هذه الحال لا بد أن نتخلى عن أو، على الأقل، نعدل فرضيـة الرفاه والديمقـراطيـة الآنفـة الذكر[1]. يبـحث البـاحـثون القـونـنيـون عن التـفنيـدات. فهـم يحـاولـون دحـض فـرضـيـاتهم أو نظرياتهم (بوبر 1934/1959). فـإذا كـان

1- كثيراً مـا يتكون تعديل فـرضيـة مـا من تحـديد الشـروط التي تكون صـالحـة في ظلها والشروط التي لا يمكن لها أن تستمر في ظلها.

الشاهد التجريبي منسجماً مع نظرية أحدهم، فهو يبقي على المقترحات المفترضة ويعتبرها مدعمة بالشواهد -حتى يظهر شاهد سلبي. فبالرغم من أن اليقين حول امتلاك الحقيقة يقع وراء إمكانيات المسعى البشري، فإن تطور المعرفة يمكن تصوره من خلال الإزالة المتعاقبة للأخطاء المرتكبة.

إن المقاربة الأبيستمولوجية المستقاة من بوبر ستكون قابلة للتطبيق بسهولة، لو كانت معظم فرضياتنا حتمية deterministic، أو ادعت أنها صالحة دون أي استثناء. ومن ثم، فإن إيجاد استثناء واحد لمقولة عامة ما، مقولة الرفاه والديمقراطية، مثلاً، سيكون كافياً لدحض الفرضية، فلو نظرنا إلى الهند الفقيرة والديمقراطية رغم فقرها، أو الكويت الغنية نوعاً ما والأوتوقراطية رغم غناها. فإن ذلك يكفي لدحض النظري[2]. لسوء الحظ ما من نظرية في مجال الاقتصاديات الكبرى macroeconomics، أو علم الاجتماع الشامل macrosociology، أو العلاقات الدولية، تتلقى فرضيات حتمية، لدينا، بدلاً من ذلك، مجرد مقولات احتمالية من طراز أن البلدان الأكثر حرية اقتصادية يرجح أن تتفادى التورط في الحرب أكثر من سواها. إن توكيد الاحتمالية لا يمكن أبداً أن تُدحض عن طريق الإشارة إلى الأحداث الفردية التي لا تتلاءم مع التوقعات النظرية. وعلينا بدلاً من ذلك أن ننظر إلى التوترات النسبية، إلى التعالق (العلاقات المتبادلة) أو معاملات النكوص coefficient. ولتقييم فرضيات من هذا القبيل نحتاج إلى أدوات إحصائية.

2- هنا، ليس ضرورياً أن نميز تصنيفياً بين النظرية والفرضيات. يكفي القول أن نظرية ما تحتوي عدداً من الفرضيات وتوضيحاً من نوع ما للعلاقة المنطقية بين الفرضيات. وفي العلوم الاجتماعية خارج دائرة الاقتصاد، يميل توضيح العلاقات بين الفرضيات إلى أن يكون فضفاضاً نوعاً ما.

فنحن على نحو نموذجي نطرح مسألة ما إذا كانت علاقة ما مفترضة قوية للدرجة التي يمكن معها أن تحصل في حالات نادرة فقط بسبب القياس العشوائي أو الخطأ في أخذ العينات. ولا تعتبر الفرضيات الاحتمالية مدعمة إلا إذا تخطت عتبات دلالة ما والتي تتحدد في النهاية بالمصطلحات فقط.

يُعنى الباحثون بالفرضيات السببية، أي بالمقولات المتعلقة بالأسباب والنتائج، أو المحددات وعواقبها. ويمكن لهكذا مقولات أن تستخدم للتوضيح أو التنبؤ أو التدخلات السياسية، فنحن بحاجة لأن نعرف أكثر من مجرد وجود ارتباط ما أو علاقة متبادلة بين الرفاه والديمقراطية، مثلاً، أو الحرية الاقتصادية وتفادي النزاعات العسكرية. نريد أن نعرف ما إذا كانت الرفاهية تعزز الديمقراطية، أو ما إذا كانت الديمقراطية تعزز النمو، أو ما إذا كان بالإمكان الدفاع عن المقولتين كلتيهما أو اعتبارهما (صحيحتين) في الوقت الحاضر.

وفي حين تكون العلاقة المتبادلة ما بين متغيرين، كالرفاهية والديمقراطية، متناغمة على حد سواء مع الفرضيتين السببيتين البسيطتين التبادليتين القائلتين أن الرفاهية تسبب الديمقراطية، وأن الديمقراطية تأتي بالرفاهية، فإن هذا التعبير الملتبس لم يعد بالضرورة ينطبق على النماذج النظرية الأكثر تعقيداً. وفي هذه الحالات، نميل إلى تفسير نتيجة إفرادية واحدة بعدد من الأسباب. فقد يقتنع المرء، مثلاً، بأن الديمقراطية تتعمق عن طريق الرفاهية كما تتعمق بواسطة النظام الاقتصادي الرأسمالي (أو الحرية الاقتصادية). ويمكننا اعتبار رأي نظري كهذا - الذي قد يكون صحيحاً أو غير صحيح -متسقاً مع المعطيات أو غير متسق معها- كنقطة

انطلاق لتعيين معادلة ارتداد من نوع ما[3]. فلو أن المقولتين النظريتين، حول تأثيرات الرفاهية والرأسمالية على عملية الدمقرطة- كانتا صحيحتين، فإن معاملات الارتداد للمتغيرين كليهما ينبغي أن تكون إيجابية وذات مغزى. وإذا ما كان هذا هو ما نجده في البحث التجريبي، فإننا في هذه الحالة نعتبر الفرضيتين مدعمتين بصورة شرطية مؤقتة. بيد أن البراهين النهائية الحاسمة تظل مستحيلة في البحث التجريبي. إذ يمكن تصور واحدٍ من غير المؤمنين بالفرضيتين وهو يقترح محدداً ثالثاً لقياس الديمقراطية. وقبل إدراج هذا المحدد فعلياً في معادلة الارتداد، لا يعرف المرء أبداً ما الذي سينتج عن عملية إدراجه.فقد تتحول معاملات ارتداد الرفاهية والرأسمالية السابقة الإيجابية والهامة إلي معاملات غير ذات مغزى أو حتى تغير إشاراتها، وعندئذ سيتوجب التغاضي عن فرضية سببية مدعمة سابقاً والتخلي عنها.

ينطوي ادعاء السببية على ما هو أكثر من الاقتران والتعالق الملحوظ. فهو يتضمن أيضاً الأسبقية المؤقتة للأسباب على النتائج. فلو أراد المرء أن يختبر الفرضية السببية القائلة بأن الرفاهية تخدم الحكومة الديمقراطية، أوأن الحرية الاقتصادية تسهم في تفادي النزاعات العسكرية، فعلى المرء في هذه الحالة أن يقيس الرفاهية أو الحرية الاقتصادية قبل أن تحصل

---

3 يجب أن تستند كافة الاختبارات التجريبية على بعض الافتراضات. وفي الممارسة لا يستطيع المرء أبداً أن يختبر كل الافتراضات التي يحتاج إلى طرحها لكي يختبر فرضية قابلة للدحض. وهذا واحد من عدة أسباب تحول دون إمكانية توصل الاختبارات التجريبية أبداً إلى اليقينية. وثمة سبب آخر هوان تقنيات تحليل المعطيات نفسها تتطور. والممكن تصوره هوان التقنيات الأفضل قد تعطي إجابات مختلفة على أسئلتنا غداً. وحول مناقشة هذه القضايا في الآونة الأخيرة نسبياً انظر دي مارشي de marchi ، وغلبي Gelpi وغرايناف سكي (2004) في مواجهة بك beck وكنغ وزينغ (2004).

نتائجها المفترضة - وليس بعدها بكل تأكيد. ولو كان هناك شك حول اتجاه السببية، كما هو الحال بين الحين والآخر، فبوسع المرء أن ينظر إلى العلاقات بين الديمقراطية الأسبق والرفاهية التي تلحق بها. و بالرغم من أن هذه التقصيات قد تغدو معقدة من الناحية التقنية، فإنها قد تكفي هنا لإبقاء المبادئ العامة في الأذهان. فمن الفرضيات السببية نستقي التوقعات المتعلقة بالتعالق أو معاملات الارتداد. بيد أن الاستنتاجات من التعالقات إلى الفرضيات السببية لا يجري تسويفها. فليس بوسع المرء أبداً أن (يتحقق) من المقولات السببية بواسطة العلاقات البينية. ومن الفرضيات السببية يمكننا أيضاً أن تستقي التوقعات حول الأسبقية الزمنية. وطالما توافقت الشواهد التجريبية مع توقعات المرء النظرية، فهو يعتبر الفرضيات أو النظرية مدعمة مؤقتاً ويعمل بها.

ثمة تعقيد آخر، فكما تبين من النقاش حول تأثيرات الإتكالية التجارية والاقتصادية على بعضهما بعضاً في تفادي النزاع العسكري، فإن انسجام الآراء والدراسات التجريبية مع النظريات هو الاستثناء أكثر مما هو القاعدة، هذا إذا ما حصل في أي حال من الأحوال. ولهذا كان بعض فلاسفة العلم (على سبيل المثال كوهن Kuhen 1962؛ لاكاتوس 1968-1969 Lakatos) نقديين في تناولهم لفكرة الدحض وحذروا من رفض الفرضيات قبل الأوان، فلو كانت (حالات الشذوذ) أو (الدحض) شاملة تقريباً، فإن مهمتنا والحال هكذا لا تعود سهلة بالقدر الذي يمكننا الاختيار من بين النظريات التي تم دحضها و بالتالي استحقت الرفض وتلك التي تتسق مع الحقائق وبالتالي تستحق القبول إلى حين ظهور الأدلة السلبية. وحينئذ تصبح مهمتنا هي أن نختار بين نظريات متنافسة، مثلاً حول النزاع الذي يقوي أو يلطف تأثير التجارة، وأن نختار تلك التي تتوافق مع المعطيات أكثر من سواها بصورة نسبية. وهكذا فإن الادعاء المقدم في هذه المراجعة للمادة

لا يمكن أن يكون الادعاء بأن الشاهد التجريبي يلائم فكرة السلم الرأسمالي بصورة تامة، بل هو مجرد القول بأن الشاهد يلائم هذا السلام بشكل أفضل مما تلائمه التفسيرات المتضاربة حول الصراع العسكري والأفكار حول التأثير السلبي للرأسمالية على تفادي الصراع والحرب أو حول عدم صلة الديمقراطية بالموضوع.

لا يمكن للمناقشة الأبيستمولوجية (المعرفية) السابقة أن تقدم سوى ميلاً (feel) صريحاً إلى البحث التجريبي في العلوم الاجتماعية ومحاذيرها. ورغم أن اليقينية بعيدة المنال، فإن الاعتماد على فرضيات قابلة للاختبار ومختبرة ومدعمة بالأدلة في حينها أفضل من الاعتماد على خليط من المشاعر الحدسية الملتبسة، والتفكير المتناقض والشواهد التجريبية المقيّمة تقييماً غير منهجي.

بالانتقال من المنهج إلى المادة، سأنكب في هذا الكتاب عن القضايا التالية: في القسم الثاني هناك مخطط أولي لواحدة من نظريات توازن القوى والحرب يركّز على الفوضى السياسية والمعضلات الأمنية والنزاعات الإقليمية. وبالرغم مما يبدو وكأنه عدم إيلاء أهمية بارزة للرأسمالية في هذا المخطط الأولي، فإن القسم الثالث من هذا البحث يتناول هذه المواضيع بغية بيان الكيفية التي تؤثر بها التجارة الحرة والعولمة على توازن القوى وسمات النظم السياسية. ويتناول القسم الرابع السلام الرأسمالي بالتحليل، أي كيف تؤدي الديمقراطية والتجارة الحرة إلى تقليص نزعه الحرب. وفي القسم الخامس يجري تحليل قضايا العصيان والعنف السياسي والحرب الأهلية.

أما في القسمين السادس والسابع فيجري نقاش سبب حاجتنا للسلام الرأسمالي وما الذي يمكن فعله لترسيخه. ويقدّم القسم الأخير خلاصة لفرضيات هذا الكتاب الرئيسية.

2- توازن القوى ونزعة الحرب (War-proneness):

حيثما تكون الدول أو الأمم قادرة على شن الحرب ضد بعضها بعضاً، وحيثما لا توجد سلطة متفوقة تستطيع إما أن تفرض الأمر الواقع أو تغييرات محددة على كل الدول ضمن النظام الدولي بما فيها الدول الأكثر قوّة، يواجه صانعو القرار احتمال وقوع الحرب. وهذا ما دفع (والتز) أحد الباحثين في قضايا الأمن الدولي إلى التأكيد. (1979 ص113) على إيراد الحجة بأن "القوة في السياسة الدولية لا تخدم بوصفها الحجة الأخيرة، بل بالفعل، بوصفها الحجة الأولى والثابتة" فأولئك الذين لا يستعدون لشن الحرب قد يتوجب عليهم أن يواجهوا التنازل عن حقوقهم أو اتفاقيات الاستسلام. وبما أن هذا لا يروق للنخب الحاكمة، يتم رفضه بوجه عام، وبأخذ الإمكانيات التقنية في الحسبان من أجل شن الحرب بين الدول وبغياب سلطة عظمى فعالة، توجد "معضلة أمن" (هيرتز 1950) للدول التي تتكل على بعضها البعض اتكالا استراتيجياً. إن صانعي القرار في أي دولتين متناحرتين يعتقدون أنهم يعرفون أن ثمة طريقة واحدة فقط لتحقيق الأمن، أي التفوق والتفوق الساحق إن أمكن. و هذه الطريقة القابلة للتصور للخروج من المأزق الأمني يمكن أن توصم بصورة بديلة باسم "الأمن عن طريق التفوق" وبالطبع لا يمكن لـ (الأمن عن طريق التفوق) أن يعمل لصالح كافة المتنافسين في آن واحد. وما لم تزود التكنولوجيا العسكرية المتنافسين بأفضلية عسكرية دائمة ومهمة، فإن تفوق أحد الأطراف، حتى في حال الهجوم المباغت، لا بد أن يتضمّن بالضرورة دونية الآخرين وانعدام أمنهم.

غالباً ما تتخذ جماعات لا أفراد ُقرارات الأمن الوطني. وهذا ما يفرض حتمية الاتفاق أو القبول داخل الجماعة. ويرجح أن تُختار الحلول "المألوفة" و "الواضحة" في ظل آلية جمعية لاتخاذ القرار، حتى لو كان هناك شك في جدواها. فالأمن عن طريق التفوق" أو "السلام عن طريق القوة" يبدو حلاً مألوفاً وواضحاً للمعضلة الأمنية. وإذا كان لا بد من وجود حل أفضل، فإنه لن يكون بالضرورة بسيطاً، حصيفاً ومألوفاً وبالتالي يبدو معقولاً. إن النتيجة السياسية المباشرة من مقولة "السلام بالقوة" هي: "Si vis pacem, bara bellu" أو "إن كنت تريد السلام، فاستعد للحرب". وهذه النتيجة لم تفقد وضوحها وجاذبيتها منذ أيام الرومان القديمة، رغم أن الاستعداد للحرب لم يحل دون اندلاعها في كثير من الأحيان.

"الأمن بواسطة التفوق" ليس بالحل الذي يتمتع بنفس القدر من الوضوح في كل مكان، فكلما كانت القوة العسكرية التي تستطيع أمة ما أن تصدر لها الأوامر أكبر، كلما بدت النتيجة الطبيعية "السلام عن طريق القوة" و"الاستعداد للحرب"- أكثر جلاءً. وكلما كان المرء أقوى ازدادت إمكانية أن يجلب على نفسه عدائية وسخط وريبة الآخرين منه. وفي ظل الفوضى الدولية قد تُدرك حتى الحروب العدوانية لمن يشنونها وكأنها دفاعية في نهاية الأمر وذلك لكونها وقائية وردعية من وجهة نظرهم. ومن هذا المنظور تغدو سياسة القوة العظمى "تراجيدية"، "لأن قوة الوضع الراهن لا وجود لها" (ميرشيامير 2001، ص2)، إلا بالنسبة للمسيطرين الذين يريدون الاستمرار في هيمنتهم. إن الأساس الواقعي لهذا الضرب من (الواقعية العدوانية)[4] يكمن في حقيقة أن من يستهلون الحرب ينتهي بهم المطاف

4- المدرسة الفكرية السائدة في السياسات الدولية تسمى الواقعية، التي يبدأون أسمها أحياناً بحرف كبير. انظر والتز (1979) للإطلاع على عرض موثوق لنسخنها التي تتخذ موقفا دفاعياً. وقد قدم مير شيمير sheimer mear إعادة تفسير للواقعية التي يسميها " الواقعية المثيرة للسخط ".

إلى الفوز بالمعارك والحملات، وفي بعض الفترات التاريخية يفوزون ببعض نماذج الحروب أكثر بكثير مما يفوز بها ضحاياهم (بيتس 1985؛ بوينو دي ميسكيتا 1981a، ديوبوي 1987؛ ايشتاين 1988؛ ومن أجل المؤهلات الجدية، انظر وانغ وراي 1994).

ليست الفوضى السياسية وحدها أو المأزق الأمني هما اللذان يقع عليهما عبء تفسير سبب محاولات الدول تحقيق "الأمن بواسطة التفوق". بل للسياسات الداخلية شأنها في هذا المجال. فقد تؤثر السياسات التوسعية على الأفراد والمجموعات ذات المصالح المشتركة داخل المجتمع بطرق مختلفة. فالبعض قد يستفيد، أو يتراءى له أنه يستفيد، وقد لا يتوقع آخرون شيئاً أكثر من التجنيد الإلزامي والسخرة وزيادة الضرائب وخطر التشوه أو القتل في الحرب. وبالرغم من أنه يبدو جلياً أن أغلبية المواطنين أو مجوعات المصالح في معظم الأمم ليس لها في معظم الأوقات سوى القليل من المصلحة المادية في التوسع ولا بد أن تكون قلقة من السياسة التوسعية، فإنه من المضلل أن نستنتج من ذلك أن الأمم، أو الأمم الديمقراطية، ليست مولعة بالقتال وليست توسعية. ويقدم سنايدر (1991، الصفحتان 15 و18) شرحاً للكيفية التي يمكن من خلالها الموافقة حتى على السياسات التي تؤدي إلى الهزائم الذاتية.

رغم أن الإفراط في التوسع يلحق الأذى بالمجتمع ككل، فهو يروق لبعض المجموعات داخل المجتمع. ففوائد التوسع تتركز بصورة متفاوتة في أيديهم، في حين يجري توزيع تكاليفه إلى حد كبير على المجتمع برمته...

وما دامت المصالح الكامنة وراء التوسع والعسكرتارية هي بصورة نموذجية أكثر تركيزاً من المصالح المعارضة له فإن هذه المقايضة logrolling تميل إلى إنتاج الزيادة في التوسع أكثر مما تميل إلى التقليل منه" .ولا بد أن

يبدو هذا التوضيح مألوفاً للاقتصاديين، فمن حيث المبدأ، توضح نظرية الخيار الشعبي خضوع السياسيين المنتخبين طواعية وبالطريقة نفسها لمجموعات مصالح معينة- ومن ضمنها مصالح الأقلية كالمجموعات الزراعية في المجتمعات الغربية المعاصرة.

وكوابح صنع القرار الأمني على الصعيد الوطني تنشأ أيضاً من القطبية في النظام الدولي. إذ يتوقف ما يتم إدراكه بوصفه ممكناً وضرورياً على توزع القوى على امتداد هذا النظام. والمرء يميز ما بين النظام الأحادي والثنائي والمتعدد الأقطاب. فالنظام الأحادي تعريفاً هو النظام الذي تهيمن عليه قوة أحادية و مسيطرة. وكل الوحدات السياسية الأخرى تكون فيه عرضة للكوابح الشديدة في مجال اتخاذ قراراتها. وقد تقترب سيادتها من السيادة الاسمية المحضة. أما النمو الاقتصادي والحرب فيستفاد منهما في صنع تفوق المسيطر أو الحفاظ على هذا التفوق أو وضع حد له. ويأخذ التفوق الهائل للمسيطر بنظر الاعتبار، فإن مخاطرة وصعوبة إقامة تحالف مضاد يستطيع الصمود حتى الحصول على فرصة للسيطرة وإحداث خلل جلي في توازن القوى نجد أن النظم الأحادية القطب تتميز بحروب أقل تكراراً وأقصر زمناً من النظم الأخرى المتعددة الأقطاب. (غيلبين 1981، مودلسكي و تومبسون، ص 37، أورغانسكي 1958، كوغلر واورغانسكي 1993). فالقطبية الأحادية أو السيطرة الأحادية تؤدي جوهرياً إلى تلطيف الفوضى السياسية والمأزق الأمني أو حتى التغلب عليهما. أما مسألة ما إذا كان النظام الثنائي أو المتعدد الأقطاب أكثر عرضة للحرب فهي موضوع جدل حامي الوطيس (بونيودب مسقويتا 6 1981، دوتش و سينفر 1964، قبلان 1957، مول 1992، سينفر وبريمر وستكي 1979).

الإمكانيات الوطنية هي الكابح الأكثر أهمية على صعيد صنع القرار المتعلق بالمسائل الأمنية، فهذه الإمكانيات تتوقف في نهاية المطاف، على

معدلات النمو. وقد جرت محاولات للبرهنة بصورة مقنعة على أن تكافؤ القوى مقترن بمخاطر الحرب. (غيلبين 1981، أورغانسكي و كوغلر 1980). والبحث الكمي يأتي مؤيداً للقول بأن أرجحية أحد الأطراف تؤدي إلى التهدئة، بينما التكافؤ في القوى خطير. (غيللر و سينغر 1998، الفصل الرابع؛ كيم 1992؛ كوغلر ولمكي 1996؛ لمكي 2002؛ مول 2003؛ روزيت وأونييل 2001)[5]. ووفقاً لنظرية تحول القوى، فإن خطر الحرب يبلغ حده الأعظم في ظل ظروف التكافؤ التقريبي بين المسيطر والمتحدي المستاء، أو بعمومية أكبر بين الأمم المتنافسة. فحيث تبرز قوى ويأفل نجم قوى أخرى لا أحد يعرف من هي الجماعة المتذمرة order pecking فالطرفان كلاهما قد يتملكهما في آن واحد وهم التفوق ويعتقدان أنهما قد يتغلبا في النزال العسكري. ورغم أن تكافؤ القوى لا يقدم حافزاً للحرب، فهو يهيئ الفرصة الملائمة لها. ولابد أن يكون الجانب الجوهري للحافز هو رفض أمة ما للأمر الواقع.

وفي كثير من الأحيان يأتي الباعث من الصراعات والتطلعات الإقليمية (غويرز ودايهل 1992، فاسقويز 1993، ويد 1975، 1996) أومن المأزق الأمني ومضامينه السياسية. فلو أن كل الدول قبلت بالأمر الواقع، لما كان صعود الأمم وانحدارها أو تحولات القوى موضع خلاف. وبما أن الواقع الإقليمي الراهن غالباً ما يكون قد تحدد من خلال الانتصارات أو الهزائم في الحروب السابقة، فمن الأرجح دائماً أن تكون المظالم والتحديات الإقليمية قائمة. والأمر الماثل الموجود بصورة شاملة هو المأزق الأمني. لذلك فإن صعود المتحدين وأفول نجم المدافعين عن الواقع الراهن هو ما يجعل ظروف التكافؤ أو تحولات القوى خطيرة على السلم إلى هذا الحد.

---

5 للإطلاع على وجهة نظر مخالفة في الآونة الأخيرة، انظر سويني (2003).

المرجح أن تركيز القوى يؤدي إلى منع الحرب أكثر من تكافؤها. إن تركيز القوى داخل ثنائيات أمم متقابلة يتفاعل مع تركيز القوى على صعيد النظام الدولي(غيللر 1992). وحيث يتسم النظام بالميل إلى زيادة التركيز، أو حيث ينتقل النظام من الفوضى السياسية إلى السيطرة، يصبح توازن القوى المحلي الذي يأخذ شكل أزواج من الدول المتكافئة أقل أهمية بكثير من المكان الذي يتسم فيه النظام بالتقليل من تركيز القوى. فلو وجدت أمة ترتقي مدارج السيطرة أو حتى تحافظ على سيطرتها القائمة، فإن توازن القوى المحلي بين الأمم الأخرى لا يعود ذا أهمية تذكر[6]. فالمسيطر قادر على كبح الآخرين. وحيث يكون توازن القوى على امتداد النظام الإقليمي سائراً باتجاه الضعف أو حيث تعيد الفوضى السياسية فرض نفسها، فإن التوازنات الثنائية تستعيد أهميتها مرة أخرى.

وبالرغم من أن السيطرة هي أحد الطرق لتحييد صراعات المصالح الحادة وغير القابلة للتسوية في كثير من الأحيان والناتجة عن المأزق الأمني أو مأزق تخطيط الحدود، فإنها ليست الطريقة الوحيدة. واحد الطرق الأخرى هي توقع"الدمار المتبادل الأكيد". فطوال القسم الأعظم من الفترة النووية كان معظم قادة الدول العظمى يتخيلون أن الحرب النووية ستكون كارثة عظمى لن يكون فيها منتصر ذو مغزى (بيتس 1987). وفي ظل هكذا ظروف قد يكون هناك "سلام من خلال الخوف" (أرون 1966). وبما أن

---

6 فكر ملياً بالتوازن العسكري بين أمريكا الوسطى " جمهوريات الموز " أو الدول التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة. فالنخب السياسية في تلك الدول تعرف أن التوازن العسكري لا يهم لأنه ما من أحد يستطيع أن يقاوم التحكيم الأمريكي في أمريكا الوسطى، وما من أحد استطاع أن يمنع " التحكيم" السوفيتي في أوربا الشرقية.

القوتين العظميين لفترة الحرب الباردة كانتا متحالفتين مع أمم أخرى فقد امتدّ الرادع إلى حلفائهما أو الدول التابعة لهما.

وخذ مثلاً على ذلك الدولتين الألمانيتين. فحسب فرضية الرادع الموسع تم منع الحرب بينهما خلال فترة الحرب الباردة لأن الألمانيتين كلتيهما كانتا تعتمدان على هذه القوة العظمى أو تلك واللتين لم تكونا راغبتين في (الدمار المتبادل الأكيد) إكراماً لحلفائهما أو الدول التابعة لهما وبهذا الاعتبار (القابل للتدقيق) (ويد 1975، 1983) كانت العلاقات بين الدولتين الألمانيتين في الحدود الدنيا من الأهمية لجهة تفادي الحرب بينهما. وما كان في الحسبان هو اعتماد الألمانيتين كلتيهما على قوتيهما العظميين، بالإضافة إلى الرادع النووي بين هاتين القوتين[7].

وثمة محدد أخرها هام للأمن القومي ينشأ من الجغرافيا. فبما أن القوى العسكرية تميل إلى التقليل من الابتعاد في تورطها العسكري عن قاعدتها في الوطن (باولدنغ 1962)، فإن الموقع المتوسط ضمن ترتيب القوى أخطر بكثير من الموقع الطرفي (بيرنهولتز 1985، كولنز 1986). ومن الجلي أن الانعزال ضمن جزيرة هو الموقع الأكثر طرفية والأكثر أماناً والذي يمكن لأمة ما أن تنعم به. وبالمقابل فإن الدول ذات الموقع المتوسط يتوجب عليها أن تقلق من إمكانيات كل جيرانها الذين ترتاب منهم وان تنشر قواتها في مواجهتهم. وأي توسع لقوة وسطى سرعان ما يغدو تهديداً للكثير من الدول الأخرى، بينما يتسبب التوسع المماثل لدولة طرفية القلق في وقت متأخر أكثر وقد يمر دون أن يلفت الانتباه لبعض الوقت. ولذلك فإن للدول الطرفية جغرافياً أمل أفضل من أمل الدول ذات الموقع المتوسط في تحويل

7 عن تطبيق مقاربة أخرى مختلفة جداً، أدامز (2003/2004 ص 77) يقدم مزيداً من الدلائل على تأثير المهدئ للردع النووي.

نظام متعدد الأقطاب إلى نظام أحادي القطب تكون فيه هي المسيطرة أو ان تصبح هي واحدة من القوى المهيمنة في نظام ثنائي القطب.

وليس صدفة، بل مثالاً صارخاً لعواقب الترتيبات الجيوسياسية أن الدولة الوسطى في منظومة الدول الأوربية -ألمانية- خسرت حربين عالميتين، وان معاناة القوتين المعزولتين بالمياه، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كانت أقل في هاتين الحربين، وان قوتين عظميين طرفيتين جغرافياً،الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أضحيتا متنافستين في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الثنائي القطب. لكن بعد زوال ألمانيا كقوة عظمى عام 1945 وبعد بروز شرق أسيا في الجزء الثاني من القرن العشرين أصبح الاتحاد السوفيتي القوة الوسطى جيوسياسياً في النظام البيني (القائم بين مجموعة من الدول). وقد عانى من العواقب المألوفة والمتوقعة (كولنز 1986، فصل 8، 1995)، عواقب إحاطته وتطويقه من قبل دول معادية، ومن ضمنها في حالة الاتحاد السوفيتي بعد عام 1969 جمهورية الصين الشعبية القريبة منه أيديولوجياً. وفي نهاية المطاف، أصبح عبء التنافس مع معظم بقية دول العالم أكبر مما يحتمل. فانحل حلف وارسو لا بل انحل الاتحاد السوفيتي.

3- العولمة والتجارة الحرة وتقسيم العمل:

بما أن معدلات النمو الاقتصادي المختلفة تؤثر بصورة جلية على توازن القوى، لا ينبغي أن يتم تجاهل الاقتصاد في أي تحليل لتوازن سياسات القوى. بالإضافة إلى ذلك، ليست النظم الوطنية غير ذات صلة بموضوع تحليل النزعة الحربية كما قد توحي به الصورة الوصفية المقدمة آنفاً.

في أواخر القرن التاسع عشر كانت عملية العولمة قد بدأت لتوها (ليندرت و ويليامسون 2001). وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت التجارة والاستثمارات الخارجية معولمة إلى حد ما. وبسبب العقبات السياسة الضئيلة أمام الهجرة الدولية، كانت أسواق العمل معولمة بصورة فعلية في مطلع القرن العشرين أكثر مما كانت في نهايته. إلا أن الحربين العالميتين، والكساد الهائل بينهما، ومغريات الاشتراكية والتخطيط والحكم المطلق قطعت عملية التكامل العولمي للسوق لما يقرب من نصف قرن. وبعدئذ، استعادت العملية زخمها وسرعتها. والآن تُمكن المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة والموثوقة، تمكن منتجي السلع وبعض مقدمي الخدمات في البلدان متدنية الأجور من تحدي المنتجين مرتفعي التكلفة في البلدان الغنية على ترابهم الوطني. لكن المبتكرات التقنية التي تؤدي إلى هبوط الأسعار وزيادة سرعة المواصلات والاتصالات الدولية ليست هي المحدد الوحيد للعولمة.

فالعولمة نتجت أيضاً من تكشف حقيقة أن التخطيط والاشتراكية وسيطرة الدولة على جميع النشاطات الاقتصادية، هي ببساطة غير فعالة.وحسبما يرى ليندسي (2002، ص9): "ليست العولمة ضرورة تقنية

بسيطة... إنها تراجع الدولة الذي سمح لعلاقات السوق الدولية أن تحظى بموطئ قدم. وهذا التراجع لم يكن حافزه تلاطم قوى اقتصادية عمياء أو تصدير حماسة مؤيدي مبادئ الحرية، بل خيبة الأمل والتحرر من الأوهام. مات الحلم (حلم الاشتراكية، ايريك ويد E.W) لأنه باء بالفشل. فشل أخلاقياً في خضم مرعباته التوليتارية المختلفة الأشكال، وفشل اقتصادياً بسبب تمريغه ملايين الناس في وحول الفاقة الطاحنة وإخضاعه الملايين الأخرى للشدائد التي لا ضرورة لها. إن العولمة هي اليقظة المتشنجة المترددة من الحلم". تساهم القرارات السياسية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء إلى حد كبير في عملية العولمة. فعوائق التعرفة، وبدرجة أقل، عدم وجود تعرفة أمام التجارة قد تم تخفيضها. وفي كثير من البلدان يحاول المقاولون أن يكتشفوا أفضليتهم النسبية ويستثمروها، ويحاولون أن يحققوا من التجارة وفراً اقتصادياً له وزنه ومكاسبه عن طريق البحث عن البائعين والمشترين في كل مكان. فإذا كانت التجارة بين البلدان حرة حقاً، فإنها والحال هكذا، تعد بإغناء كل الأمم.

والعولمة، تعريفاً، تشير إلى اتكال الاقتصاد العالمي بعضه على بعض بصورة متبادلة. ورغم أن السياسات الأمريكية المتنورة بعد الحرب العالمية الثانية -التي تختلف إلى حد كبير عن السياسات الأمريكية في الثلاثينات- أسهمت فعلاً في تحرير التجارة داخل الغرب، ومع أن تقديراً تقريبياً ما للتجارة الحرة جعل استعادة عافية ألمانيا واليابان أمراً ممكناً بالإضافة إلى المعجزات الاقتصادية الأخيرة في اقتصاديات نمور شرق آسيا، فإن أي عولمة تستحق أن توصف بالعولمة لا بد أن تدرج ضمنها عمالاقي الديموغرافيا على الأرض، أي الصين والهند حيث يعيش حوالي 40٪ من بني البشر. وفي الحالة الصينية جاء بالمحفز الأولي شيوعي متنور، دينغ زياو بنغ. فقد كان أول قائد قوي لأمة اشتراكية يفهم أن الاشتراكية ببساطة

لا تجدي نفعاً. وبالمثل بدأت الإصلاحات المتجهة نحو التكيف مع مقتضيات السوق في الهند في ظل قيادة حزب المؤتمر الذي استلهم النموذج الاقتصادي السوفيتي لما يقرب من أربعة عقود. وكما كان الحال في الصين، كان (التحول) إلى الرأسمالية في الهند ناقصاً وله جذور في الفشل السابق وضرورة الإصلاح الناتجة عنه، (ليندسي 2002؛ ويد 2000، الفصلان الرابع والسادس).

ما تزال عملية العولمة بعيدة عن الاكتمال (ليندسي 2002؛ ثيورل 1991، ص72). فالعديد من الاقتصاديات ما تزال تعاني من موروث التخطيط وسيطرة الدولة على جميع النشاطات الاقتصادية.وما تزال هناك فروقات سعرية هامة بين الدول حتى في السلع التي يتاجر بها على نطاق عالمي. وما تزال المدخرات والاستثمارات الوطنية مرتبطتين ببعضهما. وحتى بين المستثمرين الأجانب ثمة انحيازاً من نوع ما للوطن. فالكثير من الاستثمارات الدولية ليس حافزها الفرق في كلفة العمل، بل الآمال في خدمة أسواق أجنبية. إن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز 5٪ من الـ GDP في الاقتصاديات الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وأكثر من 80٪ من الاستثمارات كانت ما تزال ممولة من قبل ممولين محلين (ويد 1996، ص 61).

للتجارة الحرة تكاليف ومنافع مرتبطة بها. ومن خلال التغلب على مشكلة الحدود والمسافة لا بد للعولمة أن تعزز خاصية الرأسمالية أو اقتصاديات السوق الهامة، أي المنافسة التي تؤدي إلى "التدمير الخلاق" (شومبيتر 1942). فحتى احتكارات القلة لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص المنافسة أو الابتكار. بل جرت محاولة البرهنة على أن المنافسة بين الأقليات الاحتكارية في السوق الحرة توصل التجديد أو الابتكار إلى حده الأعظمي لأنه ما من أحد يستطيع أن يتحمل أعباء عدم الابتكار (باومول Baumol

2002). قد تبدأ المنافسة في الاقتصاديات الرأسمالية عملها الفعال حتى قبل أن توجد. وقد لا تؤدي المنافسة ذاتها فقط، بل مجرد التهديد بمنافسة مستقبلية، إلى محاولات الابتكار وتخفيض التكلفة. وحيث لا تقوم السياسة بعرقلة المنافسة والابتكار، يحصل الإفلاس ويخسر بعض العمال أعمالهم. ولا أحد، من حيث المبدأ، في مأمن إلى الأبد. فالكثيرون يستاءون من كونهم محكوم عليهم بالجهد الذي لا ينتهي كي يبقوا قادرين على المنافسة.والأنكى من ذلك هو الاستياء من الحاجة للإبقاء على القدرة التنافسية ماثلة للعيان كلما ازدادت الراحة المادية في حياة الإنسان وكلما ازدادت دولة الرفاه رسوخاً. ولولا الابتكار الذي ولدته وفرضته المنافسة، كان البشر ما يزالون فقراء. فمعظم منافع الابتكارات لم يستولِ عليها المبتكرون، بل المستهلكون. وسواء اتفق المرء مع باومول (2002) حول التأثير المساواتي للمنافسة والابتكار أم لا، فإنهما بكل تأكيد قد دحراً فقر الجماهير في الغرب أولاً ومن بعده في دول آسيا حديثة التصنيع.

لا يمكن أن تختزل العولمة بالتجارة الحرة. لكن التجارة الحرة هي بكل تأكيد جزء جوهري فيها. وقبل النظر في المنافع المادية للتجارة الحرة يمكن للمرء أيضاً أن ينظر إلى فوائدها الثقافية. فطالما أن التجارة تحتم التفاعل الإنساني، فهي أيضاً تعزز انتشاراً ما للأفكار. ورغم أن انتشار الأفكار هذا قد يكون مجرد نتيجة غير مقصودة في كثير من الأمثلة، يمكن للمرء مع ذلك أن يتفق مع لانديس (1998- ص136) الذي حاول أن يبرهن أنه "إذا كانت المكاسب من التجارة بالسلع جوهرية، فإنها ضئيلة إذا ما قورنت بالتجارة بالأفكار" .فبالرغم من كل شيء، من الصعب أن نتصور ما الذي يمكن للمرء أن يتعلمه من شخص ما يعرف بالضبط الأشياء التي يعرفها المرء نفسه. لكن من السهل أن نتصور التعلم من شخص ما مختلف في مصالحه ومعارفه ومهاراته ومنظوره الثقافي. فعن طريق تعزيز التفاعل

عبر الحدود تعزز العولمة بالضرورة فرص نقل المعرفة. وأهمية عملية انتشار الأفكار هذه قد توضحها أمثلة مأخوذة من الماضي؛ استيراد الغرب لما يسمى الأرقام العربية والتي جاءت في الأساس من الهند، وعودة الغرب إلى استيراد القسم الأعظم من الموروث الفلسفي الإغريقي من العرب وانتشار البوذية من الهند إلى اليابان عبر الصين، و(تصدير) القانون التجاري الغربي إلى سنغافورة ومن ثم إلى البر الصيني، وأخيراً "تصدير" الديمقراطية إلى عتبات البر الصيني أي إلى كوريا الجنوبية وتايوان.

تقوم المصلحة العالمية في التجارة الحرة على أساسين متينين. فالتجارة الحرة كامنة في مصلحة الإنسانية بالرفاه[8]. فإذا ما حدد المرء المصلحة (الاقتصادية) الوطنية بشيء له صلة بالخير الأكبر للعدد الأكبر من الناس، بمتوسط الدخل المرتفع والمتنامي حينها لن يكون هناك كبير شك بكون التجارة الحرة جزءٌ من المصلحة الوطنية أيضاً. وفوائد التجارة الحرة لا تتوقف حتى على تبادل الامتيازات (بهاغواتي 1991، ص51). فالمصلحة الوطنية تقتضي إنعاش اقتصاد الوطن برمته، وليس مجرد القيام بحماية بعض المصالح الخاصة أو صناعات معينة. ومع ذلك، قد تكون المفاوضات التجارية متعددة الجوانب مفيدة في حشد الدعم للمصدرين وبالتالي في إحداث التوازن للوبيات الحماية لتلك الصناعات التي يفترض بها أن تتنافس مع المستوردات (إرفين 2002، ص167).

8- يُحاجج أحياناً بأن العولمة تهدد دول الرفاه و تولد "سباقاً نحو القاع". أولاً، هناك القليل من الأدلة التجريبية لدعم وجهة النظر هذه (رودريك 1998، ليندرت 2004، الصفحتان 186، 223) ثانياً، ترتكز هذه المحاججة على افتراض أن دولة الرفاه قيمة بذاتها بالرغم من ميلها إلى تقليص الحرية الفردية.

مبدئياً، تسمح العولمة بوجود تقسيم عولمي ما للعمل فنحن نعلم منذ أيام آدم سميث (1776-1976) أن حجم السوق يحدد تقسيم العمل، وأن تقسيم العمل يعزز الابتكار ويرفع الإنتاجية. والعولمة، من حيث المبدأ هي النقطة المنطقية الأخيرة للتطور الاقتصادي الذي بدأ عندما انتقلت الأسر من زراعة سد الرمق والإنتاج المنزلي إلى مرحلة الإنتاج من أجل السوق. وطالما أن العولمة لم تكتمل بعد، تظل هناك مكاسب يمكن تحقيقها من التجارة عن طريق المزيد من توسيع السوق. فنحن ما نزال بعيدين عن الحالات التي يمكن للمرء فيها أن يشتري من المصادر الأجنبية تماماً كما يشتري من المصادر الوطنية. إن هكذا حالة State of affair أمر واقع سوف تعني بالنسبة للزبائن الأمريكيين حصة استيراد من الـ GDP تقارب ستة أضعاف الحصة في نهاية الألفية الثانية (إرفين 2002، ص18).

وبما أن العولمة تزيد من الضغط التنافسي، وبما أنها تعزز "التدمير الخلاق" القائم في صلب الرأسمالية (شومبيتر 1942)، فهي تسبب الاستياء. وبما أنها تتغذى على الابتكارات التكنولوجية والقرارات السياسية الداعمة للتجارة الحرة فإن هذه الابتكارات والقرارات تجلب الاستياء أيضاً. والعالم الآن معولم بما يكفي لجعل أي مقاومة وطنية للابتكارات والتجديد من قبل معظم الأمم لا تسبب سوى القليل من الضرر من المنظور العولمي. فهي لا تؤثر، إلا، على صعود الأمم أو خمودها. والولايات المتحدة هي الأمة الوحيدة التي قد تكون قوتها كافية لإخراج العولمة عن مسارها.

التجارة الحرة حساسة سياسياً. فإذا ما فُهم الأجانب بوصفهم سبباً للحاجة للتعديل، تصبح مهاجمة التجارة الحرة حينئذ جذابة. وبالرغم من كل شيء، لا يمكن لسياسي أن يستفيد من ود الأجانب الذين لا يستطيعون التصويت في دائرته الانتخابية. أما أولئك الاقتصاديين الذين يصرون على فوائد التجارة الحرة -حتى لو كان الشريك لا يمارس التجارة الحرة - فهم،

بالطبع، على حق. فالفوائد تتضمن خدمة الزبائن بشكل أفضل وبأسعار أقل، بل وتخدم أيضاً عامل نمو الإنتاجية الكلي (ادواردز 1998). وللتجارة الحرة تأثير ضئيل على مستوى التوظيف. لكنها تسهل التوظيف المنتج (إيرفن 2002، الفصل الثالث)هناك ميل إلى إغفال المنافع التي يحصل عليها الزبائن من العولمة. وهناك ميل إلى تبديد فوائد التجارة على نطاق واسع، وتكاليفها -في حالات الإفلاس وفقدان الوظائف، مثلاً -تميل إلى أن تكون مركزة وأكثر وضوحاً. ولذلك فإن الحالة السياسية ضد التجارة الحرة قد تصبح قوية جداً على الرغم من ضعف الحجة الاقتصادية. وبما أن الناس يتفاعلون نفسياً مع الخسائر أكثر بكثير مما يتفاعلون مع المكاسب - حتى من خلال قبول المغامرة بالرهان بغية تفادي الخسائر دفعة واحدة (كاهنيمان وتفرسكي 1979). هناك حافز آخر لتحول السياسيين إلى نزعة الحماية. وبالرغم من أن المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أفلحت على وجه العموم في احتواء تفشي نزعة الحماية -باستثناء القطاع الزراعي الأوروبي والياباني واتفاقية النسيج multifiber التي تنظم تجارة الألبسة والمنسوجات تظل نزعة الحماية مغرية على الدوام.

ثمة خلاف حول درجة مسئولية إما التجارة أو التقدم التكنولوجي عن مأزق العمل الذي تنقصه المهارة في الغرب. فبينما تنحو وجهة نظر الأغلبية (مثال، كروغمان 1996) بمعظم اللوم على التقدم التكنولوجي، فإن هذا ليس بالأمر المقنع تماماً، لأن التقدم التكنولوجي يستدل عليه في كثير من الأحيان من ألأثر الذي يخلفه أكثر مما يستدل عليه بالقياس المباشر. وهناك أقلية صريحة (مثال، وود 1994، الصفحتان 167-166) تنحو بمعظم اللائمة على التجارة الحرة وتقدر أن نحو 9 ملايين فرصة عمل في الصناعة في البلاد الغنية قد ضاعت بحلول العام 1990 والكثير الكثير من الفرص الأخرى في هذا الوقت، إن الحصول على 23 مليون فرصة عمل في

البلدان الفقيرة أمر جدير بالثناء وقد يرضي ويلبي دوافعنا الإنسانية، لكنه لا يساعد الساسة الغربيين على الفوز بالانتخابات، ففي غضون السنوات الثلاث الماضية ضاعت فرصة من كل ست فرص عمل في الصناعة في الولايات المتحدة (الإيكونومست 2003a، ص30). يبحث الأمريكيون عن أكباش الفداء، علماً أنها ليست بكل تأكيد تقريباً هي المحدد الرئيسي لهذه الفرص الضائعة. فالتحسينات في الإنتاجية تنطوي بحد ذاتها على عمليات توظيف أقل في تلك القطاعات الاقتصادية، كالتصنيع، حيث تنمو الإنتاجية بصورة أفضل مما في القطاعات الأخرى. وبما أن للصين فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة أضخم حتى من اليابان، فقد أصبح الضرب بعنف على الوتر الصيني شائعاً في أمريكا .وبما أن الدول المزدهرة تشكل شركاء تجاريين أفضل من الدول الفقيرة، وبما أن الحرية الاقتصادية تعمق الازدهار، ينبغي للدول التي تقوم بالعمل التجاري أن تدرك وجود مصلحة "أنانية" من نوع ما في حرية وازدهار الأمم الأخرى. فقد بين (هايك Hayek 1960، ص32، ص42-41) أن المصلحة "الأنانية" في حرية وازدهار الآخرين تنطبق على الأفراد داخل المجتمعات كما تنطبق على الأمم والدول: "إن المنافع التي أستقيها من الحرية هي إلى حد كبير من نتاج استفادة الآخرين من الحرية واستعمالاتهم لها، وهي في الغالب نتيجة استخدامات الحرية تلك التي لا يمكنني أبداً أن أغتنمها لنفسي. وبالتالي فإن الحرية التي أستطيع أن أمارسها بنفسي ليست بالضرورة هي الأهم بالنسبة لي... وفوائد الحرية بالتالي ليست حكراً على الأحرار -أو، على الأقل لا ينتفع الإنسان بصورة رئيسية من أوجه الحرية تلك التي يستطيع هو نفسه أن يمتاز بها. ولا يمكن أن يكون هناك شك أن الأكثريات غير الحرة قد استفادت عبر التاريخ من وجود الأقليات الحرة وأن المجتمعات غير الحرة حالياً تستفيد مما تحصل عليه وتتعلمه من المجتمعات الحرة. وبالطبع

تتعاظم المنافع التي نستمدها من حرية الآخرين كلما ازداد عدد أولئك الذين يستطيعون ممارسة الحرية."

لسوء الحظ، لا تضمن مصلحتنا في حرية الآخرين وازدهارهم أننا نتصرف وفقاً لهذه المصلحة. فمصالحنا الطويلة الأجل تحيدها في كثير من الأحيان السياسات القصيرة الأجل. وكما لاحظ دريزنر (2004، ص 31): "تنتشر فوائد التجارة الحرة على الاقتصاد ككل، لكن تكاليف التجارة تتركز في نقاط معينة. وهكذا فإن أولئك الذين أضحوا في حالة أسوأ من جراء الحدود المفتوحة سيشكلون مجموعة المصالح الأكثر تحفزاً" وتكون لهم الغلبة.

في الآونة الأخيرة، دعمت إدارة بوش مشروع قانون زراعي عام 2002 تقدم بموجبه المزيد من الإعانات المالية للقطاع الزراعي الأمريكي وتزيد في الوقت نفسه من عجز الميزانية الأمريكية. وفي العام نفسه أقنع شيراك شرودر بتأجيل المحاولات الجدية لتخفيض الإعانات الزراعية في الإتحاد الأوروبي لعقد قادم من الزمن. إن السياسات الزراعية للدول الغنية تحرم البلدان الفقيرة من أسواق التصدير. والبلدان الغربية لا تكف حتى عن إلحاق الضرر بالمنتجين الزراعيين، مثل منتجي القطن في أفريقيا الغربية، الذين يعيشون بدولار لليوم الواحد (كامبل 2004، ص 112). وعلى نحو مماثل فرضت إدارة بوش تعرفة tariffs على الفولاذ المستورد بدءاً من آذار 2002 حتى كانون الأول 2003 لكي تحمي عمال الفولاذ الأمريكيين فبما أن مستثمري الفولاذ يوظفون ضعف عدد العمال المستخدمين في إنتاج الفولاذ، فقد قدر بأن 45 ألف فرصة عمل على الأقل قد فُقدت لأن أسعار الفولاذ المرتفعة بصورة مصطنعة قوضت القدرة التنافسية لبعض الصناعات الأمريكية التي تستخدم الفولاذ (دريزنر 2004، ص33).

إن التجارة الحرة، مثلها مثل التقدم التكنولوجي، تقتضي انتزاع ثمن التعديل البنيوي الحتمي والذي قد يكون مرهقاً للبعض. لكن تقييد التجارة الحرة سيحكم على بعض العمال بالإنتاجية المنخفضة على نحو غير ضروري وبالتالي سيحكم عليهم بالأجور المنخفضة. والتجارة الحرة ليست المتهم الرئيسي المسؤول عن العمل متدني المهارة في هكذا بلدان[9]. فلو كان الأمر كذلك، لما كانت الأجور النسبية للعمال المتعلمين في الكثير من البلدان النامية قد ارتفعت إلى الحد الذي وصلت إليه (إرفين 2002، ص99). إن تفسير ارتفاع الأجور النسبية للعمال المتعلمين في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء بالتغير التكنولوجي أسهل بكثير من تفسيره بالتجارة الحرة أو العولمة. لكن مجرد حقيقة أن بعض الاقتصاديين يفسرون ازدياد البطالة[10] واللامساواة في البلدان الغنية بالتجارة الحرة (باعتبارها واحدة من بين أسباب أخرى) يؤدي فعلاً إلى زيادة الحساسية السياسية للتجارة الحرة، فكل من يفقد عملاً أو جزءاً من أجر يطالب السياسيين بالعلاج، والذي يفضل أن يكون فورياً. وطالما أن درجة ما من درجات الحماية تعد بنتائج عاجلة، فهي تبدو جذابة، مستقلة تماماً عن حصافة أو حتى سلامة الاستنتاجات الاقتصادية الكامنة وراء الحركات الحمائية[11]. فبينما يسارع

9- وفقاً لـ بهاغواتي (b 2004)، والصفحات 124، 127) يمكن إن تكون التجارة مع البلدان الفقيرة قد حسنت الأجور الحقيقة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن للنزعة الحمائية الأمريكية أن تلحق الأذى بالعمال والفقراء الأمريكيين لجهة إمكانياتهم كمستهلكين.

10- وفقاً لـ إرفين (2002 ، ص 71) فإن " التأثير الإجمالي للتجارة على عدد فرص العمل في اقتصاد ما يقارب الصفر في أحسن الأحوال" فالتجارة تعيد توزيع فرص العمل دون أن توثر تأثيراً على عددها.

11- لنقد علاجات كهذه مثل " التساوي في الواجبات "وإجراءات مقاومة الإغراق"، انظر إرفين (2002، فصل4).

أصحاب النفوذ والنخبة من الأمريكيين إلى العولمة والتجارة الحرة، يبقى عامة الأمريكيين متشككين حولهما، ووفقاً لهانتنغتون (2004، ص13) فإن "أربعة أخماس العامة لكن أقل من نصف القادة السياسيين الأجانب يعتقدون أن حماية فرص العمل الأمريكية لا بد أن يكون هدفاً هاماً جداً للحكومة الأمريكية". وهناك، ليس فقط في أوروبا القارية، بل وفي أميركا أيضاً، مجموعة من وجهات النظر المناهضة للعولمة تنتظر أن يستثمرها السياسيون القوميون والشعبيون. ولسوء الحظ كثيراً ما تؤدي سياسات الحماية إلى الإضرار بالتوظيف في الصناعات المحلية الأخرى عن طريق رفع تكاليف إنتاجها لأن الكثير من التجارة الخارجية قائمة في القطع والمكونات الوسيطة.

إن هدف التجارة الحرة هي جعل كل البلدان أفضل حالاً. وهي لا تهدف إلى الحفاظ على أي تسلسل هرمي سياسي أو سيطرة قائمة. فلو تعايشت التجارة الحرة مع مزايا التخلف فلربما كانت هناك تأثيرات وضع order عالمي مدمر. وقد أدرك شتاين Stien (1990، ص139) ذلك منذ أكثر من عقد مضى:"إن قرار قوة ما مسيطرة في إغناء نفسها هو أيضا قرار بإغناء الآخرين أكثر من إغنائها لنفسها. والسياسات من هذا القبيل ستأتي بمرور الوقت على حساب الاستقرار النسبي للمسيطر و تؤدي إلى جلب المنافسين المتحدين. لكن اختيار المسيطر في دعم مكانته...إنما هو خيار إبقاء الآخرين فقراء على حساب زيادة ثروته المطلقة".

ولسوء الحظ، يجادل استراتيجي أميركي واحد على الأقل لصالح إبقاء بعض الآخرين فقراء. ووفقاً لـ ميثر شيمير (2001، ص4) فان " قدر الصين والولايات المتحدة أن يكونا عدوين طالما أن قوة الصين في حالة صعود ". وإذا ما اعتمد المرء على هذا الافتراض التشاؤمي، لأصبح تجنب استنتاج ميثر شيمير (2001، ص402) متعذراً، و لكان، والحال هكذا، "للولايات

المتحدة مصلحة عميقة في رؤية النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ بصورة ملحوظة في الأعوام القادمة "[12]. وبما أن مئات الملايين من الصينيين ما يزالون مضطرين للعيش على ما يقرب من دولار واحد في اليوم، فلا بد أن تفهم أي رغبة أمريكية في تخفيض معدلات النمو الصيني بوصفها عدائية. إن إبقاء مئات الملايين من البشر قريبون من مستوى التضور جوعا لن يكون سياسة إنسانية. لكنها ستكون أيضا غير متسقة مع التطلع الغربي لتعزيز نظام عالمي سلمي.

12- قد تتضمن وجهة نظر مئير شيمير حتى التوصية السياسية بحرب أمريكية وقائية ضد الصين، رغم أن مئير شيمير يتردد في التصريح عن مضمون نظريته هذا. لكن،لحسن الحظ، يبدوان الدافع الوقائي لا يولد سوى القليل من الحروب (لمكي 2003).

4- السلم الرأسمالي بين الدول:

إن المنافع الاقتصادية للعولمة والتجارة الحرة، رغم أنها حقيقية - هي برأيي أقل أهمية بكثير من فوائد الأمن الدولي. و تأتي أدبيات التحليل الكمي قريبة نوعا ما من اتفاق عام على الفرضيات الأربع التالية من الاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية: أولا، نادرا ما تحارب الديمقراطيات بعضها بعضا (راي 1995، روزيت 1993، روزيت واونييل 2001)[13]. وهذا لا يعني بالضرورة أن الديمقراطيات تخوض حروبا أقل من النظم الأخرى. وهذا متناغم مع وجهة النظر التي بقيت محل إجماع واسع حتى الآونة الأخيرة والقاضية بأن خطر الحرب بين الديمقراطيات و نظم الحكم الفردي قد تكون أعلى من خطر الحرب بين نظم الحكم الفردي.

13- تقنياً، تستمد نتيجة البحث هذه حول أن الديمقراطيات نادراً ما تصارع بعضها بعضاً، تستمد جذورها من متغير الثنائيات المتعارضة وليس من متغير الزمن المتعارض التي قد لا تكون كافية لإحداث تأثيرات قوية (راي 2003، الصفحات 26-25) إن واحدة من أعنف المقالات النقدية الموجهة إلى فرضية السلام الديمقراطي قد تقدمت بها غووا (1999). فمن وجهة نظرها، لا ينبغي للمرء أن يجمع معطيات فترات مراقبة بالغة الطول مثلما فعل روسيت (1993) ورفاقه (روسيت واونييل 2001) فإذا ما حلل المرء فترات تاريخية مختلفة كل على حدة فسيكون هناك، والحال هكذا، القليل من السند السلام الديمقراطي قبل العام 1945 فطالما لم يكن هناك سوى القليل من الديمقراطيات المستقرة والمتجاورة (على تماس مع بعضها بعضاً) قبل الحرب العالمية الثانية فإن قبول نقد غووا التجريبي لا يلحق الكثير من الضرر بفرضية السلام الديمقراطي. فحين كان السلام الديمقراطي منطبقاً على قلة من ثنائيات أو أزواج الأمم المتجاورة (وبالتالي الميالة للحرب)، لم يكن يفترض بالمرء حتى أن يتوقع وجود تأثيرات مهدئة ذات مغزى.

إن أحد التفسيرات المبكرة للعلاقة بين الديمقراطية، كما نسميها اليوم، أو النزعة الجمهورية، كما كان يفضل أن يسميها، والسلم، قدمها " كنت " (1963/1975، الصفحتان 94،95)[14]:

إذا كانت موافقة المواطنين مطلوبة لاتخاذ قرار بضرورة إعلان الحرب... فليس ثمة ما هو طبيعي أكثر من أنهم سيكونون حذرين جداً من البدء بلعبة بائسة كهذه، يحكمون فيها على أنفسهم بفجائع الحرب كلها، والتي من ضمنها: اضطرارهم للقتال، واضطرارهم لدفع تكاليف الحرب من مصادرهم الخاصة، واضطرارهم لإصلاح ما تخلفه الحرب وراءها من خراب، و، لتأخذ الشرور كامل مداها، عليهم أن يثقلوا كواهلهم بعبء الدين الوطني الذي سيجعل طعم السلام ذاته مريراً والذي لا يمكن أبداً أن يُحول إلى نقد لحساب حروب نظامية في المستقبل. إن هذا النمط من التنظير قد يجعل المرء يتوقع أن الديمقراطيات أقل ميلاً للقتال وهي بالتالي تخوض حروباً أقل من الأمم الأخرى. ويمكن للمرء أن يضيف أنه لا المؤسسات ولا المعايير يمكنهما أن يبينا بسهولة لماذا تستفيد الديمقراطيات وحدها من نزعة السلم الديمقراطية. فعلاوة على تكاليف الحرب، أو عوضاً عن تكاليف الحرب، فإنه، إما القيود المؤسساتية، أي الضوابط والتوازنات، أو

14- في ألمانية يجد المرء هذا الاستشهاد بـ" كنت" (1964،1795، الصفحات 205-206). وعقب ذلك مباشرة هناك بحث في الجمهوريات والديمقراطية. و" كنت "، على وجه العموم، يعلي من شأن الجمهوريات التي يحددها التمييز ما بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، ولكنه يتخذ موقفاً نقدياً من الديمقراطيات بسبب الإغواءات الاستبدادية الكامنة فيها. فإذا ما كانت الديمقراطيات تتسم بميزات الضوابط والتوازنات والحكومة المقيدة - كما هو حال معظم الديمقراطيات المعاصرة التي (ما تزال) هكذا (بالرغم من الضرائب والنواظم المبالغ فيها) - فإنها والحال هكذا تبقى في الوقت نفسه جمهوريات. وبما أن هذا ليس بحثاً حول " كنت" وفلسفته السياسية، فإني أعتقد أنه من المباح أن أقلل من شأن تمييزه بين الجمهوريات والديمقراطيات.

قبول المعايير السلمية قد تكون المحدد الرئيسي لنزعة السلم الديمقراطية (ديكسون 1993؛ ماعوز Maoz وروزيت Russett 1993؛ أو ين 1994؛ زينيس 2004). أما السبب في إمكانية تطبيق نزعة السلم الديمقراطية فقط على العلاقات بين الديمقراطيات فقد أوحى بها دويل Doyl (1993، ص33): " لأن الحكومات غير الليبرالية تكون في حالة عداء، مع شعبها، فإن علاقاتها الخارجية تصبح بالنسبة للحكومات الليبرالية محل شك إلى حد بعيد. باختصار يستفيد الليبراليون من افتراض وجود التفاهم؛ بينما يعاني غير الليبراليين من افتراض العداء. وقد يكون الافتراضان كلاهما صحيح. لكن كلاً منهما يمكن أيضاً أن يكون موافقاً لمتطلبات الذات."

قد يكون التفسير الأكثر إقناعاً للسلم بين الديمقراطيات هو تفسير نظرية الشراكة الموثوقة لـ ليبسون (2003). إن منطلقه النظري هو الفكرة القاضية بأن الحرب هدر للمصادر والثروات وأن أي طرف فيها يمكن أن يصبح أفضل حالاً إذا أمكن تفادي هدر الدماء. وبكلمات ليبسون ذاته (2003، ص49): "على الصعيد الافتراضي على الأقل، يمكن أن تعود الاتفاقية بالكثير على الجميع لأنها تلغي تكاليف الحرب ومخاطرها. فالرابحون والخاسرون على حد سواء يحصلون على ما يمكنهم الحصول عليه من المقامرة بالحرب، إضافة إلى حصة من الثروات التي لولا ذلك كانت ستضيع في المعارك. الكل سيكون أفضل حالاً، حل ممتاز جداً a pa-reto-superior solution. إذا كان هكذا حل متيسراً، فلماذا نفشل أحياناً في الإمساك به؟ من وجهة نظر ليبسون، تعاني الأوتوقراطيات من وضع تعاقدي غير مؤات. فالخداع سهل جداً عليها والإضرابات غير المتوقعة سهلة عليها أيضاً وذلك بسبب ثقافة السرية السياسية. والاستخفاف بتعهداتها سهل جدا عليها. أما الشفافية الديمقراطية والإجراءات الدستورية فتجعلان التوصل إلى التعاقدات والتعهدات أصعب بكثير، لكنها أيضا أكثر معقولية وأكثر رسوخا. ينظر ليبسون (2003، ص 47) إلى ميزة

التعاقد الديمقراطي بوصفها "الحصيلة السعيدة غير المتوقعة لإعادة الترتيبات التي تهدف إلى منح المواطنين القدرة على التحكم بقادتهم. إنها النتيجة غير المقصودة لبنى استنبطت لأهداف وطنية. فمسارات السياسة الديمقراطية، على سبيل المثال، منفتحة على وجهة نظر العامة، وعرضة للتحديات من أحزاب المعارضة، وهي تحت مجهر الصحافة الحرة والفروع الحكومية الأخرى. ففي عالم تنتقل فيه الأخبار في الحال، وتقدم فيه المعلومات للناخبين، يقوم الصحفيون والرسميون المنتخبون أيضا بتقديم هذه المعلومات للدول الأخرى. وهذا ما يجعل الديمقراطية في الأصل أكثر شفافية من الدكتاتورية والنظم الملكية التقليدية، أو دول الحزب الواحد".

من المهم هنا أن نميز ما بين ادعاءات ذات سند قوي وأخرى أقل رسوخا حول السلم الديمقراطي. فهناك القليل من الشك بأن الديمقراطيات لم تحارب بعضها بعضا أبدا تقريبا، على الأقل بعد الحرب العالمية الثانية. لكن ما يزال هناك جدل ما حول ما إذا كانت الديمقراطيات كالدول الأخرى تكثر من التورط في صراعات عسكرية دامية أم أنها أقل دموية واقل تورطا في هكذا حروب من الأوتوقراطيات (بنويت 1996، بريمر 1992،تشان 1984، رومل 1995، ويد 1984) وأنا أركز قبل كل شيء على الادعاء الأضعف القائل أن الديمقراطيات تميل إلى الحالة السلمية فيما بينها والذي لقي المساندة من الادعاء العام القائل بالنزعة السلمية الديمقراطية. إن أقوى الشكوك حول النزعة السلمية الديمقراطية أثارها مؤخرا والتز (2003-2004، ص 181).عندما بدأ بملاحظة بسيطة وانتهى إلى تحليل مثير للقلق الشديد: "قلما يستطيع الأضعف أن يهدد الأقوى، ومع ذلك تمضي البلدان الديمقراطية إلى الحرب ضده. وإن يكن ذلك صحيحاً فهو ينبئنا بأمر مخيف عن سلوك البلدان الديمقراطية، وهو تحديداً، أنها تبتز سواها في شن وكسب حروب غير ضرورية". وعليه فإن أحد أسباب نزعة الشك لدي حول الميول السلمية للديمقراطيات يتعلق بكثرة الحروب ما بين

القوى الكبرى، ومنها الديمقراطيات، والدول الصغرى المحكومة أوتوقراطيا، فالحرب الأخيرة ما بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة ضد عراق صدام حسين تفيد كمثل توضيحي على ذلك، أما السبب الثاني فيتعلق بميل القوى العظمى، ومنها الديمقراطيات إلى التفكير مليا بـ وأحيانا القيام بالحروب الردعية أو الوقائية، وفي هذا المجال ليست الحرب الأخيرة على العراق هي المثال فحسب، بل أيضا التفكير الأمريكي بالحرب الرادعة أو الوقائية ضد الصين أيام كندي وجونسون وذلك بسبب تقدم الصين في تطوير الأسلحة النووية في فترة الستينات (غولد شتاين 2003). أخيرا، لم تتضمن معظم الدراسات الكمية المتعلقة بالديمقراطية والسلم أي تحليل للحروب الكولونيالية. و بالرغم من أن ذلك لا يؤثر على افتراض السلم الديمقراطي الثنائي لأن المقاطعات الكولونيالية لم تكن محكومة ديمقراطيا قبل الاستعمار أو في ظله - إلا أنه يثير أسئلة خطيرة حول السمة السلمية بوجه عام لهكذا ديمقراطيات.

ثانيا: الرفاهية أو الدخل العالي للفرد يعزز الديمقراطية (بورخارت ولويس-بك 1994، ليبسيت1994، بيزيفورسكي وآخرون 2000، بويكس و ستوكس 2003). مرة أخرى، ما تزال بعض تفاصيل العلاقة موضع جدال، لكن العلاقة نفسها والتوافق ما بين تحليل عرضي لها والترتيب الآني للمعطيات لم تعد موضع نقاش، ويجادل بيزيفورسكي واخرون (2000) أن الدخول المرتفعة لا يرجح كثيراً أنها تشكل مرحلة تحول انتقالية من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية، لكن الدخول المرتفعة تمنع حصول تحول رجعي من الديمقراطية إلى الأوتوقراطية. ومن الجلي أن التحولات إلى الديمقراطية تغدو أعلى قيمة إذا كانت دائمة وليست مجرد أحداث عابرة. إن الدخول الفردية العالية تساهم فعلا في ديمومة تلك التحولات الديمقراطية

الحاصلة. على أية حال قدم كل من بويكس و ستوكس (2003) في الآونة الأخيرة دليل تحليل اقتصادي إحصائي Econometric يقضي بأن النمو الاقتصادي يتسبب فعلا في دمقرطة الأوتوقراطيات أيضا.

ثالثاً، إن تكييف التصدير وفقا للظروف في البلدان الفقيرة والأسواق المفتوحة في البلدان الغنية، أي التجارة بين البلدان الغنية والفقيرة يعزز النمو والرفاهية في الأماكن التي هي بأمس الحاجة إليهما، البلدان الفقيرة (بهالا Bhalla 2002، كولييير ودولار 2002، دولار 1992، دولار وكراي 2002، ادواردز 1998، ليندرت و ويليامسون 2001، ص 37).

رابعاً، تقلص التجارة (الثنائية) خطر الحرب بين (ثنائيات) الأمم (أونييل وروسيت 2001) وفي الواقع قد يكون التأثير المهدئ للتجارة حتى أقوى من التأثير المهدئ للديمقراطية (أونييل وروسيت 1999، ص 29، غارتزكي 2000، ص 209)[15].

بالطبع هناك في الأدبيات أصوات معارضة أيضا (باربيري 2002؛ بيك وكاتز 1998) [16]. وقد أصبحت النتائج التي توصلت إليها باربيري أقل إثارة للقلق وقابلة للتوضيح إلى حد كبير بسبب نتائج الأبحاث الأخيرة.

15- لا يوافق هيويت hewirt على استبدال المتغير المشروط من "النزاعات المجيشة" إلى "أزمات دولية". ففي تحليله يبدو الفعل المهدئ للتجارة أقل من فعل الديمقراطية أو المنظمات الدولية ويرى إن التجارة تفشل تماماً في الوصول إلى عتبة ذات منشأ يذكر.

16- أثار بيك beck وكاتز وتكر قضية استقلالية الزمن الجدية في معطيات عينة المتتالية الزمنية. بيد أن روسيت وأونييل (2001، أونييل وروسيت، 2003) بذلا جهوداً ناجحة للرد على النقد المنهجي الموجه إلى عملهما السابق.

وكما بين في الآونة الأخيرة كل من أونييل وروسيت (2003a، ص160؛ 3003b، ص184؛ وأونييل 2003، ص723) فإن التأثير المهدئ للتجارة يضخم حتى الحد الأقصى حيث يُركز التحليل على النزاعات التي تفضي إلى الفجائع أكثر من تركيزه على الصراعات غير المهلكة، أو حيث يكون التركيز على الثنائيات التي يكون فيها احتمال البدء بصراع عسكري قريباً من الصفر. ويجب أن يجري التحكم، بصورة متناوبة، بمكانة القوى العظمى وتفاوتها لغاية تفادي النتائج الخاطئة (غارتزكي ولي 2003c). وكما بين غارتزكي ولي (2003a) ، فإن حصص التجارة الثنائية المتناسبة مع حجم الاقتصاديات الوطنية (وليس مع حجم التجارة الوطنية) تقلص فعلياً خطر الصراع العسكري. وفي متغيرات variables التهيؤ للمهمة ومعادلات تعيينها، اختارت باربيري بصورة ثابتة خيارات تقليص التأثير المهدئ للتجارة حتى حدوده الدنيا. فضلاً عن ذلك، وجدت حتى بربيري نفسها (2003؛ بربيري وبيترز 2003) تأثيراً مهدئاً للحرية الاقتصادية أو الانفتاح التجاري من جهة وتورط الأمم في الحرب من جهة أخرى.

أخيراً، اكتشف هيغري (2000) أن تأثيرات (السلم من خلال التجارة) بين البلدان المتطورة أقوى مما هي عليه بين البلدان الأقل تطوراً. بأية حال قد يتوجب على الأمم أن تخرج من دائرة الفقر قبل أن تتمكن من جني ثمار حصتها من السلام الذي تأتي به التجارة. لكن،أخيراً، اكتشف هو وشريكه في التأليف (موسو Mousseau وهيغري وأونييل 2003) أن التأثيرات المهدئة للتجارة، وليست تلك الناتجة عن الديمقراطية تطبق عملياً بصرف النظر عن مستوى التطور الاقتصادي. وقد بحث هيغري أيضاً (2004، ص427) عما إذا كان اللاتماثل في الحجم والدرجات الوطنية المختلفة للاستقلال الاقتصادي يؤثر على الأثر المهدئ للتجارة وخلص إلى الاستنتاجات التالية: "يأتي التحليل مؤيداً بشكل لا لبس فيه لنتيجة البحث

العامة القاضية بأن المستويات العالية للتجارة تترافق مع تدني احتمالات حصول الصراعات... إن كسر الحواجز أمام التجارة ليس له تأثير يذكر على احتمالية الصراع في العلاقات بين الدول ذات الحجم المختلف جداً. ومن جانب آخر، تشير التحليلات التجريبية المقدمة هنا إلى أن الصراع مرجح إلى أبعد حد في الثنائيات المتماثلة... وهكذا فإن التجارة تقوم بتقليص إمكانية الصراع إلى الحد الأقصى بالنسبة لمعظم الثنائيات المعرضة للصراع".

وقد اقترح مانسفيلد وبيغهاوس (2003) تعديلاً آخر لفرضية "السلام من خلال التجارة". فمن وجهة نظرهما، تؤدي المؤسسات كالترتيبات التجارية التفضيلية إلى تقوية التأثير المهدئ للتجارة. ووفقاً لـ غارتزكي و " لي" (2003b، الصفحتان 579-578؛ غارتزكي 2004) قد يكون توحيد السوق الرأسمالي أكثر فعالية في تقليص خطر الصراع العسكري حتى من توحيد أسواق السلع أو التجارة.

ومثلما هو الحال مع مقولة السلام الديمقراطي، قد يسأل المرء لماذا يمكن للتجارة أو الإتكالية الاقتصادية المتبادلة أن تقلص خطر الصراع العسكري والحرب. ومرة أخرى، أشعر أن الإجابة على سؤال الـ لماذا هذا لا يمكن أن يُعطى بنفس القدر من الثقة التي نعطيها لسؤال ما إذا كانت التجارة أو الإتكالية المتبادلة تعزز السلام. فبوسع المرء إما أن يشير إلى حسابات الربح- التكلفة أو إلى تأثيرات الإتكالية المتبادلة على عملية التأشير. أما مناظرات الكلفة- الفائدة فقد تشير إلى تكاليف تشتيت التجارة. أو قد تشير إلى ضرورة ضمان الوصول إلى المواد الخام أو الأسواق عن طريق إما الوسائل العسكرية أو التجارية. إن انسداد المنافذ التجارية قد يجعل القادة السياسيين يبحثون عن بدائل عدوانية (هال 2004، ص143). لكن قد تكون هناك أيضاً مظاهر سياسية خارجية إيجابية للعولمة الاقتصادية. وقد حاول غارتزكي و" لي" (2003b، ص561)

أن يبرهنا أن: "التوحيد العولمي للأسواق الاقتصادية قد يقلص أيضاً اللايقينية (الشك) عن طريق جعل الخطاب غالي الثمن مسبقاً ex costly ante. ويمكن لرأس المال العولمي المستقل أن يستجيب للأزمات السياسية بصورة مثيرة. وإلى الحد الذي يفترض عنده أن يختار قادة قوى العولمة ما بين النضال من أجل أهداف سياسية تنافسية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، انه (راس المال العولمي) يظهر حدة خيارات القادة، مقلصا الحاجة إلى الصراعات العسكرية بوصفها منهجاً لتحديد الصفقات المقبولة بصورة متبادلة" بالنسبة لما أهدف إليه، لا تحتاج صلاحية مقارنة هكذا ادعاءات ولا تناغمها إلى جواب. فهذه قضايا يمكن أن تترك لأبحاث مستقبلية.

التجارة أو الإتكالية الاقتصادية المتبادلة تلعب دوراً بالغ الأهمية في منع الحرب، لأنها تعزز تأثيرات مهدئة مباشرة وغير مباشرة. فعلاوة على الأثر المباشر، هناك الأثر غير المباشر للتجارة الحرة على تقليل مخاطر النزاع العسكري وذلك عن طريق النمو والرفاهية والديمقراطية. وبما أن استثمار المكاسب المتحققة من التجارة هو جوهر أو هدف الرأسمالية والأسواق الحرة، فإني أطلق على حاصل فوائد الأمن الدولي المباشرة وغير المباشرة اسم"السلام الرأسمالي"، الذي لا يشكل"السلام الديمقراطي"سوى واحد من مكوناته[17]. فحتى لو حذفت الأبحاث المستقبلية مقولة التأثير المباشر

17- بما أني سمعت عبارة "السلام الرأسمالي" من قبل، لا يمكنني الإدعاء أني أنا الذي ابتدعتها. لكنها عبارة موفقة ومناسبة. بالمقابل يشير روسيت وأنييل (2001) إلى السلام الكنتي (نسبة إلى كنت) الذي يقوم على ثلاث عناصر: السلام الرأسمالي، والسلام من خلال التجارة، والسلام من خلال التعاون في المنظمات الدولية (أو ما يسمى اختصارا الـ IGOS). ويبدأ عنصر التعاون في المنظمات الدولية في الثالوث الكنتي هو اضعف وأقل صقلا من وجهة نظري. وغارتزكي (2002، الصفحات 2، وحاشية 7، والصفحة 33) يشك أيضاً بالتأثير المهدىء لـ IGOS.

لـ"السلام عن طريق التجارة"، فإن الحرية الاقتصادية والعولمة تحتفظان بدورهما الحاسم في التغلب على فقر الجماهير وإرساء أسس متطلبات السلام الديمقراطي. وهذا ما دفعني أنا (ويد 1996، فصل 8) إلى الوقوف إلى جانب إستراتيجية السلام الرأسمالي قبل أن يقنعني كل من أونييل وروسيت (1997، 1999) بوجود تأثير التجارة المهدئ بصورة مباشرة.

وفضلاً عن ذلك، تؤثر الرأسمالية والحرية الاقتصادية على الديمقراطية ليس فقط من خلال تأثيرهما على الرفاهية. بل ثمة جانب آخر في هذه العلاقة مستمد من حقيقة أن الانفصال الاقتصادي الرأسمالي عن القوة السياسية يتيح وجود المعارضة. فبدون وجود فرص للمعارضة لا يمكن للديمقراطية أن توجد. أما مسألة ما إذا كان الناس سيجرؤون على المعارضة فهي مسألة تتوقف على ثمن القيام بذلك. ووفقاً لـ بهاغواتي (1993، ص34): "فإن ثمن المعارضة باهظ عندما يكون أولئك المتمسكون بالسلطة السياسية يتحكمون أيضاً بوسائل الإنتاج". وبالرغم من أن الرأسمالية أو الحرية الاقتصادية ليست الشرط الكافي للديمقراطية، فهي ربما تكون شرطاً ضرورياً.

يبدوان التأثيرات المهدئة للتجارة قوية تقريباً قوة التأثيرات الديمقراطية. وبسبب مساهمتها في صنع الرفاهية، تقوم الرأسمالية والتجارة الحرة أيضاً بالتأمين على الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، لا يعاني السلام عن طريق التجارة من التعقيدات الجيوسياسية التي تؤثر على السلام عن طريق عملية الدمقرطة. ووفقاً لبعض الأبحاث، فإن خطر الحرب بين الديمقراطيات أقل بكثير من خطره في أماكن أخرى، لكن خطر الحرب بين ديمقراطية ما وأوتوقراطية معينة أعلى من الخطر في أماكن

أخرى -على الأقل في العقود الأخيرة[18]. فإذا ما عزا المرء دلالة سببية لهذه الملاحظات، كما أفعل أنا، فإن عملية الدمقرطة في هذه الحالة لا تساهم في السلام في كل مكان أو في كافة الأحوال. فلنتصور عملية دمقرطة أمة واقعة وسط منطقة موغلة في الأوتوقراطية. إن هذه الدمقرطة ستولد عدد من الثنائيات الديمقراطية-الأوتوقراطية وبذلك ستزيد من خطر الحرب. وبالمقابل، فإن دمقرطة أمة محاطة بالديمقراطيات ستكون بكل تأكيد محل ترحيب. ينبغي أن يمتد السلام الديمقراطي من منطقته المركزية في شمال الأطلسي إلى المناطق القريبة أولاً فالفقر الذي يتجاوز الجوار أمر غير مرغوب فيه. إن الإلتزاز الجغرافي للكتلة الديمقراطية قد يكون مطلباً أساسياً لينطبق على التأثيرات المهدئة للديمقراطية. إن تعزيز الديمقراطية في بولندا أولاً ومن ثم في أوزبكستان لاحقاً ليس أمراً مرغوباً أكثر فحسب، بل هو ممكن التحقيق أكثر مما لو قلبت المعادلة رأساً على عقب.

إن أحد الاعتراضات الأخيرة على توصيفي للسلام الرأسمالي يتضمن التهمة بأني لم أكن متحمساً بشكل كاف للتأثير الرأسمالي على السلام في حين كنت أبالغ في تصوير تأثير الديمقراطية. ففي عمل غارتزكي (2004)

18- لم يعد روسيت وأونييل (2001،ص116) يقبلان بوجهة النظر هذه. وأنا أشك فيما إذا كانا مصيبين. فبالنسبة لي، تبدو النتائج الصادرة عن تحليل منفصل للنزعات في فترة الحرب الباردة (أونييل وروسيت 1997) أكثر إقناعاً من تحليل يبدأ بالعام 1885 والذي يؤدي إلى إضعاف النتائج المتأتية من فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية المتعددة الأقطاب وفترة الحرب الباردة الثنائية القطب وبداية الفترة أحادية القطب التي أعقبت ذلك. إن بعض نتائج الأبحاث التي أعلنتها كل من النزعات المسلحة التي تكشفت عنها فترات الرصد في مرحلة تعدد الأقطاب ومرحلة الثنائية القطبية، تلقي بظلال الشك على حكمة فرض البنية السببية ذاتها على فترات مختلفة من السياسات العالمية. وبهذا الخصوص، أرى أن مقاربة غووا (1999) معقولة تماماً.

الأخير، يتلاشى التأثير المهدئ لثنائية الديمقراطية والتجارة بمجرد أن يتم التحكم بتأثيرات توحيد السوق الرأسمالية. فإذا ما دعمت الأبحاث المستقبلية استنتاجات غارتزكي، ستكون حينها الفكرة العامة القائلة بأن الرأسمالية تعزز السلام قد عُززت بقوة رغم أن مناظرتين محددتين حول الكيفية التي تتم بها التهدئة قد تحتاجان إلى تعديل، أو حتى إلى الإهمال والتجاهل. فالتأثيرات المهدئة لكل من الديمقراطية والتجارة قد تكون زائفة، تعكس الإتكالية العامة للديمقراطية والتجارة وتفادي النزاعات العسكرية على تطور السوق الرأسمالية وتكامله وتوحيده. لكن، من وجهة نظري، قد يكون من السابق لأوانه أن نتجاهل النتائج المتراكمة حول التأثيرات المهدئة للديمقراطية والتجارة لصالح نسخة مختلفة وأكثر راديكالية من نظرية السلام الرأسمالي التي تركز على الأسواق الرأسمالية وفوائدها في الرفاهية والديمقراطية والسلام.

أحد الاعتراضات القياسية على فعالية السلام الرأسمالي تلفت نظر المرء إلى الحرب العالمية الأولى. فكثيراً ما يُدعى أن الروابط التجارية و الإتكالية الاقتصادية المتبادلة كانت قوية بين المحور والقوى الأوروبية المركزية قبل الحرب العالمية الأولى. فهل يعني ذلك أن علينا أن نرفض نظرية السلام الرأسمالي، أو على الأقل جانبها القائل بـ "السلام من خلال التجارة".

إن تقييماً كهذا سيكون، من وجهة نظري، مضللاً وسابقاً لأوانه. فأولاً، على المرء ألا ينسى أن الافتراضات السياسية الكبرى، تتصف بالاحتمالية وليس بالحتمية. إذ ينبغي دائماً أن نتوقع الحالات الشاذة والاستثنائية. والحروب العالمية هي، بالطبع، حالات شذوذ هامة. لكن قبل أن نناقش بالتفصيل حالة الشذوذ التي مثلتها الحرب الأولى، أريد أن ألفت الانتباه

إلى أن الحرب العالمية الثانية - التي كانت كارثية وسيئة أكثر حتى من الحرب الأولى - تناسب نظرية السلام الرأسمالي بشكل جيد. فالتجارة والإتكالية الاقتصادية المتبادلة بين خصوم المستقبل في الحرب العالمية الثانية كانت ضعيفة تماماً. والديمقراطيات المتحالفة لم تقاتل بعضها بعضاً، بل قاتلت نوعاً من أنواع التوليتارية قبل أن تدخل الحرب الباردة مع النوع الآخر من التوليتارية. كانت مهدئات pacifiers نظرية السلام الرأسمالي فاضحة في غيابها قبل الحرب الأسوأ في التاريخ الإنساني.

ثانياً، إن إلقاء نظرة أكثر دقة على الحرب العالمية الأولى والفترة التي سبقتها تبين بوضوح أن سمتها الاستثنائية المتعلقة بنظرية السلام الرأسمالي ينبغي ألا يُبالغ فيها. فبالرغم من أن التجارة والإتكالية الاقتصادية المتبادلة بين خصوم الحرب المستقبليين كانت ما تزال عالية قبل الحرب العالمية الأولى، فإن الميل إلى اقتصاد عولمي أكثر انفتاحاً كان قد تم كبحه سلفاً. وكما لاحظ ليندسي (2002، ص282، حاشية 19): "حتى سبعينات القرن التاسع عشر، كان التوجه الواضح يسير نحو اللبرلة (التحررية) التقدمية؛ وبعد ذلك، كان التوجه برمته يسير في الاتجاه المعاكس. وهكذا كان من المعقول أن نستنتج أن العوائق في وجه التجارة ستستمر في النمو، وقد أصبح هذا الاستنتاج هو فعلاً الحكمة المألوفة في أوروبا طولاً وعرضاً. فالاندفاع المتزامن إلى المستعمرات من قبل كل القوى الكبرى جرى بسبب حجة مقنعة فحواها أن النظام الدولي الناشئ ما هو إلا نظام تكتلات أورتارشية (سيادية مطلقة) متنافسة. وفضلاً عن ذلك، يربط ليندسي (2202، ص71) التوقعات التشاؤمية حول مستقبل التجارة الحرة بشكوك أكثر عمومية حول قابلية الرأسمالية للتطبيق: "إنه الأمل بأن تجد كل البلدان مصلحتها في إغلاق اقتصادياتها في وجه العالم الخارجي.

وما الذي ولد هذا الأمل؟ إنه الإحساس المتنامي بأن التخطيط الاقتصادي الوطني هو موجة المستقبل"[19].

تثير ملاحظات ليندسي من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات. إن أحد الطرق التي يمكن تصورها للمضي قدماً في البحث المستقبلي قد تكون في أن نضيف بحث توقعات التوجهات المستقبلية للتجارة الحالية - القائم على الاستنتاجات الاستقرائية، مثلاً. والطريقة الأخرى القابلة للتصور قد تكمن في توسيع المنظور من التجارة المتبادلة بين الدول إلى الحرية الاقتصادية بوجه عام. إن المشكلة الوحيدة في اقتراح معين كهذا هوان معطيات الحرية الاقتصادية المتوفرة حالياً لا تمتد إلى الوراء بما يكفي للقيام بها سريعاً. إلا أن المرء يمكن أن يتذكر أن النقاد الرئيسين لمقولة "السلام من خلال التجارة" (بربيري 2002، بربيري وبيترز 2003) وجدوا علاقة هامة بين الحرية الاقتصادية وتفادي النزاع العسكري في الماضي القريب. والطريقة

19-لكن النزعة الحمائية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت تختلف من حيث النوعية عن النزعة الحمائية المعاصرة في الغرب. فالسبب الرئيسي للتعرفة العالمية والعوائق الأخرى في وجه التجارة الحرة ليست في هذه الأيام سوى نوع من أنواع السياسة الصناعية غير الرشيدة، أو محاولة لتخفيف حدة الضغوط من أجل القيام بتعديلات بنيوية في الاقتصاد. وفي ذلك الحين، كان الاعتبار السائد مالياً، أي الرغبة في جمع عائدات الدولة. فلو فرض المرء تعرفة لزيادة الدخل الحكومي، فإن هناك، بطبيعة الحال، حدوداً للزيادة في التعرفة المرغوبة. وبدون ذلك قد تنهار التجارة والدخل الحكومي المتأتي من التعرفة. وعلى العموم، لم تكن الرغبة الحمائية قبل الحرب العالمية الأولى كافية لتقليص التجارة الدولية (هوبسون 1997، والصفحات 18، 188وما يليها، و215، ليندسي 2002، ص70). ومع ذلك لابد أن العوائق المتزايدة أمام التجارة العالمية قد أدت إلى توقعات حصول الأسوء، كما حاجج ليندسي (200).

الأخرى القابلة للتصور ربما تكمن في إضافة العوامل الإيديولوجية. إذ ربما قـــــوض بـروز الماركــــــســــــيـــــــة - أو حــــــتـى الـتـكـافـل الاجتماعي"koithedersozialismus"- الآمال المرتبطة بالرأسمالية والتجارة الحرة. لكن تهيئة operationalizing التيارات الإيديولوجية بغية إدراجها في الدراسات الكمية ستكون مهمة مثبطة للهمم والتي لم يتم البدء بها حتى الآن.

والنقطة الأساسية في وجهات النظر هذه ليست للإدعاء بأن الحرب العالمية الأولى لا تشكل مشكلة تجريبية لفرضية "السلام من خلال التجارة" بل فقط لبيان أن التوفيق بين حدوثها ونظرية سلام رأسمالي معدلة ينبغي ألا يكون مستبعداً.

وفيما يتعلق بالتجارة قبل الحرب العالمية الأولى، يبين روسيت واونييل (2001، ص 175) أنها: " كانت تتحدر بعد الذروة التي وصلتها عام 1906. ولم تكن كبيرة جداً بين خصوم العام 1914الكبار. فالتجارة الألمانية مع فرنسا كانت أدنى بكثير من تجارتها مع النمسا - هنغاريا وبالكاد تجاوزت ذلك مع هولندا، ذات الاقتصاد الأصغر بكثير من الاقتصاد الفرنسي. أما تجارة فرنسا مع ألمانيا فلم تشكل سوى 75 بالمائة من تجارتها مع المملكة المتحدة ولم تكن أكبر بكثير من تجارتها مع بلجيكا - الدولة الأصغر بكثير من ألمانيا.

وكان الشريك التجاري الأكبر للنمسا - هنغاريا هو حليفتها، ألمانيا، التي مثلت أكثر من خمسة أضعاف تجارتها مع فرنسا أو روسيا أو المملكة المتحدة. ومن بين الثنائيات الستة المتحاربة (القوى الكبرى، شرقاً و غرباً) اثنتان فقط تظهران أن مستويات عالية من الإتكالية المتبادلة. فروسيا

وبريطانيا كانتا جوهرياً متعادلتين بوصفهما الشريكتين التجاريتين الأوثق صلة مع ألمانيا، في حين كانت ألمانيا الشريك التجاري الأكبر لكل من روسيا و بريطانيا من بين كل الدول الأوربية، بيد أن تجارة بريطانيا مع الولايات المتحدة كانت أكبر بحوالي 40٪ من تجارتها مع ألمانيا...." لا يمكن لهذا النمط التجاري أن يفعل سوى القليل لتلطيف العلاقات بين النمسا – هنغاريا والقوى الكبرى المناوئة لها في الحرب العالمية الأولى، ولا يمكنه أن يفعل الكثير في الثنائية الفرانكو – ألمانية الحاسمة. فلولا القتال بين هذا الثنائي، لكان من الصعب أن نتصور حرباً عالمية مهلكة بالصورة التي ألت إليها الحرب العالمية الأولى في بداية القرن العشرين.

ثالثاً، ينبغي أن يوضع السلام الرأسمالي في إطاره الصحيح، ففي رأيي النظري الذي قدمته في القسم الثاني من هذا الكتاب القصير تستمد الحرب حافزها من المآزق الأمنية والنزاعات الإقليمية، وهذان الأمران كلاهما كانا حاضرين في أوربا قبل العام 1914. وبما أن التوازن العسكري بين خصوم المستقبل لم يكن يتسم برجحان تلطيفي غامر، فإن الحرب كانت ممكنة. فإحدى ملطفات السلام الرأسمالي الاثنتين، الديمقراطية، لم تكن تعمل إلا بشق النفس. فامتيازات الملكية كانت أقوى من أن تسمح بتحول ألمانيا أو النمسا – هنغاريا إلى ديمقراطيات كاملة، أما روسيا فقد بقيت أوتوقراطية بكل تأكيد. وإذا ما أصر المرء على حق الاقتراع الكامل للبالغين باعتباره سمة محددة للديمقراطية، فإنه حتى بريطانيا لم تصبح ديمقراطية بهذا المعنى إلا بعد الحرب العالمية الأولى. وبالرغم من أن التجارة و الإتكالية الاقتصادية المتبادلة كانتا عاليتين، فإنهما لم تدفعا حتى حدودهما القصوى حيث كانتا ضروريتين إلى أقصى حد من أجل السلام.

ومن الجلي أنهما لم تكونا كافيتين لتهدئة أوربا في بداية القرن العشرين. أما الأفق القاتم للتجارة الدولية فقد تمت الإشارة إليه أنفاً [20].

وحتى لو أصر المرء على أن الحرب العالمية الأولى لا تتناغم مع نظرية السلام الرأسمالي بالرغم من "تبريراتي الأنفة، فعلى المرء أن يلاحظ بعناية أن ليس هناك كبير حاجة للتبريرات بعد ذلك فالحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة[21] التي حمي وطيسها في كوريا و فيتنام (ومخاطر أن تصبح كذلك أيضاً خلال أزمة الصواريخ الكوبية)، والحروب العربية - الإسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية، والحربان الأمريكيتان ضد العراق، والحروب الهندية - الباكستانية، والحرب الصينية - الهندية، والقصف المدفعي المتبادل في مضيق تايوان. هذه كلها لم تكن بين الديمقراطيات أو بين أنصار الحرية الاقتصادية التي تتشارك فيما بينها بالكثير من الأعمال التجارية. وهكذا فإن حالة الشذوذ الكبرى بالنسبة لنظرية السلام الرأسمالي (إن اعتبرت حالة شذوذ) حصلت منذ زمن بعيد مضى. فضلاً عن ذلك توشك بعض الدراسات الكمية حتى من الاقتراب من تعديل فرضية "السلام عبر التجارة" بطريقة يمكن من خلالها المرء أن يتوقع أن

20- لو اخذ المرء في الاعتبار" السلام الكنتي" لكل من روسيت وأونييل (2001) بدلاً من تحويري " السلام الرأسمالي"، فعلى المرء، في هذه الحالة، أن يذكر أيضاً أن المهدىء الثالث بالنسبة لهما، أي شبكة المنظمات الدولية، كان ما يزال ضعيفاً. فقبل الحرب الكبرى لم يكن هناك سوى القليل من هذه المنظمات وتلك التي أسست بعد ذلك لم يستطع منع المجزرة.

21- قد يحاجج المرء بأن الحرب الباردة هي حالة من حالات الخروج على القياس لأنه لم يكن هناك سوى حرب باردة واحدة بدلاً من المواجهة المباشرة في ساح الوغى بين الغرب وقوات حلف وارسو. وهذا، من وجهة نظري (ويد 1975، 1983) يمكن أن يفسر ببساطة من خلال " الدمار المتبادل الأكيد " والردع الموسع. فلم يكن هناك بكل بساطة تصور للانتصار في العصر النووي.

تكون حالات الشذوذ في الماضي البعيد أكثر تواتراً مما هو عليه الحال في الماضي القريب، ووفقاً لـ يفري (2000)، يبدوان "السلام عبر التجارة" يفعل فعله عند مستويات التطور الاقتصادي الأعلى أكثر مما يفعل عند المستويات الأدنى. ومن الجلي أن الكثير من مناطق أوربا كانت قد تطورت بعد فترة الستينيات بصورة أعلى بكثير من تطورها قبل العام 1914. ووفقاً ل موسو (Mousseau) وهيفري واونييل (2003)، ربما يكون التأثير المهدئ للديمقراطية لا التأثير الملطف للتجارة (كما اقترح هيفري، 2000، في وقت سابق) هو الذي يتوقف على الدخول الفردية. ومرة أخرى يتوقع المرء وجود حالات شذوذ لنظرية السلام الرأسمالي في بداية القرن العشرين أكثر من نهايته. وقد يجادل المرء بأن التأثيرات المختلفة الطويلة الأجل لتسويات الحربين الأولى والثانية تتأتى من الفشل أو النجاح في تطبيق إستراتيجية السلام الرأسمالي على الخاسرين في الحرب. فبعد الحرب العالمية الأولى، حددت فرنسا شكل التسوية السلمية أكثر من أي طرف أخر. لكنها فشلت في تعزيز السلام الرأسمالي. فالتعويضات والتضخم المالي واليأس داخل ألمانيا أسهم أولاً بأول في تقوية هتلر وبالتالي في الحرب العالمية الثانية التي لم ينقذ فرنسا منها إلا حلفاؤها. وبعد الحرب العالمية الثانية اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية سلم رأسمالي حيال المهزومين. فأفلحت في تحويل ألمانيا واليابان إلى حلفاء لها.

5- الرأسمالية والديمقراطية وتفادي النزاعات الأهلية:

ما يزال ممكناً أن يثير نقاد العولمة والسلام الرأسمالي "اعتراضين" جديين. أولاً أن السلام الرأسمالي - حتى في حال وجوده - ينصب على مشاكل الأمس أكثر مما ينصب على مشاكل اليوم. فوفقاً ل فيرون ولايتين (2004، ص 6): الآن لا تنبثق مخاطر الأمن و مشاكله الرئيسية من المنافسة الأمنية بين القوى العظمى - روسيا والصين، على سبيل المثال - بل تنبع من عواقب الاضطراب السياسي وسوء الحكم والإذلال في العالم الثالث". فبينما أصبحت الحروب بين الدول أقل تواتراً في العقود الأخيرة أضحت الحرب الأهلية هي الشكل السائد للنزاعات العسكرية (غلديتش وآخرون،2002). والأمر الثاني، الأسوأ، أن تجري أحياناً محاولة البرهنة على أن الرأسمالية والتوحيد العولمي للأسواق يعزز انعدام المساواة والفاقة في البلدان الأقل نمواً.

وبذلك يقوي كون هذه البلدان عرضة للنزاعات. والنقطة الأولى حول تواتر الحرب بين الدول الأخذ في الهبوط، وتواتر الحرب الداخلية الأخذ في الارتفاع، ينبغي أن يتم التسليم بها بوصفها تعبيراً عن حقيقة. بيد أن حروب القرن العشرين، ومنها الحربان العالميتان، والحرب الكورية، والحرب الفيتنامية، والحرب العراقية - الإيرانية، والحروب العربية - الإسرائيلية، والحروب الهندية - الباكستانية، وكوارث هذه الحروب قد بينت بكل تأكيد أن السلام بين الدول أمر مرغوب فيه بصورة ثابتة. وفضلاً عن ذلك إن مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل يتضمن تحذيراً ما بأن حروب المستقبل قد تغدو أكثر كارثية من حروب الماضي. وطالما بقيت وسائل إحداث كارثة لا

سابقة لها متيسرة، فإن تفادي الحرب بين الدول، خاصة الدول العظمى، ينبغي أن تبقى أولى الأولويات. ومع ذلك، ستكون مأساة لوان الرأسمالية والعولمة قامتا في الوقت نفسه بالتقليل من مخاطر الحرب بين الدول وزيادة مخاطر الحرب الداخلية. ومن حسن الحظ أن الشك بأن الحرية الاقتصادية أو العولمة تعزز الصراع الداخلي ليس قائما"على أبحاث واستنتاجات بحثية تجريبية: ففي تحليل المتغاير الثنائي القيمة bivariate يبدوان الحرية الاقتصادية ترتبط بصراعات أهلية وحروب داخلية أقل [22].

الأساس النظري للصلة المتوهمة بين الرأسمالية والتمرد هو سلسلة سببية بسيطة من حلقاتها (1) أن الرأسمالية أو العولمة - ومن ضمنها التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي - تؤدي إلى الفاقة وانعدام المساواة في البلدان الأقل نمواً، (2) تؤدي الفاقة واللامساواة إلى الهيجان والعنف والحرب الأهلية. وفي حال جاء البحث التجريبي داعماً "لهاتين الحلقتين سيكون هناك سبب للقلق حول تأثير الرأسمالية والعولمة على الحرب الأهلية والاضطراب السياسي.

أولاً، سأركز على العواقب الاقتصادية للرأسمالية والتجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر في العهد الحالي للعولمة. ومن وجهة نظري، فإن مقاييس الحرية الاقتصادية (غوارتني، ولوس، وساميدا 2000 في

22- بالرغم من أن هناك عدة أوجه لدراسة توريس (2003) تجعلني أشعر بعدم الارتياح، فإن بوسع المرء أن يعيد بناء التوترات النسبية للنزاع الداخلي في الدول والاقتصادات الحرة، أو الحرة جزئياً أو غير الحرة اقتصاديا. فهذه التوترات النسبية تدعم النتيجة التي توصل إليها حول وجود علاقة ما بين الحرب الاقتصادية وتفادي الصراع الاقتصادي أو الحرب الأهلية.

غوارتني ولوس 2003، 2004 أودريسكول، وهولمز وكيرك باتريك 2001) هي التي تحدد الاقتصاديات الرأسمالية بالشكل الأمثل - فالمقاييس تأخذ بالحسبان إلى أي حد ينجح القانون في حماية حقوق الملكية، وما إذا كانت الدولة تكف عن ضرائب المصادرة confiscatory taxation، وما إذا كان هناك تضخم مرتفع ومتقلب، وما هي درجة سوء الروتين البيروقراطي والتنظيم وإلى أي حد تذهب الدولة في تأييدها لمذهب حماية الإنتاج الوطني. ومن الناحية التجريبية، ليس هناك شك بأن المجتمعات الحرة اقتصادياً أغنى من المجتمعات غير الحرة.

إن الدراسات النوعية والتاريخية (جونز 1991/1981، 1988؛ لاندس 1998؛ نورث 1981، 1990؛ بايبس 1999؛ ويد 1996، 2000) تأتي مؤيدة لأسبقية مؤقتة لحقوق الملكية الآمنة (نسبياً) ولـ (درجة ما) من درجات الحرية الاقتصادية قبل تحقيق دخول فردية عالية (نسبياً). جوهرياً، يمكن للمرء أن يحاجج بأن التطور الاقتصادي - أو التغلب على فقر الجماهير- يتوقف على بعض المتطلبات السياسية. فالدولة لا ينبغي أن تكون محكومة من قبل طبقة عليا مستغلة. بل ينبغي أن تعترف بحقوق الملكية الخاصة للمنتجين والتجار وتحميها. بل يجب أن تسهل التجارة وتوسع الأسواق عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات التجارية.

وهذا ما حدث تاريخياً في الغرب قبل أن يحدث في الحضارات الآسيوية الكبرى. وحدث في اليابان قبل أن يحدث في أماكن أخرى في آسيا. ففي الغرب، وبدرجة أقل في اليابان أيضاً، فإن السبب الأساسي الذي حدا بالحكام للبدء باحترام حقوق ملكية الرعايا- سواء أكانوا مزارعين أو تجار أو حرفيين- هو التشظي السياسي. فحيثما كانت السوق أوسع من حجم الوحدات السياسية. يمكن للعوامل الاقتصادية أن تمارس خيارات الخروج والحكام الذين يفرضون ضرائب أكثر أو يصادرون أكثر، أو

بصورة أكثر اعتباطية، والذين يقدمون خدمات أقل في حماية حقوق الملكية وحل النزاعات أو البنية التحتية كان من المرجح أن يخسروا التجارة ومعظم رعاياهم القادرين على المقاولات. وبمرور الوقت يضعفون قاعدتهم الاقتصادية وقدراتهم على تشكيل الجيوش والدفاع عن أنفسهم. وهكذا فإن التشظي السياسي في أوروبا أجبر الحكام الأوروبيين لكي يصبحوا أكثر اعتدالاً مما لو كانوا متحررين من التنافس بين الدول وأن يسمحوا بنمو الرأسمالية.

لكن ثمة دليل آخر لربط الرأسمالية (أو الحرية الاقتصادية) بالرفاه الإنساني. إن معظم الدراسات الثمانية والأربعين التي حللت تحليلا اقتصاديا إحصائياً econometrically تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي قد استنتجت وجود تأثيرات إيجابية وهامة، واحدة فقط أعلنت عن وجود تأثيرات سلبية. (دوكولياكوس وأولوباسوغلو 2004) [23]. وبالرغم من أن المرء قد يحاجج بصورة معقولة بأن النتائج الإيجابية للأبحاث تتوائم بشكل أفضل مع توقعات معظم الاقتصاديين، والمحررين والنقاد في الدوريات الاقتصادية، فإني لست على قناعة بأن على المرء أن يعطي كبير أهمية لهذا الرأي ويفترض بالتالي أن الأعمال التجريبية المنشورة تبالغ بقوة

23- لقد أثير جدل في الأدبيات الاقتصادية التي تعتمد تقنية إحصائية متخصصة Ec-onmetric (دي هان وسايرمان 1998،دي هان وستورم 2000) يقضي بان العلاقة ما بين التحسينات في الحرية الاقتصادية النمو تبدو أكثر قوة من العلاقة بين مستوى الحرية والنمو. بيد إن نتيجة البحث هذه تثير قضية النماء الداخلي. فضلا عن ذلك، قارب كول cole (2003) قضية القوة هذه بطريقة مختلفة وذلك بتحليل تأثير الحرية الاقتصادية وتحسنها في نموذجين من نماذج النمو مختلفين كل الاختلاف. وفي تحليله، كان تأثير مستوى الحرية الاقتصادية على معدلات النمو أقوى من تأثير التحسينات في الحرية الاقتصادية. وفي تحليل غوارتني ولوسن (2004، ص41) تبدو تأثيرات مستوى الحرية والتغيير على النمو قوي نوعاً ما.

العلاقة ما بين الحرية والنمو. بخلاف ذلك أشك أن هذه الدراسات ككل عليها أن تعتمد على معطيات تعود إلى سبعينيات القرن العشرين أو ما بعدها بسبب توفر المعطيات، فإن هذه الدراسات ببساطة لا تستطيع أن تدرج الضرر الاقتصادي الطويل الأجل الذي ولده غياب الحرية الاقتصادية في الاقتصاديات التي تعتمد التخطيط المركزي. فكل اقتصاديات النمط السوفييتي ذات الأداء البائس في أغلب الأحيان لم تُدرج في الدراسات الاقتصادية الإحصائية econometric بسبب نقص المعطيات. وفضلاً عن ذلك، قد يحاجج المرء بأن بعض أو معظم الدراسات الكمية تعاني من الكوابح المفرطة للمتغيرات الطارئة. فلو تصور أحد ما أن الحرية الاقتصادية هي مصدر أساسي من مصادر النمو، لكن تشكيل رأس المال الإنساني أو الجسدي ما هو إلا مصدراً يأتي في مرحلة لاحقة، حينها لا بد أن تؤدي قدرة التحكم لمتغيرات طارئة كهذه إلى إضعاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو بصورة جدية. ولذلك أعتقد أن الربط بين الحرية الاقتصادية والنمو قد جرى التقليل من أهميته في كثير من الأحيان.

لكن، في المقارنات الزوجية النوعية، يمكن للمرء أن ينظر بسهولة إلى الاقتصاديات الرأسمالية تقريبا وتلك ذات النمط السوفييتي. وفي مكان أخر قارنت (ويد 2002/2001) الأداء الاقتصادي الروسي والكوري الجنوبي في القرن العشرين. فبالرغم من أن روسيا كانت قوة عظمى في بداية القرن العشرين عندما أصبحت كوريا مستعمرة يابانية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفييتي (الذي تسيطر عليه روسيا) كان قادرا حتى على أن يتحدى الولايات المتحدة في الخمسينات عندما كانت كوريا قد دمرت في الحرب، وبالرغم من أن كوريا كانت في العام 2000 تقريبا أقل سكانا من روسيا (ما بعد العهد السوفييتي) بـ 100 مليون إنسان، فان الاقتصاد الكوري الجنوبي كان آنئذ يعادل تقريبا الاقتصاد الروسي في الحجم الأمر

الذي يعني دخلا فرديا في كوريا الجنوبية أعلى بما يقرب من أربعة أضعاف الدخل الفردي في روسيا. أو لوقارن المرء الصين وروسيا (أو الاتحاد السوفييتي) منذ أواخر السبعينات، فإن النتائج ستكون مثيرة بنفس القدر ففي ذلك الحين كان الدخل الفردي في روسيا أعلى بحوالي 16 مرة من الدخول الفردية في الصين، و عند منعطف القرن والألفية تقلصت الفجوة إلى ما نسبته 2 إلى 1 أو اقل من ذلك بقليل (ويد2002). ويمكن توضيح التحسن الصيني المثير بالإشارة إلى الإصلاحات الرأسمالية التي حدثت في الصين بصورة أكبر من حصولها في روسيا، وذلك من خلال تركيز صيني على الإصلاحات الزراعية أولا مقابل تأجيل روسي عنيد و وتقاعس عن إصلاح الزراعة، وعن طريق اقتصاد متجه إلى التصدير وأكثر انفتاحاً بكثير من الاقتصاد الروسي.

أما في ما يتعلق بتأثير الحرية الاقتصادية على حجم توزع الدخل، فان هناك القليل من الدراسات. لكن غوارتني ولوسن وساميدا (2000، ص 17) ومهلكوب (2002) لم يجدوا علاقة ذات دلالة وعلى وجه العموم، هذه بشرى طيبة للفقراء. فلوان الحرية الاقتصادية أو الرأسمالية تنزع إلى خلق الازدهار والنمو دونما أي تأثير ارتدادي في التوزيع، فالفقراء، والحال هكذا، ينتفعون منها. ويمكن توثيق فوائد الرأسمالية بالنسبة للفقراء بطرق مختلفة، فقد تفحص كل من غوارتني و لوس وساميدا (2002 ، ص 16) بالإضافة إلى مهلكوب (2002) متوسط العمر المتوقع فوجدوا أنه في المجتمعات الحرة اقتصادياً أفضل بكثير مما هو عليه في المجتمعات الأخرى، فمن الواضح أن متوسط العمر الطويل يمكن أن يتحقق فقط بالمكان الذي يمكن فيه لكل الطبقات أن تستفيد منه – بمن فيهم الأعداد الغفيرة من الفقراء في المجتمعات الأقل نمواً، وهذه الأفضلية في متوسط العمر بالنسبة للمجتمعات الحرة اقتصادياً تبقى حقيقة حتى حيث تكون

فروقات الدخل الفردي قد تم التحكم بها.

استخدم كل من دولار وكراي (2002) مقاربة مختلفة جداً وتساءلا عما إذا كان الفقراء يشاركون في متوسط الدخول الأعلى في أوطانهم وإلى أي مدى يفعلون ذلك. وعلى وجه العموم ثمة ما يقرب من علاقة واحد إلى واحد. فإذا ما ارتفع متوسط الدخول دولاراً واحداً، فإن دخول الفقراء ترتفع بمقدار متماثل، وبالرغم من أن النمو الذي تحفزه العولمة لا يعود فعلياً بكبير نفع على تلك البلدان التي لا تشارك في العولمة - معظم بلدان أفريقيا لا تشارك - فإن العولمة قد حسنت بكل تأكيد قدر مئات ملايين الصينين وهذا ما تفعله بصورة متزايدة بالنسبة للهنود أيضاً. فوفقاً للاقتصادي الهندي بهالا (2002)، فإن النمو الاقتصادي في عهد العولمة قد قلص حالة عدم المساواة العالمية بين الأشخاص والأسر لأن البلدان الأسيوية الكثيرة السكان، لاسيما الصين والهند و سكانهما، قد استفادت كثيراً. أما كوليير ودولار (2002)، والإيكونومست (a 2004)، ورافائيلون (2004) ودولف (2004، الفصل و) فقد جاؤوا ب أو ناقشوا تقييمات أخرى واقل تفاؤلاً إلى حد ما لاتجاهات توزيع الدخل وإزالة الفقر، لكنهم جميعاً يؤكدون أن التقدم في آسيا - حيث يعيش معظم أبناء البشر - أمر لا يمكن إنكاره[24].

وعلى رأس الدراسات الأكثر عمومية حول تأثير الرأسمالية أو/ العولمة ثمة الكثير من الدراسات الأخرى التي بينت أن الانفتاح الاقتصادي،

24- إفريقيا بقعة سوداء دون أدنى شك. لكن بما أنها بالكاد حرة اقتصادياً، وبما أنها لا تشارك في الأسواق العالمية مشاركة تذكر، فليس للمرء أن ينحو باللائمة على الرأسمالية بوصفها سبب المأزق الأفريقي. وكما أشارت الايكونومست
(a2004، ص 75) في الآونة أخيرة فان "جنوب الصحراء في أفريقيا لا تعاني من العولمة بل من غياب العولمة".

والتجارة الحرة،والاتجاه نحو التصدير تساعد البلدان الفقيرة على تجاوز الفقر(بليني ونيشاما 2002 ؛ دولار1992 ؛ إدواردز 1998 ؛ ليندرت وويليامسون 2001، ص 37؛ ساخس ووارنر 1997). وأخيرا، هناك دراسات تجريبية تفصح عن وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دي سويسا واونييل 1999؛ دي سويسا 2003؛ OECD 1998). وفي الواقع، فإن دولاراً واحداً من الاستثمار الأجنبي أفضل مردوداً من دولار واحد من الاستثمار المحلي في البلدان الفقيرة.

وبأخذ هذه الحقائق المؤسلبة معاً التي أنتجتها الأدبيات حول تأثيرات الرأسمالية أو الحرية الاقتصادية، والتجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر في عهد العولمة الحالي يتبين أن الرأسمالية والعولمة والتجارة الحرة والاستثمار الأجنبي مفيدة للنمو وتعود بالخير على الفقراء، وعلى متوسط أعمارهم المتوقعة بالإضافة إلى فرص الاستهلاك التي تقدمها لهم. وبالرغم من أن الحرية الاقتصادية أو الرأسمالية والعولمة لا تتغلب على حالة اللامساواة في الدخل، فليس على المرء أن يحاجج أكثر بأنها تجعل هذه الأمور أسوأ .وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن لا ننسى أنه حتى عدم المساواة الدائمة تغدو اقل إيلاماً، إذا ما شارك الفقراء في جني ثمار النمو، كما يفعلون في ظل الرأسمالية.

أما درجة الأذى الذي يمكن أن يؤدي إليه نقيض الحرية الاقتصادية أو الرأسمالية فيتضح بالشكل الأمثل من خلال أسوأ فصل من فصول المجاعة الجماعية في القرن العشرين. ففي أواخر الخمسينات، حكم ماو زيدونغ الصين، وقرر هو وطاقمه السياسي أن يزيد إضعاف حقوق ملكية الفلاحين الصينين التي كانت قد حولت إلى ملكية جماعية. فقبل ما يدعى بـ "القفزة الكبرى إلى الأمام" تألفت الكثير من التعاونيات الزراعية في الصين من قرية واحدة. وكانت الكثير من هذه القرى تحت سيطرة عائلة واحدة. وفي

هكذا سياق تعود الفلاحون الصينيون على درجة معينة من المشاركة في حصة من ثمار جهدهم. "القفزة الكبرى إلى الأمام" تألفت بصورة جوهرية من ثلاث خطوات.

أولاً، ضمت التعاونيات الزراعية الأقدم إلى " كومونات شعبية " كبيرة مؤلفة من قرى كثيرة. وهذا بحد ذاته أضعف حقوق الملكية وجعل فرص الاستهلاك أقل اعتماداً على جهد العمل الذاتي للفرد. ثانياً، شجعت الكومونات على التصنيع والاقتراب من الاكتفاء الذاتي. ومثله مثل المتحمسين البيئيين من أنصار نزعة الكفاية الذاتية والمحلية هذه الأيام، نسي ماوان اقتصاد سد الرمق (الكفاف) لا يمكنه أن يستفيد من تقسيم العمل (وولف 2004، الصفحات 199-196). ثالثاً، اتُخذت القرارات الزراعية من قبل قادة الكومونات الذين كانوا بحاجة إلى ثقة رؤسائهم ودعمهم السياسي، لكنهم لم يكونوا بالضرورة يعرفون عن الزراعة المحلية حتى بقدر ما يعرف الفلاحون الأميون من خلال تجربتهم.

وقد وصلت التقييدات السياسية للحرية الاقتصادية حد "الكمال". وتم التغلب، مؤقتاً، على الرأسمالية. وضُرب عرض الحائط بآراء آدم سميث (1990/1976/1776) واقتصاديات القرن الثامن عشر حول الدور الجوهري للمحفزات التي تقدمها الملكية الخاصة. كما تم تجاهل آراء هايك (1945، 1960/1971) حول استحالة استثمار المعارف المبعثرة لملايين المنتجين، ومنهم الفلاحين الأميين، في ظل التخطيط المركزي. قضى ثلاثة ملايين إنسان أو ما يزيد من المجاعة (فو 1993، الصفحتان 235، 304؛ كريستوف و "وودن" 1994، ص66؛ ساند شنايدر 1998، ص137). بالمقابل، ما أن انتقلت الصين من الشيوعية في ظل مأو إلى ما أسميه"الرأسمالية الزاحفة"تحت قيادة زياو بنغ، حتى تحسن الاقتصاد بصورة مثيرة. فقد أُريح

مئات ملايين البشر من الفقر المدقع. وخلال ربع قرن تضاعف دخل الفرد 7 مرات (الإيكونومست 2004a، ص11).

إجمالاً، ليس ثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن الرأسمالية أو العولمة، التجارة الحرة أو الاستثمار الأجنبي تلحق الضرر بالبلدان الأقل نمواً أو بطبقاتها الاجتماعية الأكثر فقراً. بل الأمر بعكس ذلك تماماً. فحتى لو كانت حالة الفقر أو اللامساواة من الأسباب الأساسية للتمرد، والعنف السياسي والحرب الأهلية، فإن شل قوى الرأسمالية والعولمة، التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي لن يجدي نفعاً. لكن من المحتمل أن وجهات النظر الواسعة الانتشار حول مصادر العنف والحرب الأهلية تفتقر إلى الأساس التجريبي. وهذه هي المشكلة التي ينبغي أن ينصب الاهتمام عليها الآن.

بالرغم من أن إيجاد علامات فارقة أكثر دقة بين برامج البحث ونظريات التمرد أمر ممكن وله مغزاه (انظر رول 1988)، فإني سأركز على فرق واحد بسيط. فالتمرد، أي، استعمال العنف ضد السلطات، قد يفسر إما بالسخط أو المظالم أو الحرمان والإحباط النسبيين (خذ مثالاً، غور 1968، 1970، 1980) وإما بالمنافع المتوقعة واحتمالية النجاح، أي بالاختيار العقلاني (مثال، أوبرشل 1997؛ توللوك 1974). وبالطبع، من الممكن أو المحتم أن نوحد بين المقاربتين. لكن ما له مغزاه من وجهة نظري، (هوان نتبين) أي المقاربتين أكثر نجاحاً إذا ما أخذت على انفراد. نحتاج، في المقام الأول، إلى معرفة ما الذي له الأهمية القصوى. فبالرغم من أن عالمة الاجتماع التاريخي سكوكبول (1976، ص181) لا تعرف نفسها بوصفها مع مقاربة الخيار العقلاني، فقد عبرت بشكل جيد عن واحدة من ميزاته الرئيسية: "ليس الاضطهاد هو الذي يولد الثورة بل الضعف. إنه انحلال الأسلوب المجتمعي للضبط الاجتماعي الذي يتيح ويعجل باندلاع الثورات الاجتماعية".

ومن حيث المبدأ، تبدو مقاربة الحرمان ملائمة لتفسير تمرد الجماهير، أي، العنف الذي يقوم به البؤساء أو الفقراء، يقوم به ضحايا التمييز أو الاستغلال. لكن أحد ميزات الفقراء والمستغلين هي أنهم إفرادياً لا يتحكمون بمصادر هامة. فلو أن فرداً فقيراً انضم إلى التمرد، فليس من المرجح أن يقلب هو أو هي توازن القوى ضد حكومة استغلالية أو قمعية. ووفقاً لـ "منطق الأداء الجمعي" (أولسون 1965/ 1968)، فإن حسابات الكلفة-الفائدة الذاتية أو العقلانية ينبغي أن تفضي إلى الاستنتاج بأنه من الأفضل ألا يفعل المرء شيئاً، أن يدع الآخرين يحاولون تحسين حال المجتمع.

فإذا ما كانت حكومة أفضل أو مجتمع (عادل) يعمل للصالح العام - لو، على سبيل المثال، فهمت العدالة بلغة المساواة وليس بلغة المراتبية الهرمية أو تحكم الجديرين meritocratic، حينها لن يكون بالإمكان استبعاد غير المشاركين بسهولة دون تعريض مفهوم عدالة المساواة للخطر، حينها يصبح الانطلاق الحرfree riding عقلانياً. فحتى لو أبقيت الطبيعة الاحتمالية للتنظير السياسي الواسع النطاق macropolitical ماثلة في الذهن، فإن ثمة فرقاً أساسياً بين مقاربات الحرمان والخيار العقلاني. ويفترض أن يتوقع منظرو الحرمان أن تكون التمردات الجماهيرية متكررة الحدوث في فترات قصيرة إلى حد ما، أما منظرو الخيار العقلاني فيتوقعونها نادرة إلى حد بعيد. وهذا ما يثير سؤال معيار المقارنة الذي يحكم من خلاله على "ندرة" و"تكرار" حدوث التمردات.

إذا كان الناس أنانيين وعقلانيين، فعلى المرء، والحال هكذا، أن يتوقع أن يأتي التمرد من أولئك الذين لهم أمل بالنجاح لأنهم يتحكمون سلفاً بمصادر وثروات لها دلالتها. وبالرغم من أن الغنى قد يكون مفيداً، فإن أكثر المصادر المباشرة نفعاً هو التحكم بالمدافع والبنادق. فمن يتحكم بفرقة دبابات مخلصة الولاء، قرب العاصمة، أو فوج مظلات موال لديه فرصة سانحة

بشكل واضح لإحداث تغيير ما، بإمالة توازن القوى ضد الحكومة أو الذود عن الحكومة ضد المتمردين. وبما أن الضباط من رتبة العقداء أو الرتب الأخرى من الرتب المؤهلة للقيام بالانقلابات لم يصبحوا بعد رؤساء، فإن تصور مكافآت سخية أو ترقية في حال حصول تمرد ناجح أسهل لهم مما في حالة الدفاع المخلص عن الحكومة السابقة، وبناءً عليه، فإن معيار المقارنة في تقييم تواتر تكرار التمردات الجماهيرية هو تواترية تمردات النخبة، لاسيما نخبة الانقلابات العسكرية.

إن مقارنة كهذه ليست سهلة لأن المعطيات الكمية، حتى مجرد سرد قوائم التمردات الجماهيرية لم تستخدم على نطاق واسع أو يعترف بها بوصفها صالحة حتى فترة متأخرة[25]. وبالرغم من أن الموقف يأتي وبشكل أفضل بكثير لصالح الانقلاب، فإن موثوقية النسبة تتوقف على نوعية العددين كليهما. وبالعمل على مجموعات معطيات وافتراضات مختلفة، قدم كل من ويد ومولر (1998، ص48) بعض التخمينات البارعة لما قد تبدو عليه النسبة الحقيقية. ففي أحد تقديراتهما فإن عدد الانقلابات أعلى 15 ضعفاً من عدد التمردات، وفي تقييم آخر نجده أعلى بـ 25 ضعفاً. وهذا ما يبدو وكأنه اختلاف في ترتيب الأهمية. فمقاربة الخيار العقلاني فقط يمكنها أن توضح سبب تواتر الانقلابات أكثر بكثير من التمردات الجماهيرية.

25- في الآونة الأخيرة، يبدوان تعريفا عملياتيا operational للحرب الأهلية اخذ في الانتشار يرى إن التحديات العسكرية الثورية لابد أن تؤدي إلى مالا يقل عن مائة حالة موت لها صلة بالاشتباكات قبل أن ينظر إلى الحدث بوصفه حربا أهلية (كولليير واخرون2003) إن تجميعا لمعطيات الصراع بما فيها الحرب الأهلية (غلديتش وآخرون 2002) يتيح قابلية التطبيق العملي للحدود المتعددة لقسوة الصراع وخطورته.

وبالطبع، قد يصف المرء أي نتيجة بحث يمكن تصورها عن التواتر النسبي بلغة الحرمان النسبي. وفي هذه الحالة، سيعزو المرء مشاعر الحرمان النسبي إلى كل أولئك العقداء الذين لم يصبحوا رؤوساء بعد. والمشكلة في عملية عزو كهذه لا تكمن بالضرورة في أنها تتضمن وصفاً خاطئاً لمشاعر صناع الانقلابات بل في أنها لا تشتمل على أي مضمون قابل للتزييف سوى تحريم الرؤساء لتنظيم الانقلابات ضد بعضهم بعضاً. فكل شخص أدنى مرتبة من الرئيس قد يشعر بأنه محروم. ومن منظور خيار عقلاني، قد تكون مشاعر الحرمان واسعة النطاق لدرجة يصعب معها التمييز ما بين المتمردين المحتملين والآخرين، بينما نجد أن السيطرة على الموارد، لا سيما على الموارد العسكرية، يتركز بصورة كافية تسمح بالتنبؤ بمن يمكن أن يتمرد ويحقق نجاحاً في تمرده [26].

وفي الواقع تقدم نظرية الخيار العقلاني (توللوك 1974) محاولة للبرهنة على سبب تحول ثمار التمرد العنيف إلى ثمار شنيعة إلى هذا الحد، فلنفكر ملياً بحسابات الكلفة-الفائدة بالنسبة للمواطنين العاديين في الحرب الأهلية، في صراع عنيف بين الحكومة والمتمردين. فبما أنهم يفتقرون إلى الموارد، ليس من المرجح أن يؤثر المواطنون العاديون على نتيجة الصراع. فإن كانوا عقلانيين ومدفوعين بنتائج أعمالهم من أجل أنفسهم، فإنهم سيغضون الطرف عما لا يستطيعون التأثير عليه بأي حال من

26- من الصعب محاولة إثبات إن التمردات أو الثورات، أي التمردات الناجحة التي تؤدي إلى تغيير بنيوي، قد حققت الكثير للناس، سواء لجهة الازدهار أو لجهة الليبرالية (ويد وملر 1997). إن احد مقاربات الخيار العقلاني للتمرد والثورة يمكن له بسهولة أن تتسع لما يسمى " القانون الحديدي الاوليغارشية" (ميتشلز 1970/1910) الذي يتيح للأفراد المؤيدين لنزعة المساواة بان يفوزوا بالسلطة، لكنه يحرم ممارسة المساواة بعد ذلك أبداً. وحكم اللجان التنفيذية الشيوعية يوضح هذه النقطة توضيحاً تاماً.

الأحـوال. بدلاً من ذلك يسـعـى المواطنون العـاديون أو الرعـايا وراء أهداف خاصة، كالبقاء على قيد الحياة، أو تجنب التعذيب والسجن والتضور جوعاً. فإذا كان أحد أطراف الصراع يقتل ويعذب مناوئيه أو ناسه الذين يشك في أنهم سيكونون مناوئين ساعة يشاءون، بينما يميل الطرف الآخر إلى احترام القواعد الشرعية أو الأخلاقية، فإنه من الأسلم للمرء أن يكون محل شك بالتعاطف مع الجانب الأكثر قسوة أكثر من أن يكون محل شك بالتعاطف مع الجانب الأقل قسوة. فالترهيب عن طريق القسوة يرجح أن يساعد جانب من لا يرحم على كسب الحرب الأهلية. فإذا ما كانت القسوة وانعدام الشفقة قد ساعدا المتمردين على الإمساك بالسلطة، فمن الصعب أن نرى لماذا يتوجب على المنتصرين أن يتخلوا بدقة عن تلك العادات التي خدمتهم بشكل جيد إلى هذا الحد. إن المضمون النظري لمقاربة الخيار العقلاني واضح، فالتمرد العنيف أو الثورة لا بد في أغلب الأحيان أن تؤدي إلى حكومة أقل إنسانية من تلك التي كانت قبل التمرد أكثر مما تؤدي إلى تحسينات في السجل الإنساني للحكومة. إن نظرة ولو سطحية على المتمردين الشيوعيين أو المسلمين الذين استولوا على السلطة في إيران أو أفغانستان، توضح هذه النقطة بشكل جيد تماما.

إن القسم السابق من هذا البحث، الذي يدور حول الحرب، أشار في كثير من الأحيان إلى تحليلات النمط الارتدادي (التراجعي). أما هذا القسم، حول التمرد والحرب الأهلية، فقد اعتمد أساسا على الفروقات النوعية أو "الأهمية" في الدفاع عن أولوية مقاربة الخيار العقلاني على مقاربة الحرمان النسبي. وفي مكان أخر راجعت (ويد 1998) دراسات وطنية شاملة حول التمرد والحرب الأهلية ووجدت القليل من السند القوي لمقاربة الحرمان النسبي. هناك دراسات وطنية شاملة بعدد قليل لكنه يتزايد تدريجيا تنكب على فرضيات مستمدة من منظور خيار عقلاني.

واحد نتائج الدراسات الوطنية الشاملة والذي يتناسب مع مقاربة الخيار العقلاني جيداً هو الربط بين أنماط معينة من هبات الموارد الطبيعية الغنية والميل إلى التمرد والعنف والحرب الأهلية. فالألماس حالة متطرفة من حالات وجود ثروة قابلة بكل سهولة للتحويل، والإخفاء والنقل، وفي نهاية المطاف قابلة للبيع بغية الحصول على مكاسب خاصة إضافة إلى تمويل التمردات. وينبغي أن يتوقع المرء وجود فاعلين عقلانيين، أي مراكمو المنافع الجشعون، لاستغلال هذه الفرص. وهم يفعلون ذلك على حساب السكان المدنيين. فثروة الموارد (كالنفط، والفلزات والأحجار الكريمة والمخدرات) تجعل الحرب الأهلية، فعليا أكثر ترجيحاً وأطول زمناً وأكثر فتكاً (روس 2004). فالجشع يحفز على الحرب الأهلية أكثر من القلة (دي سويسا 2000، 2002، دي سويسا وواغنر 2003) [27].

وماله نفس القدر من الأهمية، ولو انه أقل صلة بشكل واضح بصلاحية مقاربة الخيار العقلاني هو استنتاج آخر لنفس العمل: الاقتصاديات المفتوحة أقل ميلاً للعنف الأهلي من الاقتصاديات المغلقة (وهذا ما أكده أيضا هيغري وغيسينجر وغلديتش 2003، تيورز 2003). قد يكون الانفتاح الاقتصادي ترياقاً للحرب والعنف الأهلي. ونتيجة البحث هذه تمت بصلة مباشرة لما ناقشناه آنفاً حول ما إذا كان السلام الرأسمالي بين الدول يمكن أن يشترى على حساب مزيد من الحروب الأهلية. وهذه ليست هي الحالة، فضلاً عن ذلك، يبدوان الانفتاح الاقتصادي والاتكالية المتبادلة والتجارة تعزز عملية الدمقرطة، على الأقل في ظل ظروف معينة (روغوفسكي 19990).

27- لكن بالمقارنة مع بعض التوقعات النظرية، لم يتم إسناد مقولة إن "مجموعات التمرد الحديثة... حظيت بالتمويل قبل إن تندلع الحرب من خلال استخراج أو بيع الثروات الطبيعية" (روس 2004، ص 50).

ونتيجة البحث الوطني الشامل الآخر التي لها صلة بالموضوع هي العلاقة غير الرتيبة بين قمعية النظام من ناحية والعنف من الناحية الأخرى. وتوضيحا لذلك قدم موللر وويد (1990، ص646) المناظرة التالية: "إن فرضية الحرف U المقلوب بين القمع المومأسس والعنف السياسي تقوم على الادعاء بأن بنية النظام تكبح أو تسهل السلوك السياسي للأفراد عن طريق التأثير على فرص العمل الجمعي العنيف والمسالم، وعلى احتمالية النجاح المتوقع في كل نوع من أنواع الفعل وتكاليف كل منهما. ففي ظل نظام قمعي إلى حد كبير يرجح أن تكون فرص الفعل السياسي الجمعي أياً كان منخفضة، وأن احتمالية النجاح ستكون جديرة بالإهمال، وإن التكاليف ستكون باهظة. والفاعلون العقلانيون الذين يرغبون في معارضة سياسات حكومة ما يرجح أن يفكروا في الأمر بصورة أفضل. أما في ظل نظام ما لا قمعي، فمن المرجح أن فرص الفعل السياسي الجمعي من أي نوع ستكون عالية، وأن احتمالية نجاح الفعل الجمعي السلمي ستكون بصورة نمطية أعلى بكثير من التكاليف في حالة العنف. ولذلك يرجح أن يفضل الفاعلون العقلانيون العمل الجمعي المسالم على العنف. أما في ظل نظام شبه قمعي، فمن المرجح أن فرص العمل الجمعي ستكون متيسرة إلى حد ما، وأنَّ احتمالية نجاح العمل الجمعي المسالم ستكون نموذجية جديرة بالإهمال، ولذلك فان العمل العنيف قد يكون هو المفضل".

وبما إن فترة العنف التي حللها كل من موللر وويد كانت قصيرة جدا (1973-1977)، فان ما يؤكد صحة نتائجها هوان مجموعة من الباحثين النرويجيين (هيغري، ايلينغسين، غيتس وغيلديتش 2001، ص44) وصلت فعلا إلى نفس الاستنتاج حول الحالة الخاصة من كون النظم شبه القمعية، أو "البين بين" كما يسمونها، عرضة للصراع. وبما أن إطارهم الزمني يغطي الفترة من 1816 إلى 1992 بأكملها، يمكننا أن نكون على يقين من إن النتائج

البحثية الأولى لم تكن انحرافا قصير الأجل عن الأنماط التاريخية المعتادة. لكن هذه النتائج لا تشير إلى سلم أهلي ديمقراطي فحسب، بل تشير أيضاً إلى سلم أهلي أوتوقراطي. وفضلاً عن ذلك تبين للنرويجيين أن الديمقراطيات تنزع إلى إن تكون أكثر استقراراً وختموا تحليلهم بهذه الكلمات. "في حين قد تحقق الدول التوليتارية سلاماً أهلياً رديء النوعية... فإن السلم الأهلي الديمقراطي من المرجح أن لا يكون أكثر عدلا فحسب بل أيضا أكثر ديمومة". فضلا عن ذلك، فإن الدول التوليتارية أو الأوتوقراطية حتى لو كانت فعالة كالديمقراطيات تماما في منع الاضطراب السياسي والعنف الأهلي، فإن الديمقراطية والانفتاح التجاري تقلص بصورة بالغة الدلالة مخاطر أن تلجأ الحكومات (أو أحيانا بعض أطراف الحرب الأهلية الآخرين) إلى الإبادة الجماعية أو الإبادة السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى (هارف 2003؛ هارلسون - ستيفنس وكالأو ي 2003).

والآن، هناك دليل موثوق تماماً على أن البلدان الفقيرة تتأثر بالتمرد والعنف أكثر بكثير من البلدان الغنية (كوللبير وآخرون 2003؛ فيرون ولايتين 2003؛ هيغري 2003؛ هندرسون وسنغر 2000). ويبدوان هناك تأثيراً مهدئاً مباشراً للازدهار. وعلى رأس ذلك، هناك تأثير مهدئ غير مباشر للازدهار عبر الديمقراطية لأن البلدان الأغنى هي التي يرجح أكثر أن تكون ديمقراطية (ليبست 1994)، ولأن البلدان الديمقراطية من المرجح أكثر أن تتمتع بالسلم الأهلي أكثر من النظم شبه القمعية.

يبدو، للوهلة الأولى، وكأن نتائج البحث حول الفقر والصراع الأهلي تتلاءم مع مقاربة الحرمان النسبي للعنف بصورة أفضل مما تتلاءم مع مقاربة الخيار العقلاني. ففي البلدان الفقيرة يكون عدد المحرومين أكبر مما هو في الدول الغنية. إن هكذا تحليل سيتحلى بالمصداقية لوان الأبحاث

الكمية قد اكتشفت أيضاً أن عدم المساواة في الدخل تسهم في العنف وبالرغم من أن هناك دراسات قائمة لفهم هذه النقطة، فإن عملاً آخر يفيد في طرح اعتراضات قوية أو في نفي، أو على الأقل، في تقييد مقولة كهذه بصورة حادة (فيرون ولايتين 2004، ص22؛ هيغري وغيسينجر وغلديتش 2003؛ موللر 1985؛ موللر وويد 1993؛ ويد 1986). وفي الآونة الأخيرة ناقش البنك الدولي (كوللبير وآخرون 2003، الصفحتان 66، 80) بأن عدم المساواة لا يؤثر على خطر الصراع، بل على ديمومته. لكن الأساس التجريبي للتأثير الأخير لا بد أن يكون ضعيفاً بسبب الاختلاف المحدود بين البلدان التي تعاني من الحرب الأهلية. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم هذه البلدان فقيرة وأوتوقراطية.ومن المرجح أن تكون معطيات توزيع الدخل فيها واحدة من أقل المعطيات موثوقية. وفضلاً عن ذلك يمكن للمرء أيضاً أن ينظر إلى الدخول الفردية العالية بوصفها وثيقة تدل على قوة الدولة. وبسبب ارتباطها بضعف الدولة وفشلها، فإن الفاقة قد تشير إلى فرص قيام التمرد. إن الصلة ما بين الفقر والحرب الأهلية قد تكون متوقعة بسبب حسابات الربح / الخسارة (فيرون ولايتين 2003). ولهذا ليس المنظرون على بينة فيما إذا كانت العلاقة المتبادلة تقدم عوناً أكبر للخيار العقلاني أو لخيار الحرمان.

6- لماذا نحتاج السلام الرأسمالي ولماذا نستطيع الوفاء بمتطلباته:

لقد حاولنا آنفاً أن نبرهن أن المصدرين الرئيسين للحرب بين الدول هما المأزق الأمني والنزاعات الإقليمية. فكلاهما قد يؤديان إلى عدم الرضى عن الأمر الواقع. وفي العصر النووي، ربما قام الردع الموسع و"سلام الرعب"، بتحديد صراعات مصالح لم تكن قابلة للتسوية لولا ذلك. إن توقيت التحديات العسكرية للواقع القائم يتوقف على توازنات القوى. فبروز قوى تعدل التوازنات، وأفول نجم قوى راضية بالواقع الراهن والتكافؤ التقريبي بين أمم متنافسة تتكل على بعضها البعض بصورة إستراتيجية هو الأمر الأكثر خطورة[28]. تؤدي السيطرة أو الأحادية القطبية إلى التغلب على، أو على الأقل تهدئة، الفوضى السياسية وبذلك تساهم في تفادي الحرب، أي أن السيطرة تقلل احتمالية وحدة التحديات العسكرية للواقع الراهن. إن نهاية الحرب الباردة، وحل حلف وارسو والإتحاد السوفيتي أدى إلى الأحادية القطبية، فما من طرف قادر على تحدي الولايات المتحدة في العقود القادمة. ففي الوقت الراهن تنفق الولايات المتحدة على الجيش بقدر ما ينفق أكبر 15 إلى 20 منفق ممن يأتون بعدها مباشرة مجتمعين (بروكس

28- من الواضح انه لا يكاد يفيد أي معنى الحديث عن توازن للقوى بين البيرو وهنغاريا، وحتى بين اليابان والعربية السعودية. فهذه الأمم لا تعتمد على بعضها البعض اعتمادا استراتيجيا، بالرغم من أن اليابان والعربية السعودية يتكلان على بعضهما اقتصاديا بصورة متبادلة. إما من خلال التجاور أومن خلال كون دوله واحدة في زوج من الدول دولة عظمى.

ووولفورث 2002) وبينما توقف تفادي الحروب الكبرى إبان فترة الحرب الباردة على الخوف من"الدمار المتبادل المؤكد"وعلى الردع الموسع (ويد 1983، 1996، فصل 7)، فإنه الآن يتوقف على التفوق الأمريكي. وبما أن الردع النووي قد يفشل بسبب الحوادث أو خطأ في الحسابات، فإن التفوق أكثر أمانا"بكثير مما كان عليه الردع النووي في أي وقت من الأوقات.

ولو أخذنا مزيجاً من تخفيض التسلح والشقاق في أوربا مضافاً إليها أداءً اقتصادياً بائساً إلى حد ما في اليابان ومعظم البر الأوربي منذ التسعينات،ولو أخذنا التناقض الديموغرافي في أوربا واليابان، لو أخذنا ذلك كله بعين الاعتبار، لاستنتجنا أنه ما من أمة غنية أو حلف أمم غنية يحتمل أن يطور إمكانية تحدي الولايات المتحدة في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، لا يرجح أن تكون حتى أوربا أكثر قوة أو يابان أكثر قوة ممن يتحدون حتى ولايات متحدة في حالة انحدار. فالديمقراطية والتجارة والتعاون في المنظمات المشتركة بين الحكومات تقدم روابط قوية بما فيه الكفاية لتهدئة نطاق السلام ومن ضمنه أمريكا وأوربا واليابان.فروسيا لم تعد متحديا"معقولا"، فقاعدتها الاقتصادية أضعف من إن تعمل في هذا الاتجاه. وروسيا في حالة انحدار ديموغرافي أيضا". واقتصادها يمكن مقارنته من حيث الحجم باقتصاد مقاطعة لوس أنجلس أو كوريا الجنوبية، لكن لا يمكن مقارنته باقتصاد الولايات المتحدة (الإيكونوست c2004،ص I 4 ويد -2001 2002). وحتى أسلحة التدمير الشامل الروسية ستغدو بمرور الوقت عتيقة الطراز.

وبالنظر إلى الاتجاهات الاقتصادية الحالية فإن متحدي السيطرة الأمريكية الذين يمكن تصورهم يمكن أن يأتوا فقط من آسيا. والأهمية المتنامية لأسيا في الاقتصاد العالمي يمكن توضيحها بالشكل الأمثل من

خلال تركيبة (بنية) الطبقة الوسطى العالمية التي يمكن أن تحدد بمصطلحات الدخل اليومي للشخص بما يكافئ القوة الشرائية لما بين عشرة إلى أربعين دولاراً عام 1993. ووفقاً لـ بهالا (2002، ص187)؟، في العام 1960، كان ستة بالمائة من مواطني الطبقة الوسطى ينحدرون من آسيا؛ واليوم، أصبحت هذه النسبة 52 بالمائة. وإذا كانت الطبقة الوسطى العالمية في العام 1960 من البيض بصورة أساسية (كان قاطنو العالم المصنع (من الطبقة الوسطى) يشكلون 63 بالمئة) فهي اليوم بصورة أساسية من آسيا. و يلعب بالطبع ضمن آسيا عملاقا الديموغرافيا، الهند والصين، دوراً خاصاً.

ومتحدٍّ الولايات المتحدة الأكثر معقولية والذي يلوح في الأفق هو البر الصيني. فمن خلال استخدام معطيات تعادل القوة الشرائية (البنك الدولي 2003 الصفحتان 252 -253)، فإن الحجم الاقتصادي للصين (ومن ضمنها هونغ كونغ) حوالي 57٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي. وخلال عقد آخر، حوالي عام 2015، قد يكون الاقتصاد الصيني بضخامة الاقتصاد الأمريكي (ماديسون 1998، الصفحتان 17، 96). وبالطبع لابد أن تبقى هناك فجوة كبيرة في الدخول الفردية. لكن الصين قادرة، كأوتوقراطية، على تخصيص حصة من مواردها للمسائل العسكرية أكثر مما تستطيع تخصيصه حكومة ديمقراطية (بايني 1989). ومن زاوية الإمكانية، تستطيع الصين بسهولة أن تجد أسبابا"لعدم الرضى. فالولايات المتحدة ما تزال تدعم وتسلح تايوان التي تنظر إليها الصين القارية بوصفها مقاطعة متمردة.

لكن ثمة أسباب للأمل أيضاً. فسرعة بروز الصين لا تقوم فقط بتقديم الموارد للمتحدي، بل تقوم بصورة متزامنة بإرساء أسس الشروط المسبقة لديمقراطية قابلة للحياة. وإن كان لابد للصين أن تحاول إجراء إصلاحات

ديمقراطية[29]، فإن الأداء الاقتصادي قد يجعل هذه الإصلاحات قابلة للتطبيق وقابلة للحياة في غضون عقد يزيد أو ينقص قليلاً. فقد أظهرت تايوان وكوريا الجنوبية تناغما"بين الثقافة السياسية الكونفوشيوسية وعملية الديمقراطية الناجحة. وبالرغم من أن السلام الديمقراطي لا ينطبق حتى الآن على الصين كما ينطبق على الغرب، فإن مكونات السلام الرأسمالي الأخرى بدأت تعزز بعض التأثيرات المفيدة.وفي نهاية القرن العشرين، ربما كانت الصين قد صدرت مابين 30 إلى 40٪ من إجمالي إنتاجها المحلي بأسعار السوق (نولاند وليو) روبنسون ووانغ 1998، ص58، وولف2004، ص144). وقد ذهب أكثر من ثلث هذه الصادرات إلى أمريكا (لامبتون2003، ص41). فضلاً عن ذلك، ليست التجارة هي الصلة الوحيدة التي تربط بين الاقتصادين الصيني والأميركي معاً. فهناك الكثير من الاستثمارات الأميركية المباشرة في الصين[30]. وهناك مشتريات صينية هائلة للسندات المالية للحكومة الأميركية (كوينلان 2002). والإتكالية الاقتصادية المتبادلة بين الصين من جهة وأمريكا أو الغرب من جهة أخرى لا بد أنها بدأت تعزز تأثيرا مهدئا من نوع ما. وعلاوة على ذلك، يزداد أيضا التعاون في المنظمات المتداخلة بين الحكومات. وقبول الصين مؤخرا في منظمة التجارة الدولية يرمز إلى هذا التوجه.

29- الانتخابات على مستوى القرية (رمن romen 1996) وتدريب إعداد متزايدة من المحامين (بيي pei 1998) هي أحداث مشجعة.

30- بما إن حصة الأسد من الصادرات الصينية تتأتى من المشاريع الممولة خارجيا، جرت المحاولة حتى لإثبات إن الصين"قد التحقت بالاقتصاد العالمي بالشروط التي تعزز اتكالها على التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي وتحد من قابليتها لان تتحول إلى خطر تكنولوجي وصناعي يهدد الديموقراطيات الصناعية المتقدمة (غيلبوي 2004، صفحة 34).

وبما أن تايوان هي الهيكل العظمي الأكثر ترجيحا لأي نزاع بين الولايات المتحدة والصين، فإن العلاقات بين الدولتين الصينيتين أمر مهم. فالتجارة والتعاون الاقتصادي عبر مضيق تايوان أصبحت أهم من أي وقت مضى والمشاريع التي تتخذ من تايوان قاعدة لها قد استثمرت ما بين 70 إلى100 مليار دولار أمريكي في البر الصيني، بما فيه هونغ كونغ. ويقدر أن أكثر من مليون إنسان من تايوان يعملون على البر الصيني (فينستربوش2003).وهكذا فإن التجارة والتعاون الاقتصادي بين البر الصيني من جهة وتايوان أو الولايات المتحدة من جهة أخرى،حتى التكامل الاقتصادي الزاحف بين البر وتايوان، يقدم السبب الأقوى للتفاؤل بمستقبل العلاقات بين الصين والغرب.

وأخيراً، يبدو أن الروابط الاقتصادية والمنظمات المتنامية والنشطة بين الصين والغرب تعزز توقعات عملية الدمقرطة.إن قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تفعل الصين، يرتبط بتوقعات أفضل الدمقرطة(دي سويسا 2003). ومحاولات الصين لجعل نفسها مقصدا جذابا للاستثمارات الأجنبية بدأ يفرز بعض التأثيرات المفيدة على حقوق الملكية داخل الصين. وكما لاحظ غلاغر Gallagher في الآونة الأخيرة (2002، ص359) فإن: "القوانين التي أقرت للاقتصاد برمته كانت ترتكز إلى حد كبير على القوانين التي كانت سنت للشركات التي تستثمر من الخارج". وبصورة مماثلة، يحاول وولف (2004، ص276) أن يبرهن أن عضوية الـ WTO (منظمة التجارة العالمية) هي طريقة فعالة لاستيراد سلطة القانون". وقد يكون تعزيز حقوق الملكية الخاصة على المدى الطويل أكثر فائدة للدمقرطة من الإدخال السريع للعمليات الانتخابية، كما حاول زكريا (2003) أن يثبت مؤخرا في مقارنة بين روسيا والصين. فبالرغم من أن الصين حتى الآن لا

تتمتع بحكم القانون، فإن بعضا من شروطه قد ترسخت. ففي الربع الأخير من القرن السابق، تضاعف عدد المحامين بمقدار عامل ضرب/60/. وحصل قاضيان في المحكمة الصينية العليا بعضا من تدربهما في هارفارد ويال، وزيادة على ذلك، يبدوان الحكومة الصينية تخسر من القضايا القانونية أكثر مما تربح (الاقتصاد2004، ص101). وبناء على ذلك، فان الصورة الكبرى ـ التي تشير إلى القوى العظمى الصاعدة-تمدنا ببعض دواعي الأمل القائم على أساس الحرية الاقتصادية، والرأسمالية، والتجارة الحرة ونتائجها في الازدهار والديمقراطية والسلام.

تأتي الغيوم السوداء في الأفق من همين اثنين. أولا، قد يكون هناك انبعاث ما لنزعة الحماية في البلدان الغينة. فالديمقراطيات الغربية قد لا تعود ترغب في تحمل تعزيز"التدمير الخلاق"عن طريق المنافسة العالمية. فالإخفاق في المفاوضات التجارية في كانسون Cancun في الآونة الأخيرة (أيلول 2003) يوضح هذا الخطر فعلياً[31]. والأسوأ من هذا وذاك هوان التشدد تجاه الصين China-bashing يبدو وكأنه قد أصبح شائعا في الولايات المتحدة. ففي أواخر عام 2003، اتخذت الولايات المتحدة إجراء

31- ثمة توضيح آخر يأتي من دراسة اقتصادية إحصائية econometric من الآونة الأخيرة. فوفقا لمولر mueller وستراتمان (2003) تقترن المشاركة الديمقراطية بمزيد من المساواة في توزيع الدخل، وبقطاعات حكومية اكبر وتقترن بالتالي بمعدلات نمو اقتصادي اخفض. إن محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان الغنية عن طريق إعادة التوزيع قد تتعارض مع تقديمها الأسواق المفتوحة لمنتجات الـIDC لكن قد يحتوي على التكرار لو اشرنا إلى إن البلدان الفقيرة تميل إلى النزعة الحمائية أكثر من البلدان الغنية. فبينما يصل متوسط التعرفة الزراعية في الولايات المتحدة إلى 12٪، فان النسبة في البرازيل هي 37 ٪، وفي الهند 112٪ (بها غواتي a 2004، ص59).

حماية أحادي الجانب ضد بعض تصديرات الألبسة والنسيج الصينية (الإيكونومست 20036). وبالرغم من أن هذا التصرف كان شرعيا، فهو من وجهة نظر السلام الرأسمالي يبدو تصرفا غير حكيم. ثانياً، العولمة تساعد المعولمين ليس إلا (بهالا 2002، كوللييير ودولار 2002، "دولار" وتراي2002). فأفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء كبيرة من العالم الإسلامي لا تشارك إلا بشق النفس. وهي تظل غارقة في الفاقة والركود والحرب الأهلية. وطالما ظلوا على هذه الحال، سيبقون بعيدين عن الوصول إلى السلام الرأسمالي أيضا.

إن أمريكا والغرب أقوى اقتصاديا وعسكريا أكثر بكثير من أن يكونا في خطر الخسارة في مواجهة أقلية إرهابية صغيرة يجري تجنيدها من هنا وهناك. إلا أن الجماعات الإرهابيه، أو ما شابهها وانضم إليها من المنظمات الإرهابية قد تكون قوية بما يكفي لعزل مناطق كثيرة، ولإبعاد معظم السياح، والكثير من التجار،ومعظم المستثمرين الأجانب. وقد"تفلح"هذه الجماعات في منع العرب أو حتى العالم الإسلامي الأوسع من المشاركة في العولمة وفوائدها. على العموم لقد كانت العولمة والنمو خيرا على الفقراء، رفعت متوسط الدخول، ومنها دخول الفقراء، وخففت حدة اللامساواة العالمية بين الأشخاص والأسر (بهالا 2002، كوللييير ودولار 2002). قد يقتصر نجاح القاعدة على إبقاء العرب، أو حتى المجتمعات الإسلامية الأشمل، فقراء و"نقيين" أي في مأمن من إغراء أساليب الحياة الغربية العلمانية أو

اللا إسلامية. وبالرغم من إمكانية وجود شكل من أشكال الحضور الغربي عند أبار النفط، فإن أي نجاح للقاعدة قد يحكم على الحضارة العربية أو الإسلامية أن تتخلف بعيدا عن الغرب وعن بقية العالم -اقتصاديا و تكنولوجيا وعلميا. وأي حضارة عربية أو إسلامية رازحة في الفقر ستبقى غير ديمقراطية ولا تستطيع أن تشارك لا في السلام الديمقراطي ولا في السلام الرأسمالي الأوسع نطاقا. بيد أن العرب أو المسلمين وحدهم يستطيعون أن يجنبوا حضارتهم هذا المصير.

وقد يكون محكوما على الغرب أن يضطر للانتظار حتى يدرك المسلمون أنفسهم أن القاعدة لا تقدم لهم من شيء سوى العداوة والعزلة، والفقر الدائم والركود.

ومع ذلك يعزز اقتران السلام الرأسمالي مع العولمة والسيطرة الأميركية إمكانية تفادي الحرب، لاسيما حرب القوى الكبرى. فالنظم الدولية المسيطرة أو الأحادية القطب أقل ميلا للحرب من سواها[32]. وبما أن الولايات المتحدة،هي القوة العظمى الوحيدة الباقية على قيد الحياة، فإننا نستفيد من العيش في هكذا نظام. وليس ثمة في الأفق من يحل محل الولايات المتحدة،ولا حتى الاتحاد الأوروبي بكل تأكيد. فالديموغرافيا وارث

---

32 - يمكن للمرء أن يضيف أن الحروب القصيرة اقل شرا من الحروب الطويلة فبعد نهاية الحرب الباردة ربحت الولايات المتحدة الأمريكية حروب ضمن فترات زمنية قصيرة.

تدخل الدولة غير الكفء بالاقتصاد، والعراك الدائم والتفكك داخل أوروبا، كل ذلك يكفي لمنع نهوض أوروبا حتى إلى وضع قوة كبرى. وبناء على ذلك قد تؤدي نهاية السيطرة الأميركية أيضا إلى تهديد الأفكار والمثل التي استنبطت في الغرب، بما فيها حكم القانون والحرية الاقتصادية والرأسمالية والديمقراطية. فلو أن صيناً أو هنداً مؤيدة لمذهب الحرية جاءت إلى الوجود في يوم من الأيام، لو أن واحدة من هاتين الدولتين كانت جاهزة لقيادة العالم في نهاية القرن الواحد والعشرين، فلن يعترض على ذلك أي نصير للحرية. لكن الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية القائمتين الآن ليس لهما موطئ قدم كاف في البر الآسيوي. ولهذا لا يوجد حتى الآن بديل جذاب للقيادة الأميركية يمكن تصوره. وفي نهاية المطاف، كان مشهد السلام الرأسمالي وما يزال يتعزز ويضمن من خلال القوة الأمريكية وهيمنتها[33].

33- انظر غووا gowa (1994) هناك أوجه شبه بين وجهة نظري ووجهة نظر لال (2003). فانا من معظم النواحي اتفق مع تحذيراته من المحاولات الأمريكية لشر عنة"أعراف الطبيعة العاطفية أو الأخلاقية أومن الإمبريالية الأخلاقية. فانا مثل لال اعتقد أن الليبرالية الاقتصادية (أو النزعة المؤيدة لمذهب الحرية) والواقعية السياسة الخارجية ينبغي أن يتم التوفيق بينهما - والسؤال في نهاية المطاف هو ما إذا كان تعزيز الرأسمالية والديمقراطية سيكون كافيا في يوم من الأيام التغلب على مغريات تعزيز الحروب التي تنجم عن التكافوء العسكري إلا إن علاجا يجدي نفعا في بعض الأحيان أفضل من عدم وجود علاج على الإطلاق.

7- ما الذي ينبغي فعله لتعزيز السلام الرأسمالي:

لقد أشار رومل (1994) إلى أن الاتوقراطية قد قتلت أناسا أكثر حتى من الذين قتلتهم الحرب بين الدول أو التمردات أو الثورات في القرن العشرين. فحتى إذا كان لا بد للسلام الأوتوقراطي أن يوجد ضمن الأمم أو بينها بالرغم من الدراسات (فيرون ولاتين 2003، ص85، بسيني وبير Beer وسانشيز- تيري2002) التي تخضع هذه المسألة للبحث- فان العلاج الأوتوقراطي يبدو أكثر دموية حتى من ويلات الحرب والحروب الأهلية[34]. لذلك فان المحافظة على الديمقراطية حيث هي موجودة و على عملية الدمقرطة في الأماكن الأخرى ينبغي أن يكون جزءا من حل مشاكل التمرد والعنف السياسي والحرب. وبما أن الدراسات التجريبية التي ناقشناها آنفاً قد بينت بعض تأثيرات الديمقراطية القوية نوعا ما على تفادي الحرب بين الديمقراطيات، وذلك لأن الديمقراطيات أقل ابتلاء بالتمرد والحرب الأهلية (مولرروويد 1990 ،هيفري وآخرون2001)، فان الديمقراطية والدمقرطة تشكلان أدوات لتخفيف حدة العنف السياسي. وهذا ما يثير مسألة ما الذي يمكن فعله لتعزيز و ضمان الديمقراطية.

---

34 لقد قام هارف harff (2003) مثله مثل روميل (1994) بالتوثيق للعلاقة بين اوتوقراطية (الحكم الفردي المطلق) والمجازر السياسية أي القتل الجماعي لأسباب سياسية. لكن قاعدة معطياته لا تغطي إلا فترة ما بعد عام (1955) وصاعداً.

ووفقا لـ ليبست (1994) أوبويكس وستوكس (2003)، فإن قابلية النظم الديمقراطية للحياة والنمو وأرجحية الانتقال إلى الديمقراطية يتوقفان على مستوى التطور الاقتصادي. فكلما كان بلد ما مزدهراً أكثر، كلما ازدادت أرجحية أن تصبح وأن تظل ديمقراطية. وبما أن هذه الفرضية قد عززت بقوة عن طريق الدراسات الوطنية الشاملة، وبما أنها أفضل بكثير من أي محدد أو شرط آخر للديمقراطية يمكن تصوره، فبوسع المرء أن يحاجج بأن فرضية الديمقراطية تحتم مد يد المساعدة للبلدان الفقيرة وهذا ما يمكن القيام به بطرق مختلفة.

أولا، تؤثر البلدان المزدهرة في المؤسسات الشرعية للرأسمالية والسياسات الاقتصادية في الأماكن الأخرى، وقد تبينت مدى أهمية ذلك من خلال الأمم التي كانت منقسمة إبان الحرب الباردة حيث قسم تحت تأثير الاتحاد السوفيتي والقسم الآخر تحت تأثير الولايات المتحدة. فالاقتصاديات التي استفادت من النفوذ الأميركي، مثل ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية وتايوان كان أداؤها أفضل بكثير من أداء ألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية والبر الصيني التي استلهمت النموذج السوفيتي. وبما أن الصين تخلت عن الاشتراكية وتحولت إلى الرأسمالية الزاحفة في أواخر السبعينات، فقد ضاعفت الدخول الفردية مع روسيا بنسبة 16 إلى 1 (ويد 2002). ويجب ألا يتم فهم فكرة النصيحة على نحو أضيق مما ينبغي. فمن خلال تقديم نموذج للمحاكاة تقدم البلدان الناجحة النصح بصورة ضمنية للآخرين. وبعبارات عامة فان أفضل نصيحة سياسية ومؤسساتية يمكن تلخيصها بـ"عززوا الحرية الاقتصادية " (بيرغرين2003، كاسبر

2004)[35]. فالدراسات الوطنية الشاملة (كول 2003، دولار 1992،ادواردز 1998، فر Farr ولورد و وولغنبارغر 1998، دي هان وسايرمان1998، ص2، فيغا كورديللو والفاريز- ارسي2003، ويد وكامبف2002) تميل إلى بيان أن الحرية الاقتصادية أو التحسينات في مجال الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو، فباجتماع الملكية الخاصة المحمية بحكم القانون، وغياب فرض الضرائب التي تصادر الممتلكات، وتفادي التضخم المرتفع والسريع الحدوث، وتفادي الإفراط في الضوابط والروتين البيروقراطي يكون الانفتاح الاقتصادي أو التوجه التصديري جزءا من متاع الحرية الاقتصادية.

إن جانباً أساسياً من جوانب متاع الحرية الاقتصادية هو تقييد و تحديد مدى المناورات السياسية. وكما لاحظ وولف (2004، ص30)، فان تحديداً كهذا قد يكون واحداً من متطلبات الديمقراطية الأخرى، "أن الكينونة السياسية (سواء أكانت فردا أو عائلة أو حزبا) التي تتحكم بموارد بلد ما كلها، من خلال دولة، لا يرجح أن تسمح بوصول أي معارضة إلى وسائل شن حملة ضدها. والأسوأ من ذلك أنه إذا كانت كل القرارات الاقتصادية سياسية، فان فقد السلطة يهدد بفقد مصادر كسب العيش Livelihood. فالسلطة تغدو السبيل الوحيد إلى الثروة. وهذا ليس قاتلا للاقتصاد

35- قد تأتي نصيحة سياسة هايكية (نسبة إلى هايك hayak) أو نصيحة اقل " تأييدا لمذهب الحرية على النحو التالي: شجعوا بنيات التحكم بتعزيز السوق "أي المسؤولية والمشاركة والقدرة على التنبؤ والشفافية" وبالرغم من "لحصول على حق التدخل" (اهريز 2002 ص 217) ليس بالضرورة نصيحة فارغة أنها نصيحة الالتزام بها أصعب من الالتزام بنصيحة " شجعوا الحرية الاقتصادية ". علاوة على ذلك ثمة نوع من التدخل في نمطي النصيحتين كالتوصية بالمنافسة وتشجيع التصدير والإدارة النزيهة والأسواق المفتوحة وحكم القانون.

فحسب بل قاتل أيضا للسياسات الديمقراطية التي تغدو شكلاً من أشكال الحرب الأهلية. فقط حين لا تكون السياسة مسألة بقاء فردي يمكن تصور ديمقراطية مستقرة. فلكي تؤدي الديمقراطية عملها، فان المجال السياسي ينبغي أن يكون معين الحدود. واقتصاد السوق، القائم على الملكية الخاصة، يحقق ذلك.

وكما أوضح دنغ زياوبنغ في البر الصيني، فان التحولات باتجاه الحرية الاقتصادية لا تقتضي انتظار الديمقراطية، ولا هي بحاجة للاقتراب من الكمال لكي تكون فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي. فالقليل من المراقبين يعزون إلى الصين أي شيء يشبه حكم القانون. لكن عن طريق نقل الكثير من آليات اتخاذ القرارات الاقتصادية إلى المقاطعات والأقاليم والمدن، ربما تكون الصين قد أرست أسس نوع من "فيدرالية حفظ السوق" (وينغاعست 1995) وعن طريقها نوع من بديل وظيفي جزئي لحكم القانون، ولكي ينال استحسان المستثمرين الأجانب، بمن فيهم المستثمرون الصينيون المقيمون خارج الصين، اضطرت الحكومات المحلية أو الإقليمية لأن تتصرف وكأنها راغبة في احترام حقوق الملكية الخاصة، وفي توليد درجة ما من درجات الثقة بالإدارة المحلية و في تحسين البنية التحتية، والخطوات الصغيرة والمترددة والمحددة إقليميا باتجاه الحرية الاقتصادية هي بالتأكيد أفضل من لا شيء. فهي قد تفيد بوصفها خطوات أولى في عملية تحول باتجاه الرأسمالية. ثانياً، يمكن للبلدان الديمقراطية والمزدهرة أن تقدم الأسواق المفتوحة للصادرات من البلدان الفقيرة. فلولا الأسواق الأميركية المفتوحة نوعا ما لما تغلبت لا أوروبا الغربية ولا اليابان على الإرث المخيف للحرب العالمية الثانية بالسرعة التي تمت بها الأمور. ولولا الأسواق الأمريكية المفتوحة نوعا ما. فلربما ما كانت معجزات شرق آسيا الاقتصادية لتحدث

في يوم من الأيام. وربما كانت كوريا الجنوبية وتايوان ما تزالان فقيرتين ومحكومتين من قبل اتوقراطيات بدلا من كونهما مزدهرتان نوعا ما وديمقراطيتان. ولسوء الحظ، تجد المجتمعات الغربية الفنية بشكل عام، ودول الرفاه بوجه خاص، تجد من الصعب تقديم باب مفتوح لصادرات البلدان الفقيرة. خذ السكر والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، فتكاليف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي أعلى بستة أضعاف كلفة الإنتاج في البرازيل. ومع ذلك، يفضل الاتحاد الأوروبي أن يدعم إنتاج السكر في الداخل على استيراده من البرازيل أو مالاوي أو زامبيا أو تايلاند. وكما كتبت الايكونومست (20046، ص73) في الآونة الأخيرة، هذا "غباء اقتصادي" و"لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً". لسوء الحظ، إنها السياسة أيضا كالمعتاد.

فضلاً عن ذلك، يمكن للبلدان الغنية والديمقراطية أن تعزز نظاماً تجارياً عالمياً ومتعدد الجوانب ذو آلية لتسوية النزاعات بدلاً من خليط من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والتي تنحط بسهولة إلى مستوى انحراف تجاري عن المجرى المألوف وإلى كتلة تجارية منافسة. وبما أن البلدان الصغيرة أكثر اتكالاً على التجارة من البلدان الكبيرة، فان نظاماً متعدد الجوانب من هذا النوع أهم بالنسبة لها أكثر حتى من أهميته للقوى الكبرى و كما لاحظ وولف (2004، ص91)،هناك سبب آخر لحاجة البلدان الأقل نموا والمحكومة بطريقة بائسة إلى نظام التجارة العالمي أكثر من حاجة البلدان الكبيرة."إن البلدان الأكثر كسبا من الاتفاقيات الدولية القوية القابلة للتنفيذ هي البلدان الضعيفة ذات السمعة المتواضعة. فهي تكسب من التقييدات التي توضع على أفعال شركائها الأكثر منها قوة. ولكنها تكسب أيضا من قبول التقييدات على سلوكها الخاص (كما يكسب كل الأعضاء الآخرين)، الأمر الذي يجعل نواياها الليبرالية تجاه التجارة والاستثمار أكثر مصداقية. فعوليس Ulysses (بطل الأوديسة الأسطوري)

أدرك قيمة ربط نفسه إلى سارية المركب. لذلك،فإن هدف هذه الممارسة هو وضع القيود على السيادة. ففي عالم الصفقات التجارية الدولية والسلطات القضائية المتعددة، تكون القيود على السيادة أمرا مرغوبا فيه أيضا. إذ بخلاف ذلك تبدو إمكانية النزاع واللاثقة بدون حدود تقريبا.

ثالثاً، يمكن أن تقدم الدول الغنية والديمقراطية استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) للبلدان الفقيرة أكثر بكثير مما تفعله الآن. فحتى النظام الذي ما يزال شيوعيا من الناحية الاسمية في جمهورية الصين الشعبية يرحب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI). وبما أن الصين قادرة على تمويل استثماراتها داخليا، فهي تبين بشكل جيد لماذا يفترض بالبلدان الفقيرة أن تساند الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغض النظر عن حاجاتها لرأس المال. وكما حاجج وولف (20046، ص263)، "لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهميته، باعتباره طريقة لتسريع نقل الخبرات". فالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعزز النمو والازدهار بقوة أكبر بكثير من الاستثمارات المحلية فحسب. بل إنها أيضا تعزز الدمقرطة بصورة مباشرة (دي سويسا وأونيل 1999، دي سويسا 2003، بورخارت ودي سويسا 2002). وبما أن عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة أكبر من موازين الفائض الياباني والأوروبي، فإن البلدان العالية الدخل، تنزع، بشكل جماعي لأن تكون شبكة من مستوردي رأس المال في بداية القرن الواحد والعشرين (وولف 2004، ص114). وتدفق رأس المال الأكبر من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة بشكل عام والاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر بشكل خاص، يمكن أن تفيد البلدان الفقيرة بشكل جيد، ولسوء الحظ، فإن الفساد والقصور الإداري، ومخاطر مصادرة الممتلكات في الكثير من البلدان الفقيرة تجعل إعادة توجيه مفيدة لتدفق رأس المال العالمي أمر غير مرجح قبل أن تقدم البلدان الفقيرة حكومات أفضل،وحكم القانون والحرية

الاقتصادية.

رابعا، كثيراً ما يقترح أن على البلدان الغنية والديمقراطية أن تقدم مزيدا من العون الاقتصادي،وعلى العموم، تقدم الاقتصاديات الكبرى، كالولايات المتحدة واليابان مساعدات أقل بكثير من مساعدات الاقتصاديات الاسكندنافية الصغيرة، كالنرويج أو السويد. لكن العوائق في وجه الواردات من البلدان الفقيرة هي الأخفض في الولايات المتحدة والأعلى في النرويج. وبينما تأتي المساعدة الأوروبية للبلدان الفقيرة في معظمها من الحكومات، فإن العطاء الأميركي الخاص قد يكون أعلى من المساعدة التنموية الأميركية الرسمية بـ ثلاث أضعاف ونصف (أدلمان 2003، ص9). إن دعم البلدان الغنية للمنتجين الزراعيين الذي يلحق الضرر بالبلدان الفقيرة أعلى بكثير من معونات التنمية. فبينما تبلغ معونة الاتحاد الأوروبي حوالي 8 دولار للشخص في إفريقيا، فإن الدعم لكل بقرة في الاتحاد الأوروبي هو 913 دولار (UNDP 2003، الصفحات 160-155). لكن الحجة النظرية للمعونة كانت ضعيفة دائما (باور 1981). فالمعونة قد تقوي الحكومات وتقوض الأسواق الحرة. وهذا الخطر في حال المعونة من حكومة لحكومة أكبر بكثير من الهبات الخاصة التي نادرا ما تستهدف الدولة بوصفها من يتلقى هذه المعونة. فالمعونة الأجنبية، بكل تأكيد، لاتعزز الديمقراطية (كناك 2004 Knack).

لم تكن الدراسات الاقتصادية التي تعتمد التحليل الاقتصادي الإحصائي (econometric) ناجحة في تبيين أن المعونة ترفع معدلات النمو بشكل عام. ففي الدراسات من الآونة الأخيرة يجد المرء إما علامة تشكل خطا منحنيا بين المعونة والنمو (هانس وتارب2000) يفيد بأن بعض المعونات قد تكون مفيدة، لكن الكثير منها قد يكون ضاراً، أو يجد المرء تأثيرا مشروطا يفيد

بأن التأثيرات الايجابية للمعونة تتوقف على المناخ السياسي الملائم في الأمة المستهدفة وبأن المعونة في أماكن أخرى تهدر بكل بساطة (بورنسايد ودولار2000). وتقوم العلاقة التي تأخذ شكل خط منحني على فكرة أن المعونة يمكن أن تمول مصاريف حكومية نافعة. لكنها أيضا قد تكون لها تأثيرات تحفيز سلبي في مجالات اقتصادية أخرى، فإن كانت المعونة أسخى مما ينبغي قد يطغى عليها التأثير السلبي. أما أنموذج التأثير الشرطي فيحاجج بأن فائدة المعونة تتوقف على سياق من سياقات السياسات التجارية والمالية والأميرية المعقولة أكثر مما يتوقف على مقدار المعونة المقدمة. ونتائج الأبحاث هذه لا تناقض بعضها بعضا فحسب، بل- الأسوأ من ذلك - ما من واحدة منها فيها من القوة ما يتجاوز تكييف المتغير السياسي أو العينات الأصلية والمحدودة (بروم 2003،استرلي وليفين ورودمان 2003، جنسين وبالدام 2004، أوفاسكا 2003). وهكذا، لا يمكننا حتى أن نكون واثقين من أن كميات المعونة المقدمة لحكومات مستحقة ملتزمة بسياسات معقولة يمكن أن تجدي نفعا. وتأتي دراسة أخرى بنتيجة مفادها أن كميات المعونة تتوقف على طابعها الثنائي أكثر مما تتوقف على طابعها المتعدد الأوجه (رام 2003). ونتائج البحث المخيبة للآمال حول فاعلية المعونة ومعها المعونة الرسمية البائسة التي تعطي دلالة على أكبر الاقتصاديات الغربية، كلاهما، يؤكد إن التنمية الاقتصادية تتوقف في المقام الأول على الجهود والمؤسسات والسياسات المحلية.

إن نزعة الشك بتأثيرات المساعدة الخارجية للبلدان الفقيرة تنطبق على صندوق النقد الدولي (MF) وعلى البنك الدولي أيضا. فكثيراً ما كان جزاء انحدار الحرية الاقتصادية زيادة في تدفق المعونات (فاسكويز 1998). و في

ظل أحوال كهذه، يصعب على المرء أن لا يتفق مع نقد لندسي (2002،ص 264) الشامل للإقراض الإلزامي من قبل المؤسستين اللتين تتخذان من واشنطن مقرا لهما: "إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كليهما يمنحان بصورة روتينية المساعدات المالية لحكومات إما لا تهتم بالإصلاح أو لا تستطيع النجاح في إنجازه. وبقيامهما بذلك، يمدان هذه الحكومات بفضاء مالي إضافي لالتقاط الأنفاس ويقلصان بذلك حوافز إجراء التغييرات اللازمة، وفي نهاية المطاف، تكون النتيجة النهائية لتدخلهما في الغالب الأعم، تدمير انتشار السياسات الداعمة للسوق". فقد يجري تحييد الايدولوجيا الداعمة للسوق عن طريق الحاجة إلى المحافظة على الإقراض بغية ضمان البقاء المؤسساتي على قيد الحياة.

لكن ثمة مجال للتأثيرات الخارجية النافعة. إن مجرد وجود البلدان المتطورة والمزدهرة ينتج ميزات حسنة للبلدان المتخلفة ويمنح فرصا للنمو الأسرع في البلدان الأقل تطوراً (بارو و سالاي - مارتن 1995، بليني ونيشياما 2002، أولسون 1996). فهي تستطيع أن تستعير التكنولوجيا من البلدان الأعلى تطورا وبذلك تنمو بسرعة أكبر من السرعة التي سار بها رواد التطور الاقتصادي الغربيين. فقد استفادت اليابان من ميزات التخلف هذه حتى السبعينات وبعدها استغلت اقتصاديات نمور آسيا الشرقية هذه الميزات بكفاءة عالية. والآن تفعل الصين والهند وأجزاء من جنوب شرق آسيا الشيء نفسه. إن الإمساك بالفرص يتعزز إذا ما استثمرت البلدان الفقيرة في رأس المال الإنساني لكل إنسان الأمر الذي مارسته الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة إلى حد أكبر بكثير من الهند واندونيسيا "دريزي وسن 1995"، وإذا ما اتبعت إستراتيجية تنمية موجهة للتصدير، وإذا ما

رحبت بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأخيراً إذا ما قدمت البلدان الغربية المزدهرة أسواقا مفتوحة للبلدان الفقيرة ومنتجاتها بدلاً من عقبات الحماية[36]. إن الأسواق الزراعية اليابانية والأوروبية أو أسواق النسيج والملابس الغربية تظهر أكثر أشكال عناد البلدان الغنية إصراراً على عدم مد يد العون للبلدان الفقيرة.

لقد كان اجتماع منظمة التجارة العالمية في أواسط أيلول 2003 كارثة على البلدان الفقيرة. فوفقاً لـ الايكونومست (20036، ص29) و"البنك الدولي"، فإن جولة واحدة ناجحة في الدوحة قد ترفع الدخل العالمي بحلول العام 2015 بما يزيد على 500 مليار دولار سنوياً. ومن المفترض أن 60٪ من هذا المكسب سيذهب إلى البلدان الفقيرة، مسهماً في انتشال 144 مليون إنسان من الفقر. وبينما يفترض أن تأتي معظم مكاسب البلدان الفقيرة من تجارة أكثر حرية بينها، فإن تخفيض البلدان الغنية للمساعدة الحكومية للزراعة ومزيد من الأسواق المفتوحة في الشمال سيساعد أيضا. ولحسن الحظ، فإن الإخفاقات السياسية السابقة من هذا النوع قد تصحح في المستقبل.

ينبغي أن تتجنب البلدان الغنية ممارسة الضغط على البلدان الفقيرة لتورط نفسها بسياسات غير رشيدة. ومعايير العمل العالمية مثال هام على ذلك، ففيما يتعلق بمكون معايير أجور العمل، فإن البنك الدولي (1995، ص 75) أقر ذلك منذ سنين خلت: "أولئك المتأثرون بشروط الأجر الدنيا في

36- من الممكن أن تؤدي السياسات الصناعية أو التخطيط في مرحلة النمو للحلق بالآخرين إلى ضرر اقل مما تسببه في زمن لاحق . انظر ليندسي (2002 الصفحات 208 ومااليل والصفحة 264) حوال الفكرة الأساسية من وراء هذا الحدس أو ويد (2002) من اجل مجموعة من دراسة حالات حول التخطيط وآثاره في آسيا.

البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نادرا ما يكونون هم الأكثر عوزاً. إن معظم الفقراء فعليا يعملون في أسواق ريفية وغير رسمية في هكذا بلدان وليسوا محميين بالحدود الدنيا للأجور. فالعمال الذين تحاول التشريعات أن تحمي الحد الأدنى لأجورهم - عمال المدن الرسميين - يكسبون الآن أكثر بكثير مما تكسبه الأكثرية الأقل حظوة. وأحياناً تكون الفروق بالغة - عامل الإنشاءات المدني في ساحل العاج يكسب 8.8 أضعاف معدل الأجر في الريف، وعامل الفولاذ في الهند يكسب 4.8 أضعاف الأجر الريفي... وبقدر ما يعوق الحد الأدنى للأجور والنواظم الأخرى الاستخدام الرسمي عن طريق زيادة تكاليف الأجور و عدم الأجور، فإنها تؤذي الفقراء الذين يطمحون إلى الاستخدام الرسمي". فيما يتعلق بالهند، قدر (ميترا 1998، ص6) أن أقل من 10٪ من قوة العمل مستخدمة في القطاع الاقتصادي الرسمي والمتمتع بالامتياز. وأكثر من 90٪ من قوة العمل لا أمل لها بالاستفادة من الأجور الدنيا أو معايير العمل الأخرى.

لقد حلل نوربرغ (2001، ص82) مشكلة هذا النوع من المطالب الغربية للبلدان النامية بوضوح خاص:"إذا أرغمنا هذه البلدان على رفع الأجور قبل أن تكون الإنتاجية قد حسنت، فإن ذلك سيعني أن على المؤسسات والمستهلكين أن يدفعوا للقوة البشرية أكثر مما تساويه حاليا، وفي هذه الحالة سيوضعون خارج دائرة اللحاق بالعمال الأكثر إنتاجية والأكثر أجراً في العالم الغربي وفي التطبيق العملي، يقول العمل والشروط البيئية للبلدان النامية: أنتم أفقر من أن تتاجروا معنا، ونحن لن نتاجر معكم حتى تصبحوا أغنياء". ويمكن للمرء أن يضيف: ولذلك إذا لم تزدادوا ثراء وتتحكموا بفقر الجماهير، فهذه مشكلتكم، وليست مشكلتنا. إن المطالب الغربية بأجور أعلى في البلدان الفقيرة ليست من شيء سوى محاولة لرفع التكاليف على المنافسين - تحت غطاء نزعة إنسانية مرائية.

جوهريا، أرى أن أفضل السبل لتصدير الديمقراطية تكمن في تصدير رأس المال والرأسمالية، وعن طريقهما تعميق الازدهار والنمو الاقتصادي، والإسهام بواسطتهما في إرساء أسس أهم شروط الأرضية الاقتصادية للديمقراطية، أي الازدهار و فصل من نوع ما بين صنع القرار السياسي وصنع القرار الاقتصادي. فليكتشف أصحاب رؤوس الأموال أي البلدان جاهزة لإقلاع اقتصادي من نوع ما أو لمعجزة اقتصادية ما. وليسهموا في عملية الدمقرطة في وقت لاحق إلى حد ما. فأنا، بالمقارنة مع سواي لست مقتنعا أن الحروب وما يعقبها من تغيير لنظام ما ينبغي أن تكون أدوات الخيار في تعزيز الديمقراطية. فهذا الإجراء، باعتراف الجميع، أجدى نفعا في ألمانيا كما في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن البلدين كليهما كانا مقرين لقوتين صناعيتين قبل الحرب و حققا معجزات اقتصادية بعد ذلك، أما البلدان الإسلامية المستهدفة كأهداف للحملات الصليبية الناجحة من أجل الديمقراطية فهي تعد بأقل من ذلك بكثير، فتلك البلدان، وبالتعريف بلدان إسلامية. وهناك ارتباط قوي بين كون البلدان الإسلامية إما فقيرة أو مصدرة للنفط. وكلا الحالتين، مرة أخرى، ترتبط بشدة نوعا ما مع كونها أوتوقراطية (ويفين2004). وقد عبر سايمز Simes (2004، ص14) عن العواقب المحتملة للحروب الصليبية الديمقراطية بشكل جيد:"إن الحماسة المفرطة أو التعصب المساند للديمقراطية تؤدي إلى حركة ارتجاعية عالمية عنيفة تنفر الأصدقاء وتربك الحلفاء و تضيف مجندين جدد إلى صفوف أعدائنا ".

لكن، إذا ما قام أصحاب الاستثمارات الغربية الخاصة في سعيهم وراء الربح بتعزيز النمو والازدهار في البلدان الفقيرة و ساهموا بذلك في التغلب على أحد أقوى العقبات أمام الديمقراطية، فحينها لن تكون الآثار الجانبية السلبية المماثلة مرجحة الحدوث. و كما لاحظ وولف (2004،

ص12)، فإن الإصلاحات السياسية مطلوبة بصورة ملحة أكثر من الأساليب الجديدة في أداء الأعمال: "إن التحدي الكبير... هو مصالحة عالم مقسم إلى دول ذات إمكانيات متفاوتة إلى حد كبير بواسطة استغلال فرص التقارب التي يقدمها التكامل الاقتصادي الدولي. باختصار، إن كنا نريد عالما أفضل، فنحن لسنا بحاجة إلى اقتصاد مختلف، بل إلى سياسات أفضل".

إذا أمكن إقناع السياسيين بميزة فعل القليل - مثلاً، وضع عقبات أقل أمام التجارة ضمن أو بين الأمم أو الكف عن المعونات الحكومية المشوهة للتجارة - فإن هذا العالم سينتج في فترات وجيزة "سياسات أفضل".

8- خاتمة:

يجادل بأن الحرب تأتي في نهاية المطاف من سببين اثنين، من معضلة الأمن ومن القضايا الإقليمية. فكلاهما يفضيان إلى توليد صراعات مصالح غير قابلة للتسوية. وهكذا نزاعات يمكن أن يكتمها "توازن الرعب" النووي الذي يؤدي إلى "السلام عبر الخوف" أو بواسطة الرجحان الساحق الذي يؤدي إلى "السلام من خلال القوة"، أوقد تحيد الصراعات عن طريق تغيير دور المجتمعات و روابطها بعضها ببعض. تساهم التجارة الحرة بالنمو والازدهار اللذان، بدورهما، يعززان عملية الدمقرطة. فالديمقراطية المشتركة تقلل مخاطر النزاعات العسكرية والحرب بصورة لها مغزاها. علاوة على أن التجارة والانفتاح يقللان خطر الصراع العسكري بصورة مباشرة. والعولمة تسهل قيام سلم رأسمالي عن طريق تعزيز الازدهار، وبالتالي،الديمقراطية. أما السلم الرأسمالي فينزع إلى تلطيف حدة تأثيرات توازن القوى. لقد دعمته القوة الأميركية عقودا لأن التحالفات الأميركية عززت التجارة الحرة عن طريق تقليل مخاطرها وتكاليف القيام بها (غووا Gowa 1994، كندلبوغر 1973).

أما فيما يتعلق بالتمرد والعنف السياسي والحرب الأهلية، فإن النظم شبه القمعية هي الأكثر تعرضا لخطرها. وتفادي الحرب الأهلية بواسطة الأوتوقراطية أو القمع أو النزعة التوليتارية أمر غير مرغوب فيه، حتى لو كان مجديا، ذلك لأن القمع التوليتاري كان أكثر كارثية حتى من الحرب أو الحرب الأهلية في القرن العشرين (روميل1994). لكن السلم الديمقراطي

الداخلي لا يعاني من هذه السلبية. وبما أن الرأسمالية والعولمة،التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي يعززان الازدهار وبذلك يعززان الدمقرطة، يعززان ما يشبه سلاما أهليا رأسماليا وديمقراطيا يمكن أن يكمل السلام الرأسمالي بين الدول -الأمم. وبما أن النتائج المهدئة للحرية الاقتصادية والرأسمالية والعولمة مدعمة جيدا، فان النتائج السياسية تكون جلية: الحرية الاقتصادية ينبغي أن توسع، والرأسمالية ينبغي أن تدعم وتصدر. وبذلك يتولد الازدهار الضامن لمكونات السلام الرأسمالي الذي كثيراً ما يدعى السلام الديمقراطي.

إن المطلوب هو دعم النمو الاقتصادي الذي بدونه من المرجح أن تبقى البلدان الفقيرة فقيرة واوتوقراطية و عرضة للعنف والحرب. وبالرغم من أن فاعلية المعونات الاقتصادية يمكن أن تكون موضع تساؤل، فإن الغرب يستطيع أن يفعل الكثير للبلدان الفقيرة. يمكننا أن نقدم بابا مفتوحا لصادرات البلدان الفقيرة، ويمكننا أن نقدم نموذجا رأسماليا مزدهرا للمحاكاة، ويمكننا أن ننمي أنفسنا وبذلك نقدم حسنات تخلف أقوى لأولئك الآخرين الذين يعتمدون على التكنولوجيا والمهارة الغربيتين بالإضافة إلى اعتمادهم على الأسواق الغربية المفتوحة. وينبغي أن لا نستسلم لنزعة الحماية ولـ"الاعتقاد بأن الاعتماد على الموارد الخارجية يسبب البطالة"، الاعتقاد الذي يرى فيه دريزنر (2004، ص23) "معادلا اقتصاديا للاعتقاد بأن الشمس تدور حول الأرض: مقولة أسرة حدسيا لكنها خاطئة خطأ واضحا".

وبالرغم من أننا في البلدان الغنية بحاجة إلى اقتصاديات مفتوحة وقوية تقدم أنموذجا للمحاكاة والتقليد، فإن التكنولوجيا والأسواق المفتوحة على البلدان النامية، والأداء الفعلي الكثير من دول الرفاه الراكدة و شبه

الاشتراكية والحمائية في الغرب - ومنها بالتأكيد ألمانيا و معظم أوروبا القارية - تترك الكثير من الأمور في عداد الأمنيات.

لا تنطوي لنزعة الحماية في نهاية المطاف على سياسة أمنية للدفاع عن الذات فحسب، بل يمكن أن تكون مرفوضة أخلاقيا، لأنها تدعم الفقر الذي يمكن تجنبه و لأنها من حيث الممارسة غير قابلة للتمييز بسهولة عن العنصرية. لكن التجارة الحرة تقوم على نوع من النزعة الأخلاقية الكونية،على اللاتعصب (انظر غايرتشن Giersch 1995، ص24، 2002). فالبحث عن أفضل صفقة يمكن للمرء أن يحصل عليها بغض النظر عن لون جلد الشاري أفضل أخلاقيا من ممارسة التكافل العرقي. وفضلا عن ذلك، فإن استبدال المعيار التمييزي (لون الجلد) بلون جواز السفر أو المواطنة لا يبدو لي تحسنا أخلاقيا، بل إن معاملة شركاء الأعمال كأفراد بدلا من معاملتهم كأعضاء في جماعة ما هو إلا العمل الأخلاقي. على العموم البائع الأرخص يحتاج الصفقة بصورة أكثر إلحاحا من البائع بثمن غال. وحتى من منظور أنساني، فإن الرأسمالية النقية تتمتع ببعض الميزات.

السلام الرأسمالي يقتضي وجود الرأسمالية واللامساواة التي عبر عنها نوربرغ بشكل جيد (2001، ص145): "إن اللامساواة في العالم تعزى إلى الرأسمالية. ليس إلى الرأسمالية التي جعلت بعض المجموعات فقيرة بل التي جعلت ممتهنيها موسرين. إن التوزيع غير المتساوي للثروة في العالم يعود في المقام الأول إلى التوزيع غير المتساوي للرأسمالية".

لكن هذه اللامساواة تأتي بميزات التخلف وتعطي فرصة للحاق بموكب النمو بسرعة خاطفة.

إن العلاقة طويلة الأجل بين الرأسمالية والتطور الاقتصادي وصفها اقتصادي هندي (بهالا 2002، ص145) بالعبارات التالية: "في العام 1820،

كان الفقر العالمي يطال ما يقرب من 84 بالمئة من سكان العالم، وبعد أكثر من قرن انخفض إلى 56 بالمئة (في عام 1929)... وبحلول العام 1992، لم يكن ثمة فقراء من سكان العالم سوى الخمس. إن عدد الفقراء في العالم يظهر مسارا مختلفا، مساراً لم يبدأ بالانحدار فعلياً إلا حين انطلقت العولمة (ومعدلات النمو العالمية بصورة مستمرة في الصين والهند) في الثمانينات. "لكن، في الآونة الأخيرة، أسهم التطور الاقتصادي في آسيا حيث تعيش أغلبية الجنس البشري إلى حد بعيد في التقليل من فقر الجماهير. ومن وجهة نظر بهالا (2002، ص142) فإن" آسيا شهدت خروج أكثر من مليار إنسان من مستنقع الفقر في غضون عشرين عاما وهذا ليس إلا معجزة". وهكذا، يمكن التقليل من الفقر، بل ويمكن التغلب عليه على المدى الطويل.

إن تعزيز الرأسمالية في الخارج، في البلدان التي ما تزال فقيرة، يقتضي قبل كل شيء وجود باب مفتوح و ممارسة للرأسمالية في الوطن.أما الخيار الآخر فقد عبر عنه رئيس وزراء سنغافورة السابق، لي كوان يو، في خطاب أمام الكونغرس الأمريكي في الثمانينات (الايكونومست 1993، ص 24): "إن أكثر دروس التاريخ رسوخا هو أن البلدان النامية الطموحة يمكن أن تتسع دائرتها إما عن طريق اغتصاب الأرض والناس والثروات أو عن طريق الاتجار مع البلدان الأخرى. إن بديل التجارة الحرة ليس الفقر فحسب، بل الحرب".

References:

Adams ،Karen Ruth . 2003-2004 . <Attack and Con0quer? International Anarchy and the Offense-Defense- Deterrence Balance> . International Security3 :45-83.

Adelman ،Carol C. 2003 . <The Privatization of Foreign Aid>. Foreign Affairs 826 :9-14.

Ahrens ،Joachim . 2002 . Governance and Economic Development . Cheltenham ،UK: Edward Elgar .

Aron ،Raymond . 1966 . <The Anarchical Order of Power>. Daedalus 95: 479-502.

Barbieri ،Katherine . 2002 . The Liberal Illusion . Does Promote Peace? Ann Arbor: The University of Michigan Press . 2003. <Are Trading States More Peaceful?> Paper delivered at the 2nd General Conference of the European Consortium for Political Research ،Marburg Germany ،September 19 .

Barbieri ،Katherine and Alan Peters . 2003 . <Measure for Mismeasure: A Response to Gartzke and Li> . Journal of Peace Research 40)6 :713-719 .

Barro ،Robert J: and Xavier Sala-i-Martin . 1995 . Economic Growth . New York: McGraw-Hill.

Bauer ،Peter T . 1981 . Equality ،the Third World and Economic Delusion . London: Weidenfeld and Nicolson.

Baumol ،William J . 2002 . The Free Market Innovation Machine . Priceton ،NJ: Priceton and Nicolson.

Baumol ،William J ،. Alan S. Blinder ،and Edward N . Wolff. 2003 . Downsizing in America . Reality ،Causes and Consequences . New York: Russell Sage Foundation.

Beck ،Nathaniel ،Jonathan N . Katz ،and Richard Tucker . 1998. 'Taking Time Seriously: Time-Series Cross-Section Analysis with a Binary Dependent Variable . 'American Journal of Political Science 42)4 : 1260-1288 .

Beck ،Nathaniel ،Gary King ،and Langche Zeng . 2004 . >Theory and Evidence in International Conflict> . American Political Science Review 98)2 : 379-389.

Benoit ،Kenneth . 1996' . Democracies Really Are More Pacificin General . 'Journal of Conflict Resolution 40)4 : 636-657 .

Berggren ،Niclas . 2003 . >The Benefits of Economic Freedom>. The Independent Review VIII)2 : 193-211.

Bernholz ،Peter . 1985 . The International Game of Power . Amsterdam: Mouton.

Betts ،Richard K . 1985 . >Conventional Deterrence: Predictive Uncertainty and Policy Confidence> . World Politics 37: 159-179.

1987 . Nuclear Blackmail and Nuclear Balance . Washington، DC: Brookings.

Bhagawati ،Jagdish . 1991 . The World Trading System at Risk. London: Harvester and Wheatsheaf.

1993 . >Democracy and Development> . Pp . 31-38 in Larry Diamond and Marc F . Plattnereds :. Capitalism ،Socialism and Democracy Revisited . Baltimore: Johns Hopkins University Press.

2004a . >Don't Cry for Cancun> . Foreign Affairs 83)1 : 52-63.

2004b . In Defense of Globalization . New York: Oxford University Press.

Bhalla ،Surjit S .2002 .Imagine There's No Country: Poverty، Inequality and Growth in the Era of Globalization .Washington ،DC: Institute for International Economics.

Bleany ،Michael and Akira Nishiyama .2002 .>Explaining Growth> .Journal of Economic Growth 71 :43-56.

Boix ،Carles and Susan C .Stokes .2003 .>Endogenous Democratization> .World Politics 55)4 :517-549 .

Boulding ،Kenneth E: 1962 .Conflict and Defense .New York: Harper and Row.

Bremer ،Stuart A .1992 .>Dangerous Dyads: Interstate War، 1816-1965> .Journal Of Conflict Resolution 36: 309-341.

Stephen G .Brooks and William C .Wolforth .2002 .>American Primary in Perspective> .Foreign Affairs 81)4 :20-33.

Brumm ،Harold J .2003 .>Aid ،Policies ،and Growth: Bauer was Right> .CATO Journal 23)2 :167-174 .

Bueno de Mesquita ،Bruce 1981a .The War Trap .New Haven، CT: Yale University Press.

1981b .>Risk ،Power Distributions and the Likelihood of War>. American Studies Quarterly 25)4 :541-174 .

Burkhart ،Ross E .and Michael S .Lewis-Beck .1994. >Comparative Democracy: The Economic Development Thesis .American Political Science Review 88)4 :903-910.

Bukhart ،Ross E .and Indra de Soysa .2002 .>Open Borders، Open Regimes? FDI ،Trade and Democratization ،1970-1999>. Unpublished Manuscript .Department of Political Science، Boise State University ،Idaho ،and Zentrum f?r Entwicklungsforchung ،Universit?t Bonn.

Burnside ،Craig and David Dollar . 2000 .>Aid ،Policies and Growth> . American Economic Review 90)4 : 847-868.

Campbell ،Ian . 2004 .>Retreat from Globalization> . The National Interest 75: 111-117 .

Chan ،Steve . 1984 .>Are Freer Countries More Pacific?> Journal of Conflict Resolution 28)4 : 617-648 .

Cole ،Julio H . 2003 .>The Contribution of Economic Freedom to World Economic Growth ،1980-99> . CATO Journal 23)2: 189-198 .

Collier ،Paul and David Dollar . 2002 . Globalization ،Growth and Poverty . New York: Oxford University Pressfor the World Bank.

Collier ،Paul et al . 2003 . The Conflict Trap . New York: Oxford University Press.

Collins ،Randall . 1986 . Weberian Sociological Theory . Cambridge: Cambridge University Press.

1995 .>Prediction in Macrosociology: The Case of the Soviet Collapse> . American Journal of Sociology 100)6 : 1552-1593

de Haan ،Jacob and Clemens L . J . Siermann . 1998 .>Further evidence on the relationship between economic freedom and economic growth> . Public Choice 95)3-4 : 363-380.

de Haan ،Jacob and Jan-Egbert Sturm.

de Marchi ،Scot ،Christopher Gelpi ،and Jeffrey D . Grynaviski. 2004

de Soysa ،Indra . 2000 >The Resource Curse: Are Civil Wars Driven by Rapacity or Paucity? Pp . 113-135 in Mats Berdal and David M. Maloneeds :. Greed and Grievance . Economic

Agendas in Civil War . Boulder ، CO: Lynne Rienner . 2002.
Paradise is a Bazaar . Greed ، Creed and Grievance in Civil War ، 1989-1999 . Journal of Peace Research 39)4 : 395-410.

2003 . Foreign Direct Investment ، Democracy and Development. London: Routledge.

de Soysa ، Indra and John R . Oneal . 1999 . >Boon or Bane? Re-assessing the Productivity of Foreign Direct Investment>. American Sociological Review 64)5 : 766-782.

de Soysa ، Indra and Angelika Wagner . 2003 . >Global Market، Local Mayhem? Foreign Investment ، Trade Openness ، State Capacity and Civil War ، 1989-2000. Paper presented at the International Association Convention ، Portland ، Oregon ، February.

Deutsche ، Karl W . and J . David Singer . 1964 . >Multipolar Power Systems and International Security> . World Politics 16: 390-406.

Dixon ، William J . 1993 . >Democracy and the Management of International Conflict> . Journal of Conflict Reso;ution 37)1: 42-68.

Dollar ، David . 1992 . >Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly> . Economic Development and Cultural Change 40)3 : 523-544.

Dollar ، David and Aart Kraay . 2002 . >Spreading the Wealth>. Foreign Affairs 81)1 : 120-133.

Doucouliagos ، Chris and Mehmet Ulubasoglu . 2003. >Economic Freedom and Economic Growth> . Paper presented at the European Public Choice Society Meeting . Berlin ، April 18.

Doyle ،Michael W . 1993 .>Politics and Grand Strategy . Pp . 22-47 in Richard Rosecrance and Arthur A . Steineds :. The Domestic Bases of Grand Strategy . Ithaca ،NY: Cornell University Press.

Dreze ،Jean and Armatya Sen . 1995 . India: Economic Development and Social Opportunity . Delhi: Oxford University Press .

Drenzer ،Daniel W . 2004 .>The Outsourcing Bogeyman> . Foreign Affairs 83)3 :22-34.

Dupuy ،Trevor N . 1987 . Understanding War . New York: Paragon.

Easterly ،William ،Ross Levine and David Roodman . 2003. >New Data ،New Doubts: A Comment on Bournside and Dollar's" Aid ،Policies ،and Growth"2000 . Cambridge ،MA: National Bureau of Economic Research ،Working Paper 9846 .

Economist ،The . 1993 .>Survey: Asia . A billion consumers>. The Economist 329 ،No . 7835 ،October 30th.

2003a .>Flying on one engine . A Survey of the World Economy> . The Economist 368 ،No . 8342 ،September 20th.

2003b .>Trade Policy: Bars ،bolts and Brazil> . The Economist 369 ،No . 8351 ،November 22nd: 51-52.

2004a .>More or Less equal?> The Economist 370 ،No . 8366، March 13th: 73-75.

2004b .>Oh ،sweet reason> . The Economist 371 ،No . 8371، April 17th: 73.

2004c .>In need of a makeover . A Survey of California> . The Economist 371 ،No . 8373 ،May 1st.

2004d .>China's growing pains> . The Economist 372 ,No. 8389 ,August 21st: 11-12.

Economy ,Elizabeth . 2004 .>Don't Break the Engagement>. Foreign Affairs 83)3 :96-109.

Edwards ,Sebastian . 1998 . Openness ,Productivity and Growth. What Do We Really Know? Economic Journal 108: 383-398.

Epstein ,Joshua M . 1988 .>Dynamic Analysis of the Conventional Balance in Europe> . International Security 12)4 :154-168.

Farr ,W . Ken ,Richard A . Lord ,and J . Larry Wolfenbarger. 1998 .>Economic Freedom ,Political Freedom ,and Economic Well-Being: A Casual Analysis> . CATO Journal 18)2 :247-262.

Fearon ,James D . and David D . Laitin . 2003 .>Ethnicity ,Insurgency and Civil War> . American Political Science Review 97)1 :75-90.

2004 .>Neotrusteeship and the Problem

Finsterbusch ,Stephan . 2003' . Taiwan zeigt China den Weg in den Kapitalismus.' Frankfurter Allgemeine Zeitung 273,Montage ,November 24:14.

Fu ,Zhengyuan . 1993 . Autocratic Tradition and Chinese Politics . Cambridge: Cambridge University Press.

Gallagher ,Mary E . 2002' . Reform and Openness: Why Chaina's Economic Reforms Have Delayed Democracy . ' World Politics 54)3 :338-372.

Gartzke ,Eeik . 2000' . Perferences and the Democratic Peace.' International Studies Quarterly 44)2 :191-212.

2004' . The Futility of War . Capitalism and Common Interests as Determinants of the Democratic Peace . 'Manuscript ، Department of Political Science ، Columbia University.

Gartzke، Erik and Quan Li . 2003a' . Measure for Measure: Concept Operationalization and the Trade Interdependence – Conflict Debate . ' Journal of Peace Research 40)5 : 553– 571.

2003b' . War ، Peace and the Invisible Hand . ' International Studies Quarterly 47)4 : 561– 586.

2003c' . All's Well The Ends Well . A Reply to Oneal ، Barbieri and Peters . ' Journal of Peace Research 40)6 :727 – 732.

Geller ، Dan S . 1992' . Capability Concentration ، Power Transition and War . ' International Interactions 17:269– 284.

Geller ، Dan S . and J . Davaid Singer . 1998 . Nations at War. Cambridge: Cambridge University Press.

Giersch ، Herbert . 1995/2002 . Wirtschaftsmoral als Standortfaktor . Jean: Max Planck Institute for Economic Research . Also:' Economic Morality as a Competitive Asset . ' Pp . 444– 469 in Geoffrey Brennan ، Hartmut Kliemt and Robert Tollisoneds:. Method and Morals in Constitutional Economics . Essays in Honor of James M . Buchanan . Berlin: Springer.

Gilboy ، George J . 2004' . The Math Behind China's Miracle. ' Foreign Affairs 83)4 :33– 48.

Gilpin ، Robert W . 1981 . War and Change in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Gleditsch ، Nils Petter ، Peter Wallensteen ، Mikael Eriksson، Margareta Sollenberg ، and Harvard Strand . 2002' . Armed Conflict 1946-2001: A New Dataset . 'Journal of Peace Research 39)5 :615-637.

Goertz; Gary and Paul F .Diehl .1992 .Territorial Changes and International Conflict .London: Routledge.

Goldstein،Lyle J .2003' .When China was a Rouge State: the impact of China's nuclear weapons program on US-China relations during the 1960s .' Journal of Contemporary China 12 37 :739-764.

Gowa ،Joanne .1994 .Allies ،Adversaries ،and International Trade .Princeton: Princeton University Press.

1999 .Ballots and Bullets .The Elusive Democratic Peace. Princeton: Princeton University Press .

Gurr ،T .R .1968' .A Causal Model of Civil Strife .' American Political Science Review 62)4 :1104-1124.

1970 .Why Men Rebel .Princeton University Press.

ed .1980 .Handbook of Political Conflict .New York: Free Press.

Gwartney ،James and Robert Lawson .2003 .Economic Freedom of the World .2003 Annual Report .Vancouver ،BC: Fraser Institute ،and Potsdam: Friedrich Naumann Foundation.

2004 .Economic Freedom of the World .2004 Annual Report. Vancouver ،BC: Fraser Institute ،and Potsdam: Friedrich Naumann Foundation.

Gwartney ،James and Robert Lawson ،and Dexter Samida.

2000 .Economic Freedom of the World .2000 Annual Report. Vancouver ،BC: Fraser Institute ،and Potsdam: Freidrich Naumann Foundation.

Hale ،David .2004' .China's Growing Appetites .' The National Interest 76: 137-147.

Hansen ،Henrik and Finn Tarp .2000' .Aid Effectiveness Disputed .'Pp .103-128 in Finn Tarped :.Foreign Aid and Development .London: Routledge.

Harff ،Barbara .2003' .No Lessons Learned from the Holocaust? Assessing the Risks of Genocide and Political Mass Murder since 1955 .' American Political Science Review 97)1 :57-73.

Harrelson-Stephens ،Julie and Rhonda L .Callaway .2003. 'Does Trade Openness Promote Security Rights in Developing Countries? ' International Interactions 29)2 :143-158.

Hayek ،Friedrich August von .1945' .The Use of Knowledge in Society .' American Economic Review 35)4 :519-530.

1960/1971 .The Constitution of Liberty .Chicago: University of Chicago Press .Also: Die Verfassung der Freibeit .Tubingen: Mohr Siebeck.

Hegre ،Harvard .2000'.Development and the Liberal Peace: What Does it Take to be a Trading State? ' Journal of Peace Research 37 1 :5-30.

2003' .Disentangling Democracy and Development as Determinants of Armed Conflict .' Paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association ،Portland، OR ،February 25-March 1.

2004' .Size Asymmetry ،Trade ،and Militarized Conflict .' Journal of Conflict Resolution 48)3 :403-429.

Hegre ،Harvard ،Tanja Ellingsen ،Scott Gates ،and Nils Petter Gleditsch .2001' .Toward a Democratic Civil Peace? Democracy ،Political Change ،and Civil War ،1816-1992 .' American Political Science Review 95 1 :33-48.

Hegre ،Harvard ،Ranveig Gissinger ،and Nils Petter Gleditsch. 2003' . Globalization and Internal Conflict . ' Pp . 251-275 in Gerald Schneider ،Katherine Barbieri and Nils Petter Gledits-cheds :. Globalization and Armed Conflict . Lanham ،MD: Rowman and Littlefield.

Henderson ،Errol A. and Singer ،David J . 2000' . Civil War in the Post-Colonial World ، 1946-92 . ' Journal of Peace Research 37)3 : 275-299.

Herz ،John H . 1950' . Idealist Internationalism and the Security Dilemma . 'World Politics 2)2 : 157-180.

Hewitt ،J . Joseph . 2003' . Dyadic Processes and International Crises . 'Journal of Conflict Resolution 47)5 : 669-692.

Hobson ،John M . 1997 . The Wealth of States . A Comparative Sociology of International Economic and Political Change. Cambridge: Cambridge University Press.

Huntington ،Samuel P . 2004' . Dead Souls . The Denationalization of the American Elite . 'The National Interest 75: 5– 18 .

Irwin ،Douglas A . 2002 . Free Trade Under Fire . Princeton: Princeton University Press.

Jensen ،Peter Sandholt and Martin Paldam . 2004' . Can the new aid-growth models be replicated? ' Paper presented at the European public Choice Society Meeting ،Berlin ،April 16.

Jones،Eric L . 1981/1991 . The European Miracle . Cambridge: Cambridge University Press/Das Wunder Europea . Tubingen: Mohr Siebeck.

1988 . Growth Recurring . Oxford: Oxford University Press.

Kahneman ،Daniel and Amos Tversky . 1979' . Prospect Theory:

An Analysis of Decisions under Risk .' Econometrica 47: 263-291.

Kant ،Immanuel . 1795/1963/1964 . Zum ewigen Frieden. Translation in Lewis White Beck)ed ،. Kant on History . New York: Macmillan 1963 . Wieder abgedruckt in I . Kant: Schriften zur Anthropologie ،Geschichtsphilosophie ،Politik und PadagogikBd . 6 der Werke . Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft 1964.

Kaplan ،Morton A . 1957 . System and Process in International Politics . New York: Wiley.

Kasper ،Wolfgang . 2004' . Freedom and Economic Development: Applying the Lessons .' Paper presented at the Mont Pelerin Society Regional Meeting ،Sri Lanka ،January 10-15.

Kim ،Woosang . 1992' . Power Transitions and great Power War from Westphalia to Waterloo .'World Politics 45: 153-172.

Kindleberger ،Charles . 1973 . The World in Depression ،1929-1939 . Berkeley: University of California Press.

Knack ،Stephen . 2004' . Does Foreign Aid Promote Democracy? 'International Studies Quarterly 48)1 :251-266.

Kristof ،Nicholas D . and Sheryl WuDunn . 1994 . China Wakes. New York: Random House.

Krugman ،Paul . 1996 . Pop Internationalism . Cambridge ،MA: MIT Press.

Kugler ،Jacek and Douglas Lemkeed .. 1996 . Parity and War. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Kugler ،Jacek and A. F. K . Organski . 1993' . The Power Treansition . 'Pp . 142-194 in Midlarskyed :. Handbook of War Studies. 2 nd ed . Ann Arbor ،MI: University of Michigan Press.

Kuhn ,Thomas S . 1962 . The Structure of Scientific Revolutions . Chicago: The University of Chicago Press.

Lakatos ,Imre . 1968-1969' . Criticism and the Methodology of Scientific Research Programmes .' Proceedings of the Aristotelian Society 69: 149-186.

Lal ,Deepak . 2003' . In Defence of Empires .' Economic Affairs 23 4 : 14-19.

Lampton ,David M . 2003 . The Stealth Normalization of U. S-. China Relations .' The National Interest 73:37-48.

Landes ,David S . 1998 . The Wealth and Poverty of Nations. New York: Norton .

Lemke ,Douglas . 2002 . Regions of War and Peace . Cambridge: 2003' . Investigating the Preventive Motive for War .' International Interactions 29)4 :273-292.

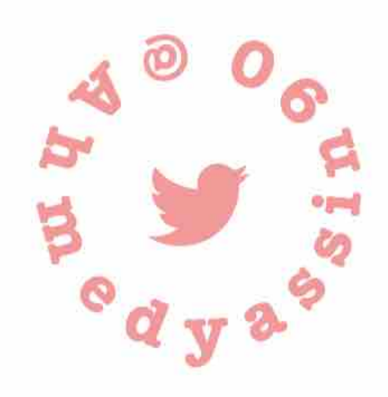
سيرة ذاتية:

حتى خريف 2004، كان إيريش ڤيده بروفيسوراً في علم الاجتماع في جامعة بون الألمانية. تضمنت مواضيع أبحاثه: دراسات كمية عن الحرب والعنف منذ السبعينيات، ودراسات عن النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل منذ الثمانينات، ونماذج تاريخية مأخوذة من التطور الآسيوي والغربي في الألفية الأخيرة منذ التسعينات.

ألف ايريش مئة وثمانين من المطبوعات الأمريكية والآسيوية والأوروبية وعشرة كتب تتضمن:

weltpolitik und Kriegsurachen im 20 JabrbundertOldenbourg ،München 1975، التطور الاقتصادي، النظام الاجتماعي والسياسة العالميةBoulder ،Rienner Lynne، CO 1996، آسيا والغرب، Politische und kulturelle Determinanten der wirtschaftlichen EntwicklungNomos، Baden-Baden 2000 ،Mensch ،Markt und Staat: Pl?doyer für eine Wirtschaftsordnung für unvollkommene Menschenfür die Ludwig-Erhard-Stiftung ،Lucius et Lucius ،Stuttgart 2003 .

كما أنه عضو في هيئة التحرير للمجلات التالية: انترناشيونال انترأكشن، جورنال أوف كونفليكت ريزيليوشن، نيو آسيا، وباسيفيك فوكاس. وكان رئيساً لجمعية علم السلام العالمية في عام 1983، ونائباً لرئيس جمعية الطلبة العالميين في عام 1986. وكان يتردد على بروفيسور العلاقات الدولية في مركز بولوكنا في جامعة جون هوبكنز ما بين عامي 1986 و1987. وفي أيلول من عام 2004 تلقى "جائزة لويس فراي ريتشاردسون لإنجاز الحياة" من المجموعة الدائمة للعلاقات الدولية في الحلف الأوروبي للأبحاث السياسية.


@Ahmedyassin90

حتى خريف 2004 ، كان د. ايريش فيده بروفسوراً

في علم الاجتماع في جامعة بون الالمانية



تضمنت مواضيع ابحاثه :

- دراسات عن الحرب والعنف منذ السبعينيات

- دراسات عن النمو الاقتصادي

وعدم المساواة في الدخل منذ الثمانينات

- دراسات ونماذج تاريخية مأخوذه من

التطور الأسيوي والغربي في الألفية الأخيره منذ التسعينيات

- في ايلول من عام 2004 ، حصل د. ايريش فيده على



" جائزة لويس فراي ريتشاردسون " من المجموعة الدائمة للعلاقات الدولية

في الحلف الاوروبي للأبحاث السياسية